

تراثنا

المَغْنَى
في
أبواب التوحيد والعدل

إملاء
الفاضل أبي الحسن عبد الجبار
المتوفى ٤١٥ هجرية

أجزاء السادس

١- التعديل والتجوير

مراجعة
الدكتور إبراهيم مذكور

محقق
الدكتور أحمد نواد الأهواني

بإشراف
الدكتور طه حسين

وزارة الثقافة والإرشاد القومي
المؤسسة المصرية العامة
للتأليف والترجمة والطباعة والنشر

تراثنا

المَغْنَى
في
أبواب التوحيد والعدل

إملاء
الفاضل أبي الحسن عبد الجبار
المتوفى ٤١٥ هجرية

الجزء السادس

١- التعديل والتجوير

مراجعة
الدكتور إبراهيم تكموت

محقق
الدكتور أحمد فؤاد الأحمري

بإشراف
الدكتور طه حسين

وزارة الثقافة والإرشاد القومي
المؤسسة المصرية العامة
للتأليف والترجمة والطباعة والنشر



الطبعة الأولى
١٣٨٢ - ١٩٦٢

مطبعة مصر

مقدمة

أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الأسدي آبادي من أشهر رجال المعتزلة ، يضعه صاحب المنية والأمل في الطبقة الحادية عشرة . ولد بهمدان من أعمال فارس ، وكان في أول أمره أشعريا في علم الكلام ، وشافعيا في الفقه . ولكنه بعد أن نظر وتأمل وجادل اكتشف الحقيقة ورأى أن يتبع المعتزلة . فأخذ عن أبي اسحاق بن عياش المتوفى سنة ٣٨٦ هجرية ، وكان ابن عياش من معتزلة البصرة ، وتلميذا لأبي هاشم الجبائي (المتوفى ٣٢١ هـ) . ثم انتقل الى بغداد حيث حضر مجلس أبي عبد الله الحسين بن علي البصري .

وفي سنة ٣٦٠ هجرية اتصل عبد الجبار بالصاحب بن عباد وزير السلطان فخر الدولة البويهى ، فعينه قاضيا في مدينة الرى ، وأصبح يلقب بقاضى القضاة ، وهناك ألقى تأليفه الغزيرة وكثر أتباعه وتلاميذه . وتوفى بالرى سنة ٤١٥ هجرية .

ونقل فيما يلى سيرة القاضى عبد الجبار عن كتاب المنية والأمل لأحمد بن يحيى بن المرتضى الذى اعتمد فى كتابه على كتاب للقاضى عبد الجبار فى طبقات المعتزلة ، يشير اليه صراحة فى صدر مؤلفه حيث يقول : « قد رتب للقاضى عبد الجبار طبقاتهم ونحن نشير الى جملتهما ... وهى أن طبقاتهم على ما فصله قاضى القضاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم الى حده هـ عشر » (صفحة ٧) وأتم ابن المرتضى هذه الطبقات فوضع القاضى عبد الجبار فى الطبقة الحادية عشرة . وهذه هى سيرته :

(ج)

« أبو الحسن قاضى القضاة عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني . كان في ابتداء حاله يذهب في الأصول مذهب الأشعرية ، وفي الفروع مذهب الشافعي ؛ فلما حضر مجلس العلماء ، ونظر وناظر ، عرف الحق فافقاد له ، وانتقل الى أبي اسحاق بن عبيد الله ، فقرأ عليه مدة . ثم رحل الى بغداد ، وقام عند الشيخ أبي عبد الله مدة مديدة حتى فاق الأقران ، وخرج فريد دهره .

قال الحاكم : ليس تحضرني عبارة تحيط بقدر محله في العلم والفضل ، فانه الذي فتن علم الكلام ، ونشر بروده ، ووضع فيه الكتب الجليلة التي بلغت المشرق والمغرب ، وضمنها من دقيق الكلام وجليله ما لم يتفق لأحد مثله . وطال عمره مواظبا على التدريس والاملاء حتى طوى الأرض بكتبه ، وأصحابه ، وبثمد صوته ، وعظم قدره . واليه انتهت الرئاسة في المعتزلة حتى صار شيخها وعالمها غير مدافع ؛ وصار الاعتماد على كتبه . ومسائله تسحخت كتب من تقدمه من المشايخ . وشهرة حاله تغني عن الاطناب في الوصف .

واستدعاه الصاحب الى الرى بعد سنة ستين وثلاثمائة ، فبقى فيها مواظبا على التدريس الى أن توفي رحمه الله سنة خمس عشرة أو ست عشرة وأربعمائة . وكان الصاحب يقول فيه : هو أفضل أهل الأرض ؛ ومرة يقول : هو أعلم أهل الأرض .

وأراد أن يقرأ فقهه أبي حنيفة على أبي عبد الله فقال له : هذا علم كل مجتهد فيه مصيب ، وأنا في الحنفية ، فكأن أنت في أصحاب الشافعي . فبلغ في الفقه مبلغا عظيما وله اختيارات . لكن وفر أيامه على الكلام

ويقول : للفقهاء أقوام يقومون به طلباً لأسباب الدنيا ؛ وعلم الكلام لا غرض فيه سوى الله تعالى .

قال الحاكم : ويقال ان له أربعمائة ألف ورقة مما صنف في كل فن . ومصنفاته أنواع ، منها في الكلام : كتاب الدواعي والصوارف ، وكتاب الخلاف والوفاق ، وكتاب الخاطر ، وكتاب الاعتماد ، وكتاب المنع والتمايع ، وكتاب ما يجوز فيه التزايد وما لا يجوز ، الى غير ذلك مما يكثر تعداده .

وأما له الكثيرة كاللغني ، والفعل والفاعل ، وكتاب المبسوط ، وكتاب المحيط ، وكتاب الحكمة والحكيم ، وشرح الأصول الخمس .

ومنها نوع في الشروح ، كشرح الجامعين ، وشرح الأصول ، وشرح المقالات ، وشرح الأعراض . ومنها في أصول الفقه النهاية والعمد (كذا) وشرحه . وله كتب في النقض على المخالفين ، كتقضى السمع ونقض الامامة .

ومنها جوابات مسائل وردت عليه من الآفاق كالرازيات ، والعسكريات ، والقاشانيات ، والخوارزميات ، والنيسابوريات .

ومنها في الخلاف نحو كتابه في الخلاف بين الشيخين . ومنها في المواعظ ، كنصيحة المتفقهة . ثم له كتب في كل فن منها ما بلغني اسمه ومنها ما لم يبلغني ، أحسن فيها وأبدع . وعلى الجملة فحضر مصنفاته كالتعذر (١) .

ولم يبق من هذا التراث الضخم سوى هذه الكتب المخطوطة ، التي

(١) المنية والامل ص ٦٦ - ٦٧ ، طبعة ارنولد ١٣١٦ هـ - وانظر في ترجمته طبقات الشافعية للسبكي ، ولسان الميزان ٣/٣٨٦ ، تاريخ بغداد ١١٨/١١

لم يطبع منها الا كتاب واحد هو « تنزيه القرآن عن المطاعن » ، طبع
بالقاهرة ١٣٣٦ هـ - ١٩٠٨ م . وهذه هي المخطوطات الأخرى ، نقلا عن
بروكلمان^(١)

- ١ — شرح الأصول الخمسة
- ٢ — متشابه القرآن
- ٣ — المحيط في التكليف لابن متويه^(٢)
- ٤ — تثبيت دلائل نبوة سيدنا محمد
- ٥ — رسالة في علم الكيمياء
- ٦ — نظام القواعد وتقريب المراد للرائد
- ٧ — مسألة في الغيب
- ٨ — المعنى



يُعد كتاب المعنى موسوعة في علم الكلام تعرض آراء المعتزلة . وهو
موسوعة لأنه يقع في عشرين جزءاً يشمل جميع فروع هذا العلم . وترجع
أهمية الكتاب الى أن كتب المعتزلة فقدت وأعدمت بعد انتصار المذهب
الأشعري في معظم العالم الاسلامي ، بحيث أصبح من العسير معرفة آرائهم
الا من خلال ما كتبه خصومهم من الأشاعرة في الرد عليهم . وقد اكتشفت
البعثة المصرية التي أوفدت سنة ١٩٥١ الى اليمن لتصوير ما فيها من

(١) انظر مجلة Mélanges العدد الرابع

(٢) ليس هذا الكتاب من املاء القاضي عبد الجبار على تلميذه الحسن
ابن متويه ولكنه كما ذكر ابن المرتضى في المنية والامل صفحة ٧١ من تأليف
ابن متويه ، ويسميه « المحيط في أصول الدين » ، ولعله من جمع ابن متويه .

مخطوطات هذا الكتاب . وسجل الدكتور خليل يحيى نامى رئيس البعثة
فى تقريره وصفا لما صورته من مخطوطات مختلفة ، كما أورد الأستاذ فؤاد
سيد عضو البعثة وصفا لمخطوطات اليمن فى مقالة نشرها بمجلة معهد
المخطوطات العربية ، عدد نوفمبر ١٩٥٥ ، وأشار الى كتاب المغنى .

وقد فطن الدكتور طه حسين الى أهمية هذا الكتاب علميا وتاريخيا
فمهد الى كثير من الأساتذة لتحقيقه ، وأعطى كلا منهم جزءا . وبهذه
المناسبة كتب زميلنا المرحوم الأستاذ محمود الخضيرى بالاشتراك مع
الأب قنوتى مقالة باللغة الفرنسية ظهرت سنة ١٩٥٧ فى مجلة معهد الآباء
الدومنيكان ، العدد الرابع (Mélanges, 4 - pp. 281-316) ، كما كتب مقالة
أخرى فى العدد الخامس ، ص ١٨ ، يعلن فيها عن اكتشاف جزأين جديدين
هما الخامس عشر والسابع عشر . وفى المقالة الأولى تعريف بالقاضى
عبد الجبار ، ووصف تفصيلى لأجزاء المغنى ، مع ذكر فصول كل جزء .
يتألف المغنى من عشرين جزءا عشر منها حتى الآن على أربعة عشر جزءا ،
ولا تزال ستة أجزاء مفقودة ، وهى الأول ، والثانى ، والثالث ، والعاشر ،
والثامن عشر ، والتاسع عشر .

وقد أملى عبد الجبار كتاب المغنى بمدينة رامسهرمز ، كما جاء فى
ترجمة أبى محمد عبد الله الراهمرمى الذى كان من أصحاب أبى على .
قال صاحب المنية والأمل : « قال القاضى : وله مسجد كبير براهمرمز ،
وكنة أقعد فيه كثيرا . قال : وفيه ابتدأت كتاب المغنى ببركاته » .
وهذا بيان بالأجزاء الباقية التى أمكن العثور عليها من كتاب المغنى .
مع العلم أن بعض هذه الأجزاء تشتمل على كتابين أو أكثر داخل الجزء .

١ — الجزء الرابع : ١ — في ان الله لا تجوز عليه الحاجة

٢ — في نفى الرؤية

٣ — في أنه تعالى واحد

٢ — الجزء الخامس : ١ — الفرق

٢ — أسماء الله

٣ — الجزء السادس : ١ — التعديل والتجويز

٢ — الارادة

٤ — الجزء السابع : القرآن (طبع بتحقيق الأستاذ الايبارى)

٥ — الجزء الثامن : المخلوق

٦ — الجزء التاسع : التوليد

٧ — الجزء الحادى عشر : ١ — الآجال

٢ — الأرزاق

٣ — الأسعار والرخص والفلاء

٤ — التكليف

٨ — الجزء الثانى عشر : النظر والمعارف

٩ — الجزء الثالث عشر : ١ — اللطف

٢ — الآلام

١٠ — الجزء الرابع عشر : ١ — الإصلاح

٢ — استحقاق الذم

٣ — التوبة

(ح)

١١ — الجزء الخامس عشر : النبوات

١٢ — الجزء السادس عشر : ١ — الخبر

٢ — نسخ الشرائع

٣ — فى ثبوت نبوة محمد وفى اعجاز

القرآن

(طبع هذا الجزء بعنوان اعجاز

القرآن بتحقيق الاستاذ الخولى)

١٣ — الجزء السابع عشر : فى اصول الفقه

١٤ — الجزء العشرون : الامامة .



الجزء السادس الذى قدمه الآن يتألف من كتابين هما (١) التعديل والتجوير (٢) الارادة . وقد تعاونت مع الأب قنواى — اذ نقلت النص وعارضته عليه — فى اخراجهما على مخطوطتين ، الاولى الرئيسية التى صورت من اليمن ، والتى تشتمل جميع الأجزاء الباقية . والثانية مخطوطة أخرى بها أجزاء قليلة ، منها هذا الجزء . وقد رأينا أن نعدل أرقام الصفحات من ا ، ب الى و ، ظ ، أى وجه وظهر ، لأنها تشير الى الورقات .

وقد وصف الأستاذ أمين الخولى فى الجزء السادس عشر الذى قوّم نصه النسختين الخطيتين اجمالاً ، ورمز للأولى بالحرف ص ، والثانية بالحرف ط . فالتزمنا رمزيه .

ونضيف الى ذلك الوصف ما يتعلق بالجزء الذى ننشره .

وصف للنسخة الخطية المرموز لها بحرف (ص)

الخط نسخى مقروء قديم يرجع الى القرن السابع الهجرى ، لأن المنصور بالله امام اليمن المذكور فى الوقفية توفى سنة ٦١٢ هجرية ، وناسخ الكتاب هو محمد بن أحمد بن على بن الوليد محبى الدين وزين الموحدى . وهذا الناسخ صاحب رسالة بعنوان «الجواب الحاسم المغنى لشبه المغنى» يرد فيها على القاضى عبد الجبار فى بعض المواضع التى يختلف فيها مع الزيدية . وتوجد هذه الرسالة ملحقة بالجزء العشرين .



رقم هذه النسخة المصورة بدار الكتب ٢٦٩٨٢ ب
مسطرتها ٢٩ سطرا ، فى كل سطر ١٠ كلمات فى المتوسط .
وفى ظاهر النسخة وقف ، وتمليك ، ثم فهرست الجزء .

نمرة ١٩٥ وقف

وهو الجزء السادس

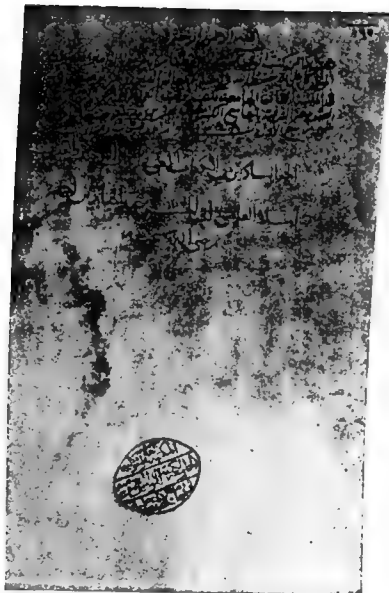
المجلد الرابع من ستة عشر مجلدا من الكتاب المغنى

املاء قاضى القضاة أبى الحسن عبد الجبار بن أحمد الهدانى

رضى الله عنه

نسخ للخزانة المعمورة خزانة مولانا ومالكنا الامام الأجل المنصور
بالله عز وجل أمير المؤمنين امام المتقين عبد الله بن حمزة بن سليمان
ابن رسول الله عليه وعلى آله .
نصره الله نصراً عزيزاً .





(J)

(تَمْلِك)

بسم الله الرحمن الرحيم

نمرة ١٩٥

(خط جديد)

هذا من كتب الوقف منقولاً من ظفار بأمر مولانا أمير المؤمنين المتوكل
على الله حفظه الله وأجيا به معالم الدين ؛ وأمر بوضعه في المكتبة العامة
الجامعة لكتب الوقف التي أمر بممارتها بإزاء الصومعة الشرقية
بالجامع الكبير المقدس بحروس مدينة صنعاء بتاريخه شهر ربيع الأول
سنة ١٣٤٨ . والله أعلم بالصواب وإليه المآب .

(خط قديم هو خط المخطوط)

الجزء السادس من الكتاب الممنى في أبواب التوحيد والعدل املاء
القاضى أبى الحسن عبد الجبار بن أحمد رضى الله عنه .
(ختم) المكتبة العامة المتوكلية الجامعة لكتب الوقف العمومية في
جامع صنعاء المحلية .



ولى ذلك فهرس بفصول الكتاب .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكر فصول الجزء السادس من الكتاب المغنى

وهى فصول كتاب التعديل والتجوير

فصل فى ذكر جملة يجب معرفتها فى هذا الباب

فصل فى حقيقة الفعل وحده

فصل فى ذكر ما ينقسم اليه الفعل من الأحكام

فصل فى أن من الأفعال ما لا يكون حسنا ولا قبيحا ومفارقة لما

يجب أحد هذين فيه

فصل فى ذكر القبيح وبيان حقيقته

فصل فى ذكر معنى الحسن والمباح وما يتصل بذلك

فصل فى بيان معنى التفضل والتدب وما يتصل بذلك

فصل فى بيان حد الواجب وما يتصل بذلك

فصل فى بيان معنى العدل وحقيقته

فصل فى أن القبيح انما يختص بذلك لكونه على حال فارق بها

الحسن وكذلك مفارقة التدب للواجب

فصل فى بيان ما له يقبح الفعل ويحسن وما يتصل بذلك .

/فصل فى ذكر تفصيل الوجوه التى لها يقبح القبيح

١٢ /

فصل فى بيان الوجوه التى لها يحسن الحسن وما يتصل بذلك من

أقسامه

فصل في أن الفعل لا يحسن لجنسه أو وجوده أو حدوثه أو انتفاءه

أو انتفاء معنى غيره

فصل في أن القبيح لا يقبح للارادة والكراهة ولا الحسن والواجب يختصان بذلك لهما .

فصل في أنه لا يجوز أن يكون الموجب لقبح الفعل حال فاعله نحو كونه محدثا مملوكا مربوبا مكلفا

فصل في ان القبيح لا يقبح منا لأننا منهيون عنه

فصل في ابطال قولهم ان فعله تعالى يحسن لكونه ربا مالكا آمرا ناهيا ناصبا للدلالة متفضلا

فصل في أن ما أوجب قبح القبيح وحسن الحسن لا يصح أن يحصل ولا يوجب ذلك فيه وأنه لا يختلف باختلاف الفاعلين .

فصل في أن التقديم تعالى قادر على ما لو فعله لكان ظلما قبيحا وما يتصل بذلك

فصل في ذكر أسئلتهم في هذا الباب

فصل آخر يلحق بذلك

فصل في أن كل حسن من المقدورات يجب كونه قادرا عليه .

فصل / في الدلالة على أن الله جل وعز لا يفعل القبيح ط

فصل في أن الواحد منا يصح أن يستغنى عن فعل القبيح ويعلم قبحه وأنه غنى عنه

فصل في ان العالم بقبح القبيح وبأنه غنى عنه لا يختار فعله على وجه

فصل في أن الذي له لا يختار العالم بقبح القبيح وأنه غنى عنه كونه عالما بهذين الأمرين دون غيره

(س)

فصل يتصل بذلك
 فصل آخر يتصل بذلك
 فصل آخر يلحق بذلك
 فصل آخر يتصل بذلك
 فصل في أن الحسن قد يفعله القادر عليه لحسنه فقط وإن كان
 غنيا عنه

فصول كتاب الإرادة

فصل في ذكر الخلاف في جملة وأصوله
 فصل في أن للمريد منا حالا يختص بها يفارق بها من ليس بمريد
 فصل في أن المريد منا إنما يكون مريدا لأجل معنى
 فصل في إبطال القول بأن المريد إنما يكون مريدا لأجل المراد وأن
 الإرادة في المراد أو الأمر
 فصل في بيان مفارقة الإرادة للشهوة والتمنى
 فصل في أن الإرادة لا يجوز أن تكون كراهة على وجه
 فصل في أن المريد لا يكون مريدا بالإرادة لأنه فعلها
 فصل في أن المحبة والرضا والاختيار والولاية ترجع إلى الإرادة
 وما يتصل بذلك
 فصل في أن السهو لا يضاد الإرادة والكراهة وأنه لا ضد لهما ولا
 تضاد في كل نوع منهما

٣ و ١

فصل في ان الارادة والكراهة انما يتعلقان بالشئ على طريق

الحدوث

فصل في بيان ما يصح أن يراد وما لا يصح أن يراد وما لا يجب

فصل في ان الارادة لا توجب الفعل

فصل في أن الارادة قد تتقدم المراد وقد تقارنه

فصل في بيان ما يؤثر من الارادات وما لا يؤثر

فصل في بيان الوجوه التي تحصل عليها الأفعال بالارادة وما يحصل

من غير ارادة وما يتصل بذلك

فصل في ان الله سبحانه مريد في الحقيقة

فصل في أن الله تعالى لا يجوز أن يكون مريدا لنفسه

فصل في ان الله تعالى لا يجوز أن يكون مريدا لنفسه ولا لعله

فصل في أنه جل وعز لا يجوز أن يكون مريدا بارادة قديمة

فصل في أنه يجب كونه سبحانه وتعالى مريدا بارادة محدثة

فصل في أن ارادته يجب أن تكون موجودة لا في محل وما يتصل
بذلك . ٣/ د

فصل في ذكر ما يوردونه من الشبه في أن الله تعالى مريد لنفسه

وذكر الجواب عنها

فصل فيما يلزمهم على قولهم انه مريد لنفسه من وجوه الفساد

فصل فيما يجوز أن يريدته التقديم تعالى من فعله وفعله غيره

وما لا يريدته وما يتصل بذلك .

فصل في أنه سبحانه يريد جميع ما أمر به ورغب فيه من العبادات
وأنه لا يريد شيئاً من القبائح بل يكرهها .

فصل في ذكر الشبه التي يتعلّقون بها في أنه يريد لجميع الكائنات
وأنه يريد المعاصي كما يريد الطاعات والجواب عنها .

فصل في ذكر جملة ما يلزمهم من الفساد على القول بأن الله سبحانه
يريد جميع القبائح من المباد .

وصف للنسخة الخطية المرموز لها بحرف « ط » .

دار الكتب المصرية — قسم التصوير ١٩٥٣

الرقم العام ١٩٣/١٩٥٤

الرقم الخاص ٢٥٨٠٨ ب

خط نسخي معتاد ، بقلم ناسخ غير محترف في الأغلب ، مسطرة الصفحة ٢١ سطرا ، في كل سطر ١٤ كلمة في المتوسط . غير ان الناسخ لا يلتزم دائما هذه المسطرة ، فقد تقل الصفحة عن ٢١ سطرا ، وقد تزيد .
تقع النسخة في ١٩٦ ورقة ، في كل منها صفحتان . ولكن الناسخ قدم كتاب الارادة على كتاب التعديل والتجوير . وهذا ما جاء في صفحة ١٢٤ ط :

« هذا آخر الكلام في الارادة بحمد الله ومنه وتلوه الكلام في القرآن وسائر كلام الله سبحانه . وقد قدم المجلد الارادة على الكلام في التعديل والتجوير وهذا أول فصوله . كتاب التعديل والتجوير . فصل في ذكر جملة يجب معرفتها في هذا الباب .. الخ » .
وانتهى من ذكر فصول هذا الكتاب .

وهذه النسخة تقسم الكتاب الواحد الى أجزاء . ومن الواضح أن هذا التقسيم يرجع الى تجزئة الكتاب في كراريس ، سمى الناسخ كل كراسة منها جزءا . هذا الى ان الناسخ لم يلتزم أن يستقل كل جزء بمدة فصول

(ش)

كاملة ، اذ غالبا ما يبدأ الجزء بتتمة فصل سابق . مثال ذلك ما جاء في
صفحة ١٤٣ و

(في أعلى الصفحة من اليسار) الجزء الثاني من الكلام في التمديل
والتجويز في المغنى فيه تمام الفصل

فصل في بيان تفصيل الوجوه التي لها يحسن الحسن وما يتصل بذلك
من أقسامه

فصل في أن العمل لا يحسن ولا يقبح لجنسه ووجوده أو حذوئه أو
انتمائه أو انتفاء معنى غيره

فصل في أن القبيح لا يقبح للارادة والكراهة ولا الحسن والواجب
يختصان بذلك لهما

فصل في أنه لا يجوز أن يكون الموجب لقبح الفعل حال فاعله نحو
كونه محدثا ملوكا مكلفا مقهورا مغلوبا

فصل في أن القبيح لا يجوز أن يقبح منا لأنا منهيون أو تجاوزنا بيان
ما حثه لنا ورسم

فصل في ابطال قولهم ان أفعاله تعالى تحسن لكونه مالكا أمرا ناهيا
ناصبا للدلالة متفضلا أول فصل في ان ما أوجب قبح القبيح
وحسن الحسن لا يصح أن يحصل ولا يوجب ذلك وأنه
لا يختلف باختلاف الفاعل .



وسنكتفي في هذه المقدمة بتسجيل الصفحات التي يشغلها كل جزء ،
مع اغفال ذكر فهرست .

(ت)

كتاب التعديل والتجوير . في أربعة أجزاء :

الجزء الأول من صفحة ١٢٦ الى صفحة ١٤٢ ظ

الجزء الثاني من صفحة ١٤٣ الى صفحة ١٦٠ ظ

الجزء الثالث من صفحة ١٦١ الى صفحة ١٧٦ ظ

كتاب الارادة . في ثمانية أجزاء :

الجزء الأول من صفحة ١ الى ١٥ ظ

الجزء الثاني من صفحة ١٦ الى ٣١ ظ

الجزء الثالث من صفحة ٣٢ الى ٤٧ ظ

الجزء الرابع من صفحة ٤٨ الى ٦١ و

الجزء الخامس من صفحة ٦٢ الى ٧٧ و

الجزء السادس من صفحة ٧٨ الى ٩٥ ظ

الجزء السابع من صفحة ٩٦ الى ١١٥ و

الجزء الثامن من صفحة ١١٦ الى ١٢٤ ظ

كتاب
التعديل والنحو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

العزة لله^(١)

الكلام في العدل

ذكر جملة يجب معرفتها في هذا الباب

٥ اعلم أن المقصد بهذا الباب أن تثبت أنه تعالى لا يفعل إلا الحسن ، ولا بد من أن يفعل الواجب ، ولا يمتدُّ بما يمتدُّ به إلا على وجه يحسن .

ويبان ذلك لا يتم إلا بعد بيان حقيقة الفعل ، وأحكام الأفعال ، وحقيقة القبيح والحسن ، وما ينقسم إليه الحسن : من كونه مباحاً ، وندباً ، وواجباً مضيئاً ، وواجباً مخيئاً فيه ؛ ويبان ما لأجله يستحق الفعل هذه الأحكام ؛ لأن ما يجب تنزيهه عنه وإضافته إليه ، لا ينكشف إلا بعد بيان هذه الأصول .

ونحن نبين ذلك أجمع ، ونذكر ما يتصل بذلك مما يعلم باضطراب حكمته ، ومتارفتة لما يعلم ذلك من حاله باكتساب .

١٥ ولا يصح أن نبين تنزيهه عن القبيح إلا بعد الدلالة على أنه قادر على ما إذا فعله كان قبيحاً ؛ وبعد الدلالة على أن القبيح لا يستحيل منه لأمر يرجع إلى أحواله ، فهو كونه : رباً ، مالكا^(٢) ، غاهياً ، حاداً^(٣) .

(١) العزة لله : ساقطة من ط (٢) مالكا : وما لكما ص

- ولا يصح أن ننزهه عن كثير من الأفعال إلا بعد بيان كونها أفعالا ، وذلك يقتضي أن نبين أن الكلام فعله ، وليس هو من صفات ذاته . /
- وكذلك القول في الإرادة ؛ لأنه لا يصح أن ننزهه عن إرادة التبائع لقبها ، إلا بعد بيان كونها فعلا ، وإبطال قول من قال أنه يريد لنفسه .
- والقول في أن أفعال العباد لا يجوز أن تكون مخلوقة لله ^(١) يضارع ما قدمناه ، لأنها مما لا يصح كونها مقدورة له تعالى ، فلا يصح أن ننزهه عن اختيارها ، ولما يصح أن تكون مقدورة له . وإن صح أن يلحق ذلك بما ينزه عنه في الحقيقة لما كانت مقدورة حادثة ، فينزه عنها كما ينزه عن الصاحبة والولد ؛ وإن استحال ذلك عليه .
- وقد بينا في صدر هذا الكتاب أن تنزيهه عن أن لا يفعل الواجب ١٠ كتنزيهه عن القبيح ؛ ولن يتم ذلك إلا بعد بيان الواجب وما يصح كونه واجبا عليه ، وما لا يصح .
- ويتناول هذا الفصل الكلام في اللطف ، والعوض ، والأصلح ، وبعثة الرسل ، إلى ما شاكله من الشرائع . والتعبد بما هو لطف للمكلف يحل ^(٢) محل نفس اللطف ، إذا كان من فعله تعالى ^(٣) في الوجوب ، لأن ١٥ ما به يتطرق إلى الواجب يجب كوجوبه .
- ونحن نأتي بمون الله على ^(٤) تفصيل ما ذكرنا من هذه الجملة ، ونوضح القول فيه وفي سائر ما يتصل به في باب العدل ^(٥) ، إن شاء الله .
-
- (١) لله : + تعالى ط (٢) يحل : ساقط من ط (٣) تعالى : ساقطة من ص ٢٠
- (٤ - ٤) تفصيل ... العدل : جميع تلك ونوضحه ط .

فصل

في حقيقة الفعل وحده

اعلم أن المستفاد بوصفنا الفعل بأنه فعل^(١) ، أنه وجد من جهة من كان قادراً عليه ؛ وكل من عليه كذلك عليه فعلاً^(٢) له ، ومن لم يعلمه / كذلك لم يعلمه فعلاً . ولذلك لا يصح أن نعلم كونه القديم تعالى^(٣) فعلاً ، ولا المعلوم^(٤) في حال عدمه .

وليس لأحد أن يقول : فيجب أن لا يعلم العاقل أن الفعل فيحل للفاعل ، الا بعد أن يعلم كونه قادراً عليه ، ووقوعه من جهته ؛ وذلك مما يعلم بالنظر اللطيف . فيجب في أهل اللغة أن لا يكونوا عارفين بالفعل وحقيقته لجهلهم بما ذكرناه .

وذلك لأن حقيقة القادر أنه بصفة معها يصح الفعل منه ؛ وقد يعلم ذلك على جهة الجملة بالتأمل اليسير . ولا يصح في أهل اللغة أن يكونوا جاهلين ، بل يعلمون وجوب وقوع التصرف بحسب المقاصد ، ويفصلون بين صحة تصرف زيد من جهته ، وبين ما يتعذر عليه . وإذا علموا ذلك علموا ما ذكرناه في الجملة .

وأهل اللغة وإن لم ينتهوا في معرفة تفصيل الفعل^(٥) وكيفية تعلقه بالفاعل إلى ما اتهمنا إليه ، بل عرفوه على جهة الجملة ، فغير ممتنع إضافة

(١) له : سابقته من ط (٧) تعالى : سبحانه ط (٣) المعلوم : المعلوم ط

(٤) الفعل : العلم ص

اللفظ اليهم ، على طريقتنا في الألفاظ اللغوية المشاكلة لما نحن فيه . فليس (١)
لأحد أن يتعقب كلامنا في هذا الباب بهذا النوع .

وليس لأحد أن يقول : هلا حُددَ" دتم الفعل بأنه الكائن بَعْدَ أن" لم
يكن ، لأنه لا يَعْلَمُ فِعْلا الا وهذه حاله . وذلك لأن" ما عليه الشيء

لا يجب دخوله تحت حده ، وإنما يجب أن" يحد الشيء بما يستفاد
به ليكشف عن الغرض فيه . / وقد عُلِمَ أن كونه فعلا يقتضى تعلقه

٦ و /

بالفاعل كتعلق الضرب بالضارب عندهم . فيجب أن" يحد" بما يكشف
عن تعلقه بالفاعل ، وينبئ عن وجوده من جهته . والعلم بأنه محدث ، علم"

بما هو عليه من تحدد وجوده ، ولا يثبِت تعلقه بغيره . وهذا فرق"
واضح" ؛ ولذلك قد (٢) يَعْلَمُه محدثا من يجهله فعلا ، كأصحاب الطابع

١٠

وغيرهم . وقد يمتدده فعلا من يجهله محدثا ، على ما يَحْشِكُ عن بعض
الأوائل .

وليس ما قصدناه من حقيقة الفعل مما يذكره أهل العربية عند ذكرهم
أقسام الكلام بسبيل ، لأن" غرضهم حصر ما يدور عليه الكلام ، ومقصودنا

١٥

بيان" (٣) حقيقة الفعل الذي يضاف الى الفاعلين .

(١) فليس : وليس ط

(٢) قد : ساقطة من ط (٣) بيان : ساقطة من ط

فصل في ذكر ما ينقسم إليه الفعل من الأحكام

اعلم أن الفعل ينقسم الى وجهين : أحدهما لا صفة له زائدة على وجوده ؛ فهذا لا يوصف بفتح ولا حسن عند شيوخنا رحمهم الله (١) ؛ وذلك كعمل الساهي والنائم . والثاني له صفة زائدة على وجوده ، فلا يخلو من وجهين : إما أن يكون قبيحاً أو حسناً ، لأنه إما أن يعلم من حاله أنه مما يستحقُّ به الذمُّ إذا انفرد فيكون قبيحاً ؛ أو يعلم من حاله أنه مما لا يستحقُّ به الذمُّ على وجه فيكون حسناً .

١٠ ثم ينقسم الى قسمين : أحدهما يسمى فاعله بأنه مثلاً "أله / لقوة دواعيه الى إيجاده ، فلا يدخل في حيِّز ما يستحقُّ به الذمُّ أو المدح ؛ والثاني أن يكون فاعله مخلى بينه وبينه . وما هذه حاله إما أن يقع على وجه يفتح عليه ، أو على وجه يهسن .

وما يقع على وجه يهسن ينقسم أقساماً (٢) : فمنها (٣) ما لا صفة له زائدة على حسنه ، وفعله له وأن لا يفعله فيما يتعلق بالذم والمدح سواء ، فيكون مباحاً . ومنها (٤) ما يستحقُّ بأن يفعله المدح ، إذا لم يمنع منه مانع ، ولا يستحقُّ الذمُّ بأن لا يفعله ، فيوصف بأنه كذِّب ،

(١) رحمهم الله : ساقطة من ط

(٢) أقساماً : ساقطة من ط (٣) فمنها : فمنه ط (٤) ومنها : ومنه ط

ومرغَّبٌ فيه . ومنها (١) ما يستحق به الذم بأن لا يفعله ، فيوصف بأنه واجب .

ثم ينقسم : فمنه ما يستحق الذم بأن لا يفعله بعينه فيوصف بأنه واجب مفضيٌّ ، ومنه (٢) ما يستحق الذم بأن لا يفعله اذا لم يفعل ما يقوم مقامه ، فيوصف بأنه واجب مخير فيه .

ولكل واحد مما ذكرناه أصل ضروري . ونحن نبين القول في واحد واحد منه ، ونذكر ما يتصل به ، ونبين حقائقه ، ونطرح القول في العبارات ، ونبين أنه لا اعتبار بها في هذا الباب .

(١) ومنها : ومنه ط (٢) ومنه : ومنها ص

فصل

في أن من الأفعال ما لا يكون حسناً ولا قبيحاً

ومفارقتة لما يجب أحد هذين فيه

- قد علم أن القبيح من حقه أن يستحق بفعله الذم ، والحسن لا يستحق به ذلك ، فلا بد من أن يحصل لهما حكم " زائد " (١) على الوجود ، لأنه لو لم يحصل / لهما ذلك ، لم يكن أحدهما بأن يكون حسناً أو لى من صاحبه ، ولا الآخر بأن يكون قبيحاً أو لى منه ، لأن الوجود قد حصل لهما جميعاً على سواء . وإن (٢) قُبِحَ القبيحُ منهما لوجوده فقط ، فيجب قُبُوحُ كل فعل ، وإن حَسُنَ الحسن لوجوده فقط ، فكمثل . وذلك يوجب كون الفعل حسناً قبيحاً ؛ وهذا معلوم فساده بأول العقل . فَعَلَيْهِمْ ضرورة أن في الأفعال حسناً وقبيحاً (٣) على ما سنبينه . فيجب إذن فيما لا صفة له زائدة على وجوده ، أن نحكم بأنه ليس بِحَسَنٍ ولا قبيح . ولسنا نقول في الحسن والقبيح أنه يجب أن يكون لهما حكم زائد على الوجود ، لكن تفصل بينهما فقط .
- وليس لأحد أن يقول فيما لا صفة له غير الوجود ، قولوا : بأنه حسن وإن (٤) لم يكن قبيحاً ، كما يقولون فيما لم يحدث من الأجناس انه

(١) حكم زائد : حكماً زائداً ص

(٢) وإن : فان ط

(٣) حسناً وقبيحاً : حسن وقبيح ص

(٤) وإن : أن ط

- معدوم ، ويفيدون ^(١) بذلك أنه ليس بموجود ، ولا فيما لا اعتماد فيه لازم سفلا بأنه خفيف ، ويفيدون ^(٢) به نفى ذلك عنه . وفي الشاك أنه شاك ، ويفيدون ^(٣) بذلك أنه لم يمتدد فيما خطر ^(٤) بباله ، كونه على صفة أو خلافها ، ولا غلث ؛ لأن ذلك إنما يصح في الصفتين اللتين تفيد أحدهما إثبات الذات على حال ^(٥) ، والأخرى تنفى كونه عليهما . فاما
- في اللتين تفيدان إثبات حكمين أو حالين ، فيجب فيما حصل له الوجود المجرد أن لا يوصف بكل واحد منهما . وكون الشيء حسناً أو قبيحاً من هذا القبيل . فما لا صفة له زائدة على الوجود ، لا يجب وصفه بأحدهما .
- ١٠ وليس لأحد أن يدعى أن "خلتو" الفعل من كونه قبيحاً وحسناً ^(٦)
- ٧ ط / يعلم فساداً / باضطرار ، كما تقول ذلك في استحالة خلو الشيء من عدم أو وجود ، وخلو الموجود من عدم أو حدوث . وذلك لأن هذا الوجه يتأتى في إثبات الصفة ونفيها ، لأن إثبات واسطة لهما يستحيل ؛ ولا يتأتى في إثبات صفتين . وكون الفعل حسناً أو قبيحاً يفيد كونه على حكمين ، فلا يتأتى ادعاء الاضطرار في استحالة خلو الفعل منه ، ويجب كونه موقوفاً على الدلالة . وقد علمنا أن القبيح يقتضيه لوقوعه على وجوه ، نحو كونه كذباً وظلماً ، وأمرأً بقبيح ، وجهلاً ، وإرادة لقبيح . وكل ذلك يقتضى فيه اختصاصه بحكم زائد على الوجود . وكذلك القول
-
- (١) ، ٢ ، ٣) ويفيدون : ويفيدوا من
 (٤) خطر : يخطر ط (٥) حال : صفة من
 (٦) قبيحاً وحسناً : حسناً وقبيحاً ط

في الحسن ، لأنه انما يَحْسُن لوجه^(١) مقول يحصل عليه ، متى انتفت^(٢) وجوه القبح عنه .

وقد علم أن حركات النائم وكلامه ، لم يحصل لهما حكم زائد على الوجود البتة ، فيجب أن لا يوصف بأنه قبيح ولا حسن .

فان قيل : هلا حكمتكم^(٣) بقبحه ، من حيث كان غنيا لم يقتصد به غرض^(٤) ، ولا حصل في حكم المقصود اليه ، لأنه لا حقيقة للغيب الا هذا ؟

قيل له : ان الغيب هو الفعل الواقع من العالم بحاله ، أو في حكم العالم به ، اذا لم يقتصد به وجها مع صحة ذلك فيه . وما هذه حاله ، قد حصل له حكم زائد على وجوده . وذلك لا يتأتى في فعل الساهي والنائم ، فلا يصح كونه قبيحا .

ولا فصل بين من قال بذلك فيه ، وبين من قال انه اذا لم يقصد به ما يقبح الفعل له ، فيجب كونه حسنا . واذا استوى القولان تكافئا / في القصاد ، وسئل ما أردناه .

واعلم أن ما ذكرناه من أن فعل الساهي ليس بحسن ولا قبيح ، هو قول شيخنا أبي على وأبي هاشم ، رحمهما الله^(٥) ، ولم يفصلا بين بعض فعله وبين باقيه .

والذي يذهب اليه الشيخ^(٦) أبو عبد الله أن ما كان من فعله ضرا

(١) لوجه : لوقوعه على وجه ط (٢) انتفت : انتفى ص (٣) حكمتكم : قلتم ط (٤) غرض : غرضا ص (٥) رحمهما الله : ساقطة من ط (٦) الشيخ : ساقطة من ط

لا نفع فيه ، ولا دفع ضرر ، ولا استحقاق ، فانه يقيح ، لأنه ظلم ؛ لأن الظلم إنما قبيح لاختصاصه بهذه الصفة ؛ لا لأنه قصد به ^(١) وجهاً مخصوصاً . وما كان من فعله نفعاً محضاً ، فيجب كونه حسناً ؛ لأن ما هذه حاله يحسن لهذا الوجه ، اذا وقع من العالم ، لا لأنه مقصود اليه . فأما ما كان وجهه حسنه أو قبحه وقوعه على بعض الوجوه بالقصد أو بالعلم والاعتقاد ، كنحو الكلام والحركات ، فيجب اذا وقع من فعل الساهي والنائم أن لا يكون حسناً ولا قبيحاً ، لأن المستفاد بكلا ^(٢) الأمرين ، لا يصح فيه . ولذلك لا يصح في كلامه أن يكون خيراً أو أمراً ، ولا في حركاته أن تكون كسباً يجتر بها نفعاً ، أو يدفع بها ضرراً .

فأما اذا لَكُمْ ^(٣) في حال نومه رجلاً أو جرحه ، فيجب أن يكون ذلك ظلماً قبيحاً ، وإن حك جرباً والتذ ^(٤) بذلك ، فيجب كونه حسناً ، لأنه قد نفعه ، وإن كان لا يصح كونه منعماً به ، لأن ذلك يقتضى كونه قاصداً على بعض الوجوه . وإن كان لا بد من كونه ظلماً بما يكون ^(٥) من فعله ظلماً ، لأن ذلك يفيد فعله له فقط ، ولا يقتضى كونه قاصداً اليه على بعض الوجوه .

١٥

ولا يجوز أن يستحق بما يقع من فعله ذمماً ولا مدحاً ، لأن من / حق هذين أن يستحقهما من يتقدم على الفعل على وجه يمكنه التحرز منه ، ويقصد به وجهاً مخصوصاً ، أو يحصل في حكم القاصد اليه .

٨ ط /

(١) به : بها ط (٢) في الأصل : بكل في ص ، ط

٢٠

(٣) لكم : لطم ط (٤) والتذ : فالتذ ط

(٥) بما يكون : لكون ط

وهذا الوجه مما لا يصح وقوعه في أفعال الله سبحانه ^(١) ، لأنه عالم
لنفسه ، فلا يصح وقوع شيء منه من غير أن يَحْتَكِمَ . فلا بد من كون
فِعْلِهِ حسناً أو قبيحاً ؛ وإذا لم يَقَعْ في فعله هذا الوجه ، فلا معنى
للتشغل باستقصائه . وإنما نبهنا بهذه الجملة على حاله ، لأنه ينكشف
به ما نريد بيانه من بعد .

٥

فأما الإلجاء ، وإن كان لا يصح عليه جل وعز ^(٢) ولا في أفعاله ،
من حيث لا تصح ^(٣) المنافع والمضار عليه ^(٤) ، فإنه داخل في جملة الأفعال
في وجوب كونه حسناً أو قبيحاً . وسنذكر الكلام في الإلجاء وما يتعلق
به مفصلاً من بعد في موضعه .

فإن قيل : هلا جملتم أفعاله تعالى ^(٥) أجمع بمنزلة فعل المتلجج في أنه
لا يستحق به مدحاً ؛ لأنه من لا يشق عليه الفعل ، فإذا علم حسنته
ووجوبه ، ودعاه ذلك إلى فعله ، حل محل أحدنا إذا لم يكن له إلى
الانصراف عن الفعل داع ، ولا عليه فيه مشقة ؛ وذلك بتبطل قولكم أن
معنى الإلجاء لا يصح في أفعاله ؟

١٠

قيل له : إن الواحد منا لا يحصل متلججاً إلى الفعل لما ذكرته ، وإنما
يتلجج إليه ، إما لأنه تقع ^(٦) لا ضرر عليه فيه ، أو يخلص من ضرر عظيم
يَحْتَكِمُ أو يظنه ، أو لأنه قد علم أنه إن حاول خلافه منعه منه ؛ فعند
ذلك لا يستحق المدح بما يفعله ، وإن كان حسناً . وكل ذلك لا يتأتى فيه

١٥

(١) سبحانه : تعالى ط (٢) جل وعز : تعالى ط (٣) - (٣) المنافع

والمضار عليه : عليه سبحانه المنافع والمضار ط (٤) تعالى : ساقطة من ط

٢٠

(٥) تقع : ساقطة من ص

تعالى ^(١) ، لأنه انما يفعل الفعل لحسنه ، ولنفع غيره ، أو ليضرب به على وجه الاستحقاق ، الى ما شاكله مما منبئنه ؛ / فيجب أن يكون بمنزلة ما يفعله لحسنه .

- فكما أننا نستحق على ما هذا حاله المدح ، فيجب مثله فيه تعالى .
 ٥ ولا يجب ، اذا لم يصحح أن يستحق الثواب لاستحاطته عليه ، من حيث يستحيل عليه النفع واللذة ، ومن حيث لا يلحقه بالفعل مشقة ، أن لا يستحق المدح ، مع أن المدح يصح عليه لأنه يحل بعض المادح ، ويصير مدحا له يقصده ، ولا يتعلق كونه مدحا بما يستحيل فيه من لذة أو سرور ؛ ولذلك يصح من الواحد منا أن يمدح من لا يشعر بمدحه ، وأن يمدح الميت والمعدوم .

- ١٠ وعلى هذا الوجه تقول : انه لو فعل جل وعز ^(٢) القبيح لا يستحق الذم — تعالى ^(٣) عن ذلك — لأن ذم الذام لا يحصله ، ولا يتعلق بما يستحيل عليه من غم وضرر ، وإن استحال عليه المضار ، لاستحالة كونه محلا ، وتأخر الطبع .

- ١٥ ولولا أن الأمر في استحقاقه المدح على ما ذكرناه ، لم يستحق على نعمه وإحسانه شكرا ، لأن ما منع من امتتقاق المدح يمنع من ذلك ، وما أجازه يحيز ذلك . ولو لم يستحق الشكر ، لم يستحق العبادة ، لأنها انما تستحق للنعم التي تستقل بنفسها ، وتصير أصلا للنعم اذا بلغ حدا مخصوصا .

٢٠ (١) تعالى : سبحانه ط

(٢) جل وعز : تعالى ط (٣) تعالى : سبحانه ط

فاذا بطل ذلك ، علم أنه يستحق المدح بأفعاله ، وأنه يفارق المتلجأ فيه . وليس يستحق المدح على الفعل لأنه يشق ، لأن ما لا يشق علينا ، أو لا يُعْتَد بما فيه من المشقة ، قد يستحق به المدح متى وقع على وجه مخصوص ، كإرشاد الضال عن الطريق الى الطريق ، الى ما شاكله ^(١) .

فكذلك لا يمتنع أن يستحق تعالى بالفعل الحسن المدح ، سيما اذا كان ما يفعله إحساناً وانعاماً ، لأن المنعم منا يستحق / المدح لكونه متنعماً ، لا لأنه يشق عليه ذلك . ولذلك لو شق عليه ، ولم يقصد به الانعام ، لم يستحق شكراً ولا مدحاً . وقد يستحق المدح على القصد والارادة ، وان كان لا يحتفل بهما ولا تبين فيهما مشقة ، متى وقعا على وجه مخصوص .

وانما تشترط المشقة في استحقاق الثواب ، لأنه كالمقابل لها ، كما أن العِوض مقابل الضرر . فأما المدح فبمعزل عن ذلك .

فيجب صحة ما قلناه : من أنه تعالى يستحق المدح والشكر بأفعاله ، ولا شيء من أفعاله ، الا ويستحق به المدح والشكر جميعاً ، من ضرر ونفع ؛ لأن جميع ذلك نفع ونعمة ، ويقع منه على حد ما يقع الاحسان منا ، فيستحق المدح به . ولا يشذ من أفعاله شيء مما ^(٢) ذكرناه الا العقاب ، فانه في حكم المباح من فعلنا في أنه لا يستحق بفعله مدحاً ، وان فارقه من حيث يستحق بأن لا يفعله المدح ، ويجرى مجرى التفضل ، على ما نبينه من بعد .

وانما لم يستحق بفعله المدح ، لأنه ليس بنفع عاجل ولا آجل ، ولذلك

(١) شاكله : شاكل ذلك ط (٢) مما : عما ص

لا يجب على المعاقب الصبر والشكر ، ولا يقبح منه الجزع ، ويفارق ما يشمله تعالى من الأمراض والأمراض قاصداً به المصلحة في الدين .

- وقد بين شيوخنا رحمهم الله ^(١) الاجاء بما قد ثبت من أصوله في الشاهد ؛ لأن "مَنْ استبد به الجوع ، وحضره المأكول الطيب ، ولا مانع له من تناوله ، ولا يعتقد فيه ضرراً ، فلا بد من كونه ملجأ إلى تناوله . ٥ وكذلك القول فيمن شاهد السبع ، وعلم ^(٢) أنه جهة للخوف ^(٣) ، وقهرى في ظنه أن هو ^(٤) وقف أن يفترسه ^(٥) ، / فلا بد من أن يكون ملجأ إلى الهرب ، إذا اعتقد أنه لا تقع له في وقوعه عاجلاً ولا آجلاً . وكذلك الواحد منا إذا قهرى في ظنه أنه أن رام قتل ملك من الملوك ، أنه يشنن منه ^(٦) لأمارات قوية يشاهدها ^(٧) ، يكون ملجأ إلى أن لا يقدم على قتله .

والعلم بجيلة ما ذكرناه ضرورى ، لأن كل عاقل يعلم أن مَنْ هذه حاله ، فلا بد من أن يتقدم على ذلك الفعل أو ^(٨) تركه ، ولا يستحق المدح على ذلك .

- والعلم بأن الأكل ، والتارك لقتل نفسه ، إذا كان حالهما ما قلناه ، ١٥ لا يستحق المدح على ذلك ^(٩) ، ضرورى لا لیس فيه . والملة في ذلك يبينه ، لأن مَنْ هذه حاله يتقدم على الفعل ويجتنبه ، لمنافعه ودفع

(١) رحمهم الله : ساقطة من ط

(٢ - ٣) أنه جهة للخوف : ساقطة من ط

(٤) هو : ساقطة من ط (٥) أن يفترسه : افترسه ط

٢٠ (٥ - ٥) لأمارات قوية يشاهدها : ساقطة من ط (٦ - ٦) ذلك الفعل

أو : ساقطة من ص (٧) على ذلك : ساقطة من ط

المضار عنه ، لا لحسنه ؛ وما لا يتفعل على هذا الوجه لا يستحق به المدح ،
ويفارق القبيح الذى قد يستحق به الذم اذا أمكن التحرز منه ، وان لم
يفعل لقبحه ، على ما نبينه من بعد .

وهذه الجملة كافية^١ فيما قصدنا بيانه ، من أنه جل وعز^(١) يستحق
المدح بأفعاله ، وتفارق حاله حال الملجأ فى ذلك .

(١) جل وعز : تعالى ط

فصل

في ذكر القبيح وبيان حقيقته

- قد عُلِمَ باضطرار أن الكذب الذي لا نفع فيه ولا دفع ضرر أعظم منه (١) ، والضرر الذي لا نفع فيه ولا دفع ضرر أعظم منه ، ولا هو مستحق ولا يظن ذلك فيه ، متى فعلهما القادر المُخَلَّى ، يستحق ٥
- لفعلهما (٢) الذم ، إذا لم يمنع منه مانع . فعبرنا عما هذه (٣) حاله بأنه قبيح ، وأقصدنا بهذه العبارة هذا المعنى / فيه . فَمَنْ خالف في ذلك لم يَخْلُ خلافه من وجهين : إما أن يكونَ في المعنى ، بأن يقول : إن الكذبَ والظلمَ لا يستحق بفعلهما الذم على وجه ، أو يستحق بهما المدح.
- وهذا مما يَعْلَمُ بطلانه باضطرار . لأنَّ مِنْ كمال العقل العلمَ بأنَّ الظلمَ ١٠
- مما نستحق به الذم ، ولا يختلف العقلاء في العلم بذلك ، كما لا يختلفون في العلم بالمدركات ، وسائر ما يكمل به العقل . فلا فَرْقَ بَيْنَ من يدعى خلاف ما ذكرناه في الظلم والكذب ، وبين مَنْ يدعى ذلك في سائر ما يَعْلَمُ باضطرار . وَمَنْ بلغ هذا الحدَّ (٤) ، لم يمكن في مكالمته إلا التنبيه على جعله الضروريات (٥) .

١٥

(١) أعظم منه : ساقطة من ص

(٢) لفعلهما : ساقطة من ص

(٣) هذه : هذا ص

(٤) الحد : المبلغ ط

(٥) الضروريات : الضرورات ط

٢٠

(١) فان قال : فأنتم تقولون ان "الظلم قد يقع من السامى والطفل القاصد ، ولا يستحق الذم . وقد يقع صغيرا من المكلف ولا يستحق الذم ؛ فقد دخلتم فيما عبتوه علينا .

قيل له : (١) انما يستحق به الذم اذا فعله من يمكنه التحرز منه ، فاما من ليس هذه حاله فلا يجوز أن يستحق الذم عليه ، ولا يخرجه ذلك من أن يكون مما يستحق به الذم على وجه ، وبصير حال الفاعل كالمانع من ذلك لأمر (٢) يرجع اليه . وكذلك القول في الكذب الصغير ، لأن كثرة طاعات فاعله ، وعظم ما يستحقه من المدح يمنع من استحقاق الذم ، لاستحالة استحقاقهما ، لا لأن من حقهما أن لا يستحق الذم بهما (٣) . فقد صح بذلك سقوط ما ألزمناه ؛ لأننا لم نجوز أن لا يستحق بالكذب والظلم الذم ، الا اذا كان هناك منع . وأنت فمتى قلت ان "الذم لا يستحق بهما وان وقعا من العالم / العاقل ، جحدت الاضطرار ، ولزمك نقي سائر العلوم الضرورية ، وأن لا يفصل العقل بين الظلم والعدل ، والكذب والصدق . فمالك في ذلك مبين لعالمنا فيما ألزمناه .

فان قيل : كيف يصح ما ادعيتوه ، وفي الناس من يقول : ان "تجب الظلم كتحج الصور القبيحة ؟ ولا يفصل بين الأمرين ؛ وذلك يمنع مما ادعيتوه من العلم الضروري .

قيل له : ان "كل عاقل يعلم أن من حق فاعل الظلم أن يستحق به

(١ - ١) فان قال قيل له : ساقطة من ط . (٢) لأمر : لا لأمر ط

(٣) فقد صح كذلك : ساقطة من ط

- الذم ، اذا لم يمنع منه مانع ، متى كان مُحْكَمِي بينه وبينه ، وعالما بذلك من حاله . وانما يقال في الصورة انها قبيحة من حيث تَنْفَر النفس من النظر اليها . ولذلك تُرى العقلاء مع تساويهم في معرفة الصورة يستحسنها البعض ، وغيره يستقبحها ، من حيث اختلفا في حصول نفور النفس في أحدهما ، والشهوة في الآخر . وقد يستحسنها في الوقت الثاني من استقبحها ٥
- أولا ، وان كان معرفته بها لا تتغير . وليس كذلك حال العقلاء في الكذب والظلم اذا علموهما كذلك^(١) ؛ لأنهم لا يختلفون في استقبحهما ، وفي أن الفاعل لهما يستحق الذم . وانما يختلفون في ذلك متى لم يعلموهما على هذا الوجه ؛ كما قوله في الخوارج انهم يستحسنون قتل من خالفهم ١٠
- من حيث اعتقدوه مستحقا^(٢) . ولو علموا من حاله أنه ظلم لعلومه قبيحا . وانما صح ذلك فيه^(٣) من حيث كان العلم بقبحه علما^(٤) بقبحه ما له صفة الظلم ؛ والعلم بتلك الصفة يحصل استدلالا ، فمتى دخلت الشبهة في الصفة ، لم يحصل العلم بقبحه . وكذلك القول في العلم بسائر المقبيحات . ولذلك فارق حاله حال ما يعلم مفصلا / ، لأن ذلك انما لا تلبس الحال فيه ، لتعلق العلم به على التفصيل . ولا يصح أن يجله ، ١٥
- لأنه يؤدي الى أن يُعلم من الوجه الذي جهل عليه . وليس كذلك حال ما قدمناه ، لأن الجهل بالصفة لا يُخرج العلم الضروري من أن يكون حاصلا على جهة الجملة .

١١ ظ

(٥) هنا انتهاء السلط في نسخة ط

(١) اعتقدوه مستحقا : اعتقدوا فيه أنه مستحق لذلك ط

(٢) فيه : ساقطة من ص (٣) علما : علم ص

(*) وليس لأحد أن يقول: "إن" استحسان الصورة في أنه يدعو إلى النظر إليها ، ويقتضى أن: له ذلك ؛ واستباحها في أنه يمنع من النظر إليها ، ويقتضى أنه ليس له ذلك ؛ مع استباح ما علم كونه ظلماً ، واستحسان ما علم كونه عدلاً . وذلك فيمنع من تفرقتكم بين الأمرين ، ويبين صحة ما ألزمتكموه . وذلك لأن ما قاله إنما يقتضى قبح النظر إلى الخليقة دونها ، وحسن النظر دونها ؛ وذلك يستقطب ما قصد إليه ، لأنه رام أن يلزمنا القول بقبح الصورة ، وأن حالها حال الظلم . وما أورده إنما يوجب قبح النظر وحسنه . وبعد ، فإن ما له يستتبع النظر هو تغور الطبع عن ذلك ، وذلك مما لا يوجب قبحه ، لأنه لا يتمتع حسنه مع ذلك ؛ ولذلك تحسن الأفعال المضافة . وليس كذلك العلم بقبح الظلم ، لأنه لا يحسن معه فعله على وجه يتوضح بذلك سقوط ما تعلق به (*) .

فإن قيل (١) : كيف يعلم قبح الظلم والكذب إذا علم من حالهما ما ذكرتموه ضرورة ؛ وقد علمتم أن المتجبرة تعتقد حسن ذلك ، إذا وقع من الله تعالى (٢) ؛ وفي العقلاء من يقول أن قبحهما هو من جهة النهي ، ولولاه لحسن فعلهما ، وإن علماً ظلماً وكذباً لا تقع فيه ، ولا دفع ضرر ؟ /

قيل له : أن الكلام فيما ذكرناه قبل العلم بالله تعالى ، واعتقاد ما يفعله ولا (٣) يفعله ؛ ومعلوم من حال العقلاء ما ذكرناه . فإذا صح ذلك ، فما ذكره من الاعتقاد الفاسد لا يؤثر فيه ، كما لا يؤثر في العلم في المدركات ، وسائر ما يكمل به العقل في العلوم .

(*) — (هـ) وليس به : ساقطة من ط

(١) قيل : قال ط (٢) تعالى : سبحانه ط (٣) ولا : أو لا ط

- على أن "ما حكيتـه عنهم بمعزل مما ذكرناه ، لأنهم لم يـلمـوا الظلم واقعا من القديم سبحانه وتعالى عن ذلك ، فيصح الاعتراض باستحسانهم ذلك منه . والذي ادعيناـه أن "الظلم المـلـوم وقوعه وصفته يتعلم قبـحه ضرورة" ؛ ولم يـلمـوا ما اعتقدوا وقوعه من القديم ، بل الدلالة قد دلت على خلافه . ولا يجرى الاعتقاد عندنا مجرى العلم ^(١) في حصول العلم ^(٢) .
- الضروري بقبح الظلم ، فليس لأحد أن يقول : هـلا جرى اعتقادهم وإن لم يكن علما مجرى العلم في هذا الباب ؟ . وكيف يجرى مجراه ، والعلم بقبحه كالفرع على العلم بأنه ظلم ، والعلم بذلك فرع على العلم بوجوده ، فإذا لم يحصل الذي هو الأصل ، فبأن لا يحصل الفرع أولى ؟ .
- وإن ما صح من المجبرة أن تعتقد أن "الظلم من فعله جل وعز" ^(٣) لا يصح ، لأنهم ^(٤) لما علموا الظلم في الشاهد وعلموا قبـحه ، جهلوا ما له قبح ، وفنوا أنه يقبح للنهي ، من حيث كان العلم بما له يقبح طريقته الأكسـاب ، فأداهم ذلك الى اعتقاد حسنه من القديم تعالى ^(٥) . وهذا الجهل يصح ثانيا ، وإن لم يصح أولا ، على ما ذكرناه . وإن كان / في شيوخنا من يحمل أمرهم على أنهم يعلمون قبح الظلم ، لو وقع منه جل وعز ^(٦) ، وأنهم انما جهلوا ذلك ^(٧) : امثـا لا اعتقادهم أن "تـمـذـيب الأطفال يجرى مجرى المستحق ، امثـا لذنوب آبائهم ، أو من حيث عليهم
- (١ - ٢) في حصول العلم : ساقطة من ط
- (٢) جل وعز : سبحانه ط
- (٣) لأنهم : ساقطة من ط
- (٤) تعالى : سبحانه ط
- (٥) جل وعز : سبحانه ط
- (٦) ذلك : ساقطة من ط

من حالهم أنهم يكفرون ؛ واما لاعتقادهم أن "لحال الفاعل تأثيرا فيما نه يقبح الظلم . ولو خلتوا من هذا الاعتقاد ، لعلوا قبح الظلم منه .

ولا اعتبار بارتكاب من تأخر منهم خلاف ذلك ، لأنهم لا يتمتع (١) أن يجعلوا ما يعلمونه باضطرار ، لأن ذلك يصح على المدد اليسير ، وإن امتنع على الجمع الكثير . هذا اذا كان الكلام فيما ينفرد به جل وعز (٢) مما ينسبونه اليه من الظلم — تعالى عن ذلك (٣) — كتعذيب الأطفال والأمراض .

فأما ما يضيفونه (٤) اليه من ظلم العباد ، فالكلام فيه أبين ، لأنهم قد اعتقدوه قبيحا في الحقيقة . وانما نقوا كونه قبيحا من جهته ، لأنهم غير عالمين بتعلقه به (٥) . على أنه لا يتمتع أن يقال ان "العلم بأن العلم قبيح" انما يحصل باضطرار على الجملة ، من غير تعيين كونه قبيحا من فاعل مخصوص ، كما أنه لا يعلم في ظلم بعينه مخصوص ذلك باضطرار . فعين الفاعل كعين الفعل في أنه لا مدخل لهما في هذا الباب . وما يجهله المجبرة هو جهل باستقبحه من فاعل مخصوص . وذلك غير ما ادعينا العلم الضروري فيه . وهذا بعينه يمتنع قول من سئل فيقول : كيف يعلم قبح الظلم باضطرار اذا علم ظلماً ، وأتم لا تعلمون الظلم مفصلاً ، وأنه متعلق (٦) بالفاعل ، وحادث من جهته باضطرار ، وفي الناس من نهاه / ١٣/ أصلاً ، ونهى تعلقه بالفاعل أصلاً ، أو نهى تعلقه بالواحد منا ؟ لأن

(١) يتمتع : يتمتعون ط (٢) جل وعز : تعالى ط

(٣) تعالى عن ذلك : ساقطة من ط (٤) يضيفونه : ينسبونه ط

(٥) به : ساقطة من ط (٦) متعلق : يتعلق ط

ما ادعيناه ، هو كلام " في أن " من " حق " هذا القبيح ^(١) أن يستحق من .
فكلمته الذم . إذا علمه كذلك من غير تفصيل عينه ، أو تعيين من تعلق به .
فاذا علم بالتأمل كون الظلم حادثا من الفاعل وتعلقه به ، علم قبحه
منه مفصلا ، واستحقاقه الذم عليه معينا . ومتى لم يعلم ذلك مما ذكرناه
من العلم الضروري — وحصوله ^(٢) على الوجه الذى ذكرناه واضح .
لا اعتراض عليه ، وإن كان لا يمتنع أن يقال أن تعلق الظلم لمن وقع
بحسب قصده يعلم باضطرار — فلا يمتنع حصول العلم الضروري بقبحه
من جهته على الجملة ؛ وإن احتج في تفصيل ذلك الى تأمل ونظر ، على
ما قدمنا القول فيه .

- وما يشكى عن بعض العرب من استحسان العادات وأخذ الأموال
لا يعترض ما قلناه : لأنهم إنما يستحسنون ذلك متى اعتقدوه في حكم
المستحق لبعض الأمور ، أو اعتقدوا ^(٣) فيه دفع ضرر ، لما يلحقهم من العار
والإفقة بالامتناع من القسدى ، مما يصلون به الى ذلك ، يستحسنونه .
ومتى خلكوا من هذه الاعتقادات ، فلا بد من أن يعلموا قبح الظلم .
والقول في سائر ما يتكلم قبحه باضطرار من الأمر ببغض المقيحات ،
وارادة بغضها ، وبغض الجهل ، وبغض العبث ، كالقول في الظلم ؛ لأنه
لا شيء من المقيحات الا وله أصل ضرورى ، على ما ذكرناه في الكذب .
ولذلك يصح منا حمل الكذب الذى فيه نفع أو دفع ضرر / ، أو يعتقد
ذلك فيه ، على الكذب الذى ذكرناه . وسنبين ذلك عند الحاجة اليه .

١٣ ط

٢٠ (١) القبيح : القبيح ط (٢) وحصوله : حصوله ط
(٣) أو اعتقدوا : واعتقدوا ط

فما ثبت أنه قبح ، فيجب اشتراكه في المعنى الذى ذكرناه ، علّم قبحه باضطرار أو اكتساب ، لأنّ معنى القبح في جميعه لا يختلف . فأما إن سلّم في معنى القبح ما ذكرناه ، وخالف في العبارة ، فلا وجه للمضايقة فيه ، لأنّ القرض اثبات المعاني دونها ، ^(١) وإن كان الكلام في أنّ ما هذه حاله يوصف في اللغة بأنه قبيح لا التباس فيه ^(٢) .

ووصفهم للخلفة بأنها قبيحة ، لا يؤثر في ذلك ، لأنّ الاسم الواحد لا يمتنع كونه حقيقة في معنيين مختلفين ، وإن كان الأغلب أنّ هذا الاسم حقيقة فيما يصح عقلا . وإنما يجرى على الخلفة ^(٣) القبيحة من حيث كان لقور النفس عن النظر إليها في أنه يستفتر عن ذلك بمنزلة ^(٤) العلم بقبح القبيح ، فتشبه به . ^(*) وإن كان شيخنا أبو هاشم رحمه الله قد قال في بعض النصوص : إنّ عَرَضَ مَنْ وصف القرد بأنه قبيح هو أنّ العين ترتد عنه ولا تستحلى النظر إليه ؛ وذكر فيه وفي بعض الأبواب ما يدل على أنّ استعمال ذلك فيه محال ، من حيث يستكره ويستستنع كما يتكره القبيح لما فيه من الذم والضرر . وأنى قول قيل في ذلك لم يؤثر فيما ذكرناه ، فلذلك لم تنقص القول فيه ، وإن كان ما يعلمه من أنّ العلم بما قبح عقلا يمنع من فعله ويستمر حال العقلاء فيه على وجه واحد يوجب ترجيح القول بأنه حقيقة فيه ومجاز في الصورة ^(*) . وقد قيل انه / مجاز في الصور لأن استباحها لأمر يرجع إلينا لا إليها .

١٤/ و

(١ - ١) وإن كان فيه : ساقطة من ط

(٢) الخلفة : الخلق ص

(٣) ذلك بمنزلة : بياض في نسخة ص

(٤) - (٥) وإن كان في الصورة : ساقطة من ط

وليس كذلك حال الظلم . وقد قال شيخنا ^(١) أبو هاشم رحمه الله أنه لا بد في استقباحها من أن تكون بحال تختص به ، وإن كان لا بد من اثبات أمر فينا ، وكذلك ^(٢) حال الظلم أنه انما يستحب ، من حيث كان ظلماً ^(٣) ، اذا عليمه المستحب له كذلك .

- ٥ وقد قال رحمه الله في بعض المواضع ان كونه قبيحاً يتعلق بالمستحب وأطال القول فيه ، وانما أراد بذلك أنه لا بد من كونه علماً بحاله أو في حكم العالم ، لأن أصوله وكلامه يدلان على أن القبيح يقبض ^(٤) لأمر يرجع اليه ، بل يصرح بذلك فيه .

- وجملة ما نحصله في حكمة القبيح أنه ما اذا وقع على وجه من حق العالم بوقوعه كذلك من جهته ، المخلى بينه وبينه ، أن يستحق الذم اذا لم يمنع منه مانع . وهذا مستمر في كل قبيح ، لأنه وإن وقع ممن ليس بحال ، فلا يخرج من أن يكون ما ذكرناه معلوماً من حاله . والصغير من القبائح داخل في الحد ، لأنه انما لم يستحق به الذم لمانع .

- وربما مر في كلام شيخنا أبي هاشم ، رحمه الله ^(٥) ، أن القبيح ما يستحق به الذم اذا انفرد ، يتحرز بذلك عن الصغير ، لأنه انما لم يستحق به الذم لأنه لم ينفرد . وما ذكرناه أكشف ؛ لأننا قد نبهنا ^(٦) في الحد على ما يتبين به القبيح من غيره ، لأنه انما يتبين باستحقاق الذم عليه ، اذا كان حال الفاعل ما وصفناه . وهذا الحكم واجب فيه ، كوجوب صحة الفعل

(١) شيخنا : ساقطة من ط (٢) وكذلك : فلذلك ط (٣) ظلماً : ظلماً ص

(٤ - ٤) وقد قال القبيح يقبض : وأصوله تدل أن القبيح يقبض ط

(٥) رحمه الله : ساقطة من ط (٦) نبهنا : بينا ونبهنا ط

من القادر . فكما يَحْدُ القادر : بأنه الذى يصح منه الفعل اذا / لم يكن ١٤/ ط
هناك منع ، فكذلك يَحْد القبيح بما ذكرناه .

وربما مرّ في الكتب أن القبيح هو الذى ليس لفاعله أن يفعله .
وهذا لا يستمر ؛ لأن فيها ما لا يصح ذلك فيه ، وهو ما يقع ممن لا يصح
أن يَحْرز منه كالطفل والنائم . ولأن العلم بأنه ليس لفاعله أن يفعله
كالتابع للعلم بقبحه ، ولأنه ^(١) لا يكشف عما له قبح ، ولا ينبه على ^(٢)
الحكم المتعلق به ؛ فما قدمناه اذن أصح .

وكذلك اذا حُدّ بأنه ما ^(٣) ليس لفاعله أن يفعله اذا علمه على وجه
مخصوص ، لأن ما ذكرناه من الوجهين يبين أن التحديد بما قدمناه أولى .
وقد يحد ذلك بأن يُقال : انه ما ^(٤) من حقه أن يصح أن
يستحق به الذم . وهذا لا يلزم عليه وقوع القبيح من الصبى ، ولا
القبيح الصغير . لأن الذم وان لم يستحق بهما ، فلا يخرج من أن
يكون من القبيح الذى يقبح ذلك فيه ، وأنه مفارق ^(٥) لما لا يستحق به
الذم على وجه . وما قدمناه أولى ، لأنه يكشف عن الغرض بهذه اللفظة .
وقد يحدّ : بأنه مما يستحق به الذم اذا فعله من يمكنه التحرز
منه ، ولم يكن هناك منع . وهذا لا يسلم على ما يقوله شيخنا ^(٦)
أبو على رحمه الله ^(٧) من أن المراهق الذى لم يبلغ حد التكليف ، قد

(١) ولأنه : وأنه ط (٢) على : عن ص (٣) ما : مما ص

(٤) ما : مما ص (٥) مفارق : مقارن ص

(٦) شيخنا : ساقطة من ط

(٧) رحمه الله : ساقطة من ط

يعلم القبيح ولا يستحق الذم به ، وإن أمكنه التحرز منه ، ويستقص بالقبيح الواقع من الملجأ إليه .

وقد ذهب الناس في حدة القبيح مذاهب بعيدة ، وحد كثير منهم بحدود لا تصح . ولم نذكر ذلك لأن الصحيح إذا عثر ف ، وعُثر ف طريق القدح في فاسده ، لم يكن لاطالة / الكتاب بذكره وجه .

١٥ /

وأما الكلام في إبطال ما يحدون به القبيح من كونه مُسْتَهْيِئاً عنه ، إلى ما شاكله ، فسنين فساد من بعد .

وقد يُعَبَّرُ عن القبيح بعبارات تقاربه في الفائدة ، وإن كانت مخالفة له في أصل الموضوع . فيقال فيه أنه محظور ، ويراد به أن حاضراً حظره ودل على ما على الفاعل فيه من المضرة ، أو أعلمه ذلك من حاله . ولذلك لا يقال في فعل البهيمة والصبي بأنه محظور ، لما لم يصح ذلك فيه . ولذلك قول أنه تعالى لو فعل الظلم لكان قبيحاً منه ، ولا قول فيه أنه كان محظوراً عليه (١) .

وقد يمر عنه بأنه محرم ، ومعناه عند (٢) شيخنا أبي هاشم رحمه الله (٣) أنه قبيح ومحظور جميعاً . ولذلك لا يقال في أفعال البهائم ذلك .

١٥

وقد يُعَبَّرُ عنه بأنه باطل ، وفائدته أنه وقع من فاعله على وجه لا ينتفع به . ولذلك لا يستعمل في البهائم ، من حيث كان لا يصح منها (٣) القصد إلى الأفعال على وجوه مخصوصة . ولذلك قيل في الأفعال الحسنة إذا وقعت من العاقل من غير تمام ، ولم يحصل به المقصود ، أنه باطل .

٢٠

(١) عليه : منه ص (٢ - ٢) شيخنا . . . رحمه الله : ساقطة من ط

(٣) منها : منهم ص

- فيقال ان صلاته باطلة ، اذا قطعها دون التمام ، وان كان يقطعها معذورا .
والشهادة باطلة ، وان كانت صدقا ، لئالم يحصل بها الغرض الذي تراد له .
وقد قال ^(١) شيخنا أبو هاشم رحمه الله ^(٢) ان الأصل في الباطل
أنه المعلوم المنتفى . ولذلك يقال بطل الشيء ، وعكس ، وشبه ما لا يقع
على وجه ينتفع به بالمعلوم . ^(٣) ثم تعرف استعمال ذلك فيه بالقبيح ^(٤)
من حيث يضر / ولا ينفع ، يستعمل ذلك فيه ، من حيث حل محل المعلوم ،
وما له تقع فيه .
- وقد يوصف القبيح بأنه فاسد ، وان كان الأصل فيه ضرر قبيح ؛
ولذلك يوصف فاعل الفساد بأنه مفسد ، ويجرى ذلك عليه على جهة الذم .
ولذلك لا يقال في الله جل وعز ^(٥) انه مفسد ، من حيث كان ما يفعله من
المضار حسنا . ^(٦) وقد يقال فيما تغير حاله الى وجه لا ينتفع به أنه قد
فسد ، كما يقال ذلك في القبيح ؛ وان كان الأصل فيه ما قلناه ^(٧) .
- وقد يوصف القبيح بأنه شر ، اذا كان ضررا ، ولو كان قبيحا لم
يوصف بذلك ؛ وله موضع مستقصى فيه .
- وقد يوصف القبيح بأنه خطأ ، ويراد به أنه قبيح ممن يمكنه التحرز
منه ، ولذلك لا يستعمل ذلك في البهية .
- وقد قال شيخنا ^(٨) أبو هاشم رحمه الله ^(٩) في بعض القصوص ^(١٠) :
ان الأصل في الخطأ هو أنه لم يقع ما قصد اليه من الفعل على ما قصد
ساقطة من ط (٥ - ٥) ساقطة من ط (٦) كذا بالأصل في النسختين ، أي بالفاء
- (١ - ١) شيخنا ... رحمه الله : ساقطة من ط (٢ - ٢) ثم ... بالقبيح :
وانقبيح ط (٣) جل وعز : سبحانه ط (٤ - ٤) وقد يقال ... قلناه :
ساقطة من ط (٥ - ٥) ساقطة من ط (٦) كذا بالأصل في النسختين ، أي بالفاء

اليه . كقولهم : أخطأ الهدف . وشبه فعل العاصي بمن لم يصب القرطاس^(١) ،
لأنه قصد بذلك الى نيل منفعة أو دفع مضرة ، فكان ما حثرمه من المنافع
أعظم مما ناله بفعل ذلك ، وما اجتلبه من المضار أعظم مما دفع عن نفسه
في العاجل بفعل ذلك ، فكان كالمخطيء ما قصد اليه . وقال : انما توصف
المعصية بأنها خطأ من حيث كانت قبيحة^(٢) ، وفاعلها يستحق عليها الذم .
والأولى ما ذكرناه : لأن الصغيرة قد^(٣) توصف بذلك ، وإن كان
لا يستحق عليها الذم لكثرة طاعاته ؛ وإن صح أن يقال انها اذا كانت
قبيحة^(٤) ، ومن حقها أن يستحق / بها الذم ، لولا المنع ، فيجب أن توصف
بأنها خطأ ؛ ويرجع معناه الى ما قدمناه .

١٦ د

- ١٠ وأما وصف القبيح بأنه معصية^(٥) فمعناه : أن المصى قد كرهها .
ولذلك يقال في الشيء الواحد : انه معصية^(٦) لله طاعة^(٧) للشيطان ، من حيث
كرهه الله وأراد الشيطان . ولذلك يستعمل مضافاً ، لكنه بالتعارف قد
صار إطلاقه يفيد كونه معصية^(٨) لله . فلذلك يفيد كونه قبيحاً ، لأن ما كرهه
تعالى ، فلا بد من كونه قبيحاً ، ولو كره تعالى^(٩) ما ليس بقبيح — تعالى
عن ذلك — لو صِفَ بذلك . لكنه لما ثبت أنه لا يكره الا القبيح ، أفاد
بالإطلاق^(١٠) ما ذكرناه .

وقد يقال في القبيح انه منتهى^(١١) عنه ، ويعقل بالتعارف أنه جل وعز^(١٢)
نهى عنه ؛ فلذلك يفيد قبحه . ولا يقال فيما يقع من القبيح ممن ليس
بمكلف ، أنه معصية^(١٣) ، ومنهى^(١٤) عنه ، لما قدمناه .

(١) يقال : أصاب القرطاس أى الغرض (المنجد)

(٢) قد : ساقطة من ط (٣) تعالى : سبحانه ط

(٤) أفاد بالإطلاق : أفادت إطلاق ط (٥) جل وعز : تعالى ط

فصل

في ذكر معنى^(١) الحسن والمباح وما يتصل بذلك

اعلم أنه لما عَلِمَ باضطرار أن في الأفعال ما يقع على وجه لا يستحق فاعله^(٢) بِفِعْلِهِ إذا عَلِمَهُ عليه الذم على وجه ، وصف^(٣) بأنه حسن ، ليفاد فيه هذه الفائدة ، وذلك كالأحسان ٥ إلى الغير والتنفس في الهواء ؛ لأن العلم بأن فاعل ذلك لا يستحق الذم ضروري . ووصف الخلقة بأنها حسنة يفارق ذلك ، لأن الغرض منه أنها تستحلي ويشتهى النظر إليها على ما قدمنا ذكره في / وصف الخلق بأنها قبيحة .

١٦٧ ط

فأما المباح فهو كله حسن^(٤) ، لا صفة له زائدة على حسنه ، كالتنفس في الهواء الذي نعيش دونه ، ونيل المأكول الذي لا يلحقه بفعله^(٥) مضرة ، ولا هو ملجأ إلى تناوله . فما هذا حاله يوصف بأنه مباح ، إذا عَلِمَ أو دُلَّ على أنه لا صفة له زائدة على حسنه ، وأن فعله له وإن لا يفعله سواء في أنه لا يستحق ذمًا ولا مدحًا . فلذلك يقال في أفعال العاقل انه مباح ، ولا يستعمل ذلك في فعل البهيمة ولا في أفعاله ١٥ تعالى . ولذلك قال شيخنا^(٦) أبو هاشم رحمه الله^(٧) : إن أفعال أهل الجنة توصف بذلك ، لما أعلموا من حالها ما قدمناه ، وإن لم يدلو

(١) معنى : ساقطة من ط (٢) وصف : يوصف ص (٣) بفعله : بفقده ص

(٤) شيخنا : ساقطة من ط (٥) رحمه الله : ساقطة من ط .

عنه . ولذلك يقول في كثير من المنافع انها على الاباحة ، يريد بذلك ما قلناه .

وقد يوصف الحسن بأنه حلال ، يراد به أنه مباح ؛ ولذلك لا يقال : يعمل لله تعالى ، وإن قيل انه يحسن منه . ولا يقال في فعل البهيمة انه حلال وإن كان الأكثر ^(١) استعمال هذه اللفظة في الشرعيات ، دون ما علم باحته عقلا ، كما قول في وصف الواجب بأنه فرض ، اذا كان مقتدراً بالشرع .

وقد يوصف الحسن بأنه حق ، اذا كان واقعا من العالم . ولذلك لا يستعمل في أفعال البهائم ، وإن كان قد يفاد به أنه مذهب صحيح ، وخبر صدق . ولذلك يقال ذلك كثيرا في المذاهب ، فيقال في بعضها انه حق ، وفي بعضها انه باطل . ولذلك يقل استعماله في الأكل والشرب وغيرهما ، وإن كانت حسنة .

ومتي قلنا انه : « حق له » ، أفاد استحقاق فعل على الغير ، فلذلك يقال في الديون انه حق لصاحب الدين / ، ولا يستعمل مع هذه الاضافة الا فيما يتعلق بالاستحقاق على الغير .

^(٢) ومتي قيل : « حق عليه » ، أنبأ عن حق لغيره عليه ، ولذلك لا يقال في الدين انه حق على الغير ^(٣) ، وفي الثواب انه حق على الله سبحانه ^(٤) لمن يستحقه .

(١) الأكثر : الأكثر في ط (٢ - ٣) ومتي قيل الغريم : ساقطة من ط

(٢) سبحانه : ساقطة من ص

(٤) يستحقه : استحققه ط

فأما قولنا : جاز من فعله ، أو له فعله ، فإنه ^(١) يفيد كونه حسنا لو وقع من جهة من وصفناه بذلك ، اذا كان عالما أو في حكم العالم . ولذلك لا يستعمل ^(*) هذه اللفظة في البهائم . ولا يستعمل ^(*) ذلك الا في حال عدم الفعل ، وان كان وصفنا له بأنه حسن بالضد منه في أنه يوصف به الموجود اذا وقع على وجه مخصوص .

ووصف الحسن بأنه صواب ، صحيح ، وان كان قد يتبادر به أنه وقع على الوجه الذي أراده ، وان كان قبيحا ، كما يقال في الرامى انه أصاب الهدف . وقد قال شيخنا أبو علي رحمه الله ^(٢) : انه الحسن انما وصف بأنه صواب ، لأنه خرج بقصد فاعله عن حد الخطأ . قال : ولذلك لا يقال في فعل الساهى انه صواب . ^(٣) ولا يعد أن يقال ان الحسن انما وُصف بأنه صواب لأن فاعله فعله وهو عالم بأن له فعله ، فثبت به أصاب مقصوده ، كما ذكرناه في الخطأ ^(٤) .

ووصف الحسن بأنه صحيح ، يفيد فيه وقوعه على وجه حصل به الغرض . ولذلك يستعمل ذلك في القبيح اذا وقع موقع الحسن ، فيقال : طهارة صحيحة وان وقعت بقاء مغصوب ^(٥) ، وشهادة صحيحة اذا وجب الحكم بها ، وان وقعت في آخر وقت الصلاة . ومتى

(١) فإنه : ساقطة من ط

(٢ - ٣) هذه اللفظة يستعمل : ساقطة من ط

(٢) شيخنا أبو علي رحمه الله : أبو علي ط

(٣ - ٤) ولا يعد الخطأ : ساقطة من ط

(٤) مغصوب : مصوب من

قبل في الفعل انه صحيح من فاعله ، أفاد ذلك كونه قادراً عليه ، وتمكنه من ايجاده ، وذلك بمعزل مما قدمنا ذكره ^(١) .

١٧ ط /

وكل ما / وصفنا به الحسن ، يستعمل في أفعاله تعالى ^(٢) ، وإن كان لا توصف أفعاله بأنها مباحة ، ولأنها تجري مجرى هذه الصفة .
لأن جميع أفعاله تعالى ، لا بد من أن تكون نفعاً ، أو مؤدياً الى نفع ، ولا بد من أن يكون تعالى يفعلها لنفع غيره ، على جهة الاحسان اليه ، والا كان عبثاً ؛ ولذلك يوجب كون جميع أفعاله احساناً وتفضلاً ، وإن كان في أفعاله تعالى ^(٣) ما يكون واجباً مع ذلك من حيث أوجهه على نفسه ، بفعل فعله من تكليف وغيره . ولذلك يستحق على جميع أفعاله المدح والفكر . وما هذه حاله لا يكون مباحاً ، لحصول صفة زائدة ١٠ على حسنه .

فإن قيل : هلا وصفتم ما يفعله من العقاب بأنه مباح ، لأنه لا صفة له زائدة على حسنه ، ولذلك لا يستحق به ^(٤) المدح ؟

قيل له : انه ^(٥) وإن كان حاله كما ذكرت ، فمن حيث يستحق المدح لو لم يفعله لم يوصف بأنه مباح ^(٦) ، كما لا يوصف ما يستحق فعله المدح بذلك ، وإن لم يستحق ذلك اذا لم يفعله . لأن من حق المباح أن يكون فعل ^(٧) الفاعل له وأن لا يفعله بمنزلة في أنه لا يستحق به ذم ولا مدحاً .

(١) قدمنا ذكره : قمنناه ط (٢) أفعاله تعالى : أفعال الله سبحانه ط

٢٠ (٣) تعالى : ساقطة من ص (٤) به : ساقطة من ط

(٥) أنه : ساقطة من ص (٦) بأنه مباح : بذلك ص (٧) فعل : تعالى ص

وبعد ، فإنّ من حقّ المباح أن يكون فاعله قد أعلم أو دله من حاله على ما وصفنا . وذلك لا يتأتى في التقديم سبحانه . فلهذا لم يوصف ما يفعله من العقاب بأنه مباح ، وإن كان لا صفة له زائدة على حسنّه . وما عدا العقاب من أفعاله تعالى ^(١) فحالها ما قد بيناه ، وإن كان فيه ما يحسن لتعلقه بما هو احسان ، أو يؤدي / إليه ، كالارادة
وما شاكلها .

فإن قيل : لو كان حده الحسن ما ذكرتموه ، فيجب أن يتخلسه جميع العقلاء حسناً ، متى علموا من حاله ما وصفتم . وفي الناس من يقول : إن الحسن يحسن بالأمر ، وفيهم من يقول : إن الحسن منه تعالى لكونه رباً مالئاً ، ومنهم من يقول : فيما يستحق به الذم انه حسن ، نحو قولهم إن الظلم يحسن من الله ؛ وكل ذلك يعترض ما ذكرتموه .

قيل له : إن من قال في الحسن انه يحسن بالأمر فقد علم ما قلناه ، وانما جهل ما له حسن ؛ وجعلته بذلك لا يخل بما ذكرناه . وكذلك من قال : يحسن الفعل من القديم تعالى ^(٢) من حيث كان رباً . فأمّا ما ^(٣) ذكرته آخر ؟ من ^(٤) اعتقادهم في الظلم انه يحسن من القديم تعالى ، فغير معترض على ما ذكرناه ، لأننا لم نقول ان العلم بتحسين الفعل من فاعل مخصوص ضروري ؛ وانما ادعينا ذلك في

(١) تعالى : ساقطة من ص

(٢) تعالى : ساقطة من ص

(٣ - ٤) ذكرته آخرها من : ساقطة من ط

بعض الأفعال في الشاهد . وقد بينا سقوط هذا السؤال في الباب الأول^(١) من وجوه ؛ وذلك يتغنى عن اعادته^(٢) .

وبعد ، فإن ذلك يقتضى ما قلناه ؛ لأنهم لما اعتقدوا في الظلم أنه

كالعدل ، في أنه جل وعز^(٣) لا يستحق به الدم ، وصفوه بأنه حسن^٥ ؛

ولما اعتقدوا فينا أننا نستحق به الدم ، ولا نستحقه بالعدل ، وصفوا
الظلم بأنه قبيح منا ، والعدل بأنه حسن^٦ . وذلك يصحح ما قدمناه .

(١ - ١) من وجوه ١٠٠ - اعادته : ساقطة من ط

(٢) جل وعز : سبحانه ط

فصل

١٨٨ ط

في بيان معنى التفضل والتدب وما يتصل بذلك /

اعلم أنه لما عُلِمَ باضطرار أنه من الحسن ما له صفة زائدة على حسنه ، يستحق فاعله عليه المدح ، نحو الاحصان الى الغير ، عُبِّرَ عنه بأنه : « تفضل » ، كما وصفناه بأنه احسان وانعام . وإن كان ذلك يفيد أنه يستحق المدح ، وأنه نعم يتعدى الى غيره على وجه مخصوص ، وأنه لا يستحق الذم بأن لا يفعله . فلذلك لا يقال فيما يجب ايصاله من المنافع الى الغير أنه تفضل في الحقيقة .

وقد يكون في الأفعال ما يستحق بفعله المدح ولا يستحق بأن لا يفعله الذم ، ولا يحصل تمنا موصولا ^(١) الى الغير ، فيوصف بأنه تدب ، كالتواضع وما شاكلها ؛ لأنها إما ^(٢) تختص به من الصلاح وتسهل الفرائض ، تستحق بفعلها المدح ، وتحل محل الاحسان والتفضل . ويقل ما هذه حاله في العقليات ، لأنها لا تعلم من حالها ما وصفناه الا بالسمع ، وإن كان التفضل يعلم عقلا . وإن كان ما يقوله شيخنا ^(٣) أبو هاشم رحمه الله ^(٤) في النهي عن المنكر أنه ^(٥) يحسن عقلا ، وإن لم يجب ، كالدال على أنه في حكم التدب الشرعي ، لأنه يحسن ، ويستحق به المدح ؛ وإن لم يغلب على الظن أن المتقدم على

(١) موصولا : موصلا من : (٢) لا : بما ط . (٣) شيخنا : ساقطة من ط

(٤) رحمه الله : ساقطة من ط . . (٥) أنه : بأنه من ط .

المنكر ينتهى عنده ، فيقال انه احسان اليه . وكذلك القول في ارشاد الضال عن الطريق ، وان لم يتمتع أن يقال في ذلك أجمع : ان المقصد به تعريف الغير للنفع . فعاد الأمر فيه الى أنه تفضل واحسان ، كهولنا في تكليف الله تعالى من يعلم أنه يكفر .

١٩ د / وانما / لا توصف أفعاله تعالى بأنها ندى ، لأن فائدة ذلك ان

نادياً ندى اليه وجب عليه ، وذلك يصح ^(١) في العقلاء منا دون الله تعالى ؛ ولم ^(٢) يوصف فيحل البهيمة بذلك .

ووصف الندب بأنه مرغ فيه ، يفيد أن مرغياً مرغ فيه ،

^(٣) بأن وعد عليه منفعة ، أو ما يجري مجراه ^(٤) . فلذلك لا تستعمل هذه

الصفة ^(٥) فيه تعالى . ولو رغبت تعالى في المباح والقيح ، لاستحقاق هذه الصفة ، لكنه لما علم أنه لا يرغب تعالى لحكمته الا فيما قدمناه ، صار اطلاق هذه اللفظة يفيد كونه ندباً ، ^(٦) ووصف الندب بأنه تقتل يفيد من حاله ^(٧) ما قدمناه ، اذا علم ذلك سمعاً .

ووصفه بأنه تطوع يفيد أن فاعله فعله من غير وجوب ، وأنه

يستحق المدح به ، وقد يستعمل ذلك في التفضل أيضاً . وكل هذه الصفات لا تستعمل فيه تعالى ، الا قولنا : « تفضل » ، وما يفيد من الصفات التي قدمناها . لأنه تعالى لا يفعل العمل لنفع آجل يصل اليه — تعالى عن ذلك — كالأول منا ، فلذلك لم يوصف فعله بأنه ندى وتقتل .

٢٠ (١ - ١) في العقلاء ولم : فيه سبحانه ولذلك لم ط

(٢ - ٢) بأن وعد مجراه : ساقطة من ط (٣) الصفة : اللفظه ط

(٤ - ٤) ووصف الندب حاله : على ما ص

ولا يوصف كل نفع ^(١) وصل اليه بأنه تفضل ، دون أن يكون حسناً ، وغرض الفاعل نفع الغير والاحسان اليه . ولذلك لا يقال في المنافع القبيحة كنحو فعل ^(٢) الثواب لمن لا يستحقه ، والتعظيم لمن لا يستحقه ، بأنه تفضل واحسان . وإذا كان غرض الفاعل بما أوصله من النفع الى غيره ضرباً من النفع لنفسه ، أو دفع الضرر عنها ، لم يوصف بأنه تفضل واحسان ، وإن كان حسناً .

ولا / يقال فيه انه نعمة^(٣) الا اذا كان احساناً . ولذلك لا نصف الملاذ القبيحة بأنها نعمة .

ويوصف التفضل بأنه خير ، لأن معنى ذلك ^(٤) أنه نفع حسن ، ولذلك يوصف من أكثر من فعله بأنه خير^(٥) ، ^(٦) عند شيخنا أبي على رحمه الله ^(٧) .

فأما وصف التفضل والتدب بأنه طاعة ، فانما يفيد أنه تعالى قد أرادهما على الوجه الذي وقعا منه ، ولذلك يستعمل ذلك في الواجب أيضاً ، ولا يستعمل في المباح . ولذلك يقال في الشيء الواحد انه طاعة^(٨) معصية ، اذا أضيف الى اثنين ، ويقال انه طاعة من وجه ، معصية من وجه ، وإن أضيف الى واحد .

وقد ذهب بعضهم الى أن الطاعة انما تكون طاعة ، لموافقة الأمر دون الارادة . وهذا بين الفساد ؛ لأن الأمر انما يطاع لموافقة أمره ، من حيث علم كونه مريداً لما أمر به . ولذلك لو علم أنه يريد لذلك ،

٢٠

(١) نفع : فعل ص

(٢) فعل : ساقطة من ص

(٣) — (٤) عند ٠٠٠ : ساقطة من ط

(٥) معنى ذلك : معناه ط

لِيُغَيِّرَ (١) الأمر من اشارة وكتابة وغيرهما ، لكان فاعل مراده مطيعا .
ولو حصل القول ، وعلم أنه غير مريد ، لما تعلق القول به ، أو أنه كارهه
له ، لم يكن فاعل ذلك مطيعا . فقد صحَّ أن المتبر في ذلك هو
بالارادة دون الأمر . ولذلك قلنا : إن المتخبرة يلزمها أن تصف
الكافر بأنه مطيع لله كالقؤمن ، لزعمها أنه قد فعل ما أَرَادَهُ الله . وإن
قولها : انه تعالى لم يأمره به ، لا يستلزم لزوم ذلك لها . وإن كان
قولهم : انه نهي عما أَرَادَ ، وأمر بما لم يرد ، جهالة (٢) ، نبين فسادها
من بعد . / ٢٠

ولا اعتبار في وصف الطاعة بذلك ، بأن يكون فاعلها عالما
بالمطاع ، وأنه مريد لذلك . ولذلك قلنا في العقليات والنظر في معرفة الله
سبحانه (٣) انها طاعات ، وإن وقعت قبل معرفة المطيع . ولذلك يقال
في العاصي انه مطيع للشيطان ، وإن لم يخطر الشيطان بباله .
وأما الكلام في : هل من شرط الطاعة أن يكون المريد فوق المطيع
في الرتبة ، فالذي كان الشيخ (٤) أبو علي رحمه الله (٥) يقوله : أن
الطاعة تسمى بذلك اذا وقعت ممن هو دون المريد ، كما يقال في الأمر .
فأما اذا كان الفاعل فوق المريد منه ، فلا تسمى بأنها (٦) طاعة (٧) ، وإنما
يقال (٨) اجابة ، اذا وقعت (٩) على وجه مخصوص . ولذلك لا يقال فيه

(١) لغير : غير ط (٢) جهالة : ساقطة من ط

(٣) سبحانه : ساقطة من ص (٤) الشيخ : ساقطة من ط

(٥) رحمه الله : ساقطة من ط (٦) بأنها : بأنه ص

(٧) طاعة : اطاعة ص (٨) وإنما يقال : ويقال ط

(٩) وقعت : وقع ص

جل وعز^(١) انه مطيع لنا اذا فعل ما أردناه منه^(٢) ؛ ولأن قولنا مطيع
يُستبصر عن أنه دون المطاع في التعارف ، فاطلاقه في الله تعالى يجب
أن^(٣) لا يصح .

وأما شيخنا^(٤) أبو هاشم فقد قال ذلك في بعض المواضع . وقال^(٥)

في موضع آخر : إنَّ الحال في الكل سواء ، وإنَّ الرتبة لا اعتبار بها في

هذه التسمية . وقال : إنَّ الحقائق لا تختلف في الشاهد والغائب ، ولا

باختلاف أحوال الموصوفين . فإذا كان^(٦) وصف الواحد منا بأنه مطيع

لغيره يفيد^(٧) أنه مُتَسَبِّلٌ لما أرادته^(٨) ، فيجب أن يُكْتَرَدَ ذلك

في كل مَنْ فعل ما أرادته غيرته^(٩) منه . قال رحمه الله^(١٠) : وإنما تجنب

استعماله في القديم جل وعز^(١١) من حيث كثر استعماله فينا ، فصار

ظاهره يوهم / كون المطيع دون المطاع ، والا فحقيقته ما قدمناه .

ودل على ذلك بقوله سبحانه^(١٢) . ﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حِمٍّ وَلَا لَشَيْعٍ

يُطَاعُ ﴾^(١٣) ؛ فوصف تعالى مَنْ يشفع إليه بأنه مطاع ، ولا يكون

كذلك الا وهو تعالى مطيع له ، اذا أجابه الى مراده .

ويقول الشاعر :

رُبِّهِ مَنْ أَنْضَجَتْ غِيظًا صَدْرَهُ قَسِدَ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يَطْعُ

(١) جل وعز : تعالى ط

(٢) أن : أن يكون ص

(٣) وقال : وذكر ص

(٤) يفيد : ساقطة من ط

(٥) رحمه الله : ساقطة من ط

(٦) سبجانه : تعالى ط

(٧) منه : ساقطة من ط

(٨) شيخنا : ساقطة من ط

(٩) كان : ساقطة من ط

(١٠) أرادته : أراد منه ط

(١١) جل وعز : تعالى ط

(١٢) غافر : ١٨

فالموت من فعل الله ^(١) تعالى ، فلا يصح أنْ يقال انه لم يطع بفعله ،
الا ولو فعله لكان بفعله مطيعا للمتمنى . وهذا يبيّن في بيان ما قاله .
وعلى هذه الطريقة يقال في الواحد منا انه يطيع الشيطان بالمعصية ،
وانْ اعتقد فيه أنه فوق الشيطان في الرتبة . وقد يستشير الرجل ^(٢) ،
غَيْرَه ، فاذا أشار عليه بالصواب ففعله ، يقال ^(٣) انه أطاعه ، وانْ كان
فوقه في الرتبة . والقول في المعصية كالقول في الطاعة ، فيما ذكرناه الآن
من الخلاف .

(١) فعل الله : فعله ص (٢) الرجل : مساقطة من ط (٣) يقال : قيل ط

فصل

في بيان حد الواجب وما يتصل به^(١)

- قد عُلِمَ باضطرار أن في الأفعال ما اذا فعله الفاعل يستحق به المدح ، واذا لم يفعله يستحق الذم ، فعبرنا عنه بأنه واجب . وذلك نحو الانصاف ، وشكر المنعم ، واعتقاد الفضل من المحسن والمسيء ، اذا لم يعرض فيها وجه من وجوه التبحر . فالعلم^(٢) بما وصفناه من حالها ضروري . فمن خالف في / معنى ما ذكرناه ، فهو دافع للضرورة ، وقوله غير معتد به . فان سلم ذلك ، وأبى أن يسميه واجبا ، فهو مخالف في المبالغة . وتسمية أهل اللغة ما صفت^(٣) ما ذكرناه بأنه واجب ، يقضى على بطلان قوله . وهذا الضرب ينقسم الى قسمين : أحدهما اذا لم يفعله بعينه يستحق الذم ، فوصف بأنه واجب مضيق فيه ، وذلك كالتفرقة بين المحسن والمسيء ، وشكر المنعم في أوقات مخصوصة . والثاني ما اذا لم يفعله ، ولم يفعل ما يقوم مقامه ، يستحق الذم ، وإن فعل ما يقوم مقامه لم يستحق الذم^(٤) ، فوصف بأنه واجب مخير فيه . وذلك كفضاء الدين الذي لا يستحق الذم اذا لم يعطه^(٥) ، متى أعطاه من أمره به ، وكالكفارات الشرعية التي خيّر فيها .

(١) وما يتصل به : ساقطة من ط
(٢) فالعلم : والعلم ط
(٣) ما صفت : ساقطة من ط
(٤) يستحق الذم : يستحقه ص
(٥) يعطه : يفعله ص

ويوصف الواجب بأنه قَرَضٌ ، إذا علم من حاله ما قلناه ، وأوجبه موجب . ولذلك ثَقُلَ استعماله فيما لم يقدر بالشرع ، ولم يوجب به . ولذلك لا يستعمل فيه تعالى . ولا يبعد أن يكون انما سمي بذلك ، لأن أصل الفرض هو التقدير . ولذلك قال تعالى : ﴿ سُوْرَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا ﴾ ^(١) ويقال في الموازيت فرائض . وقيل في الزكاة فرائض الابل والنعيم . وعلم أن الواجب الشرعي لا بد من ورود التقدير في وجوبه ، فقيل فيه انه فرض ، ولذلك قُلَّ استعماله في العقل .

ولا فصل بين الواجبات أجمع في صحة وصفها بذلك ، عليم وجوبها من طريق مقطوع أو من خلافه ، لأن المستفاد بالاسم يعتبر به صفته دون الطريق الى اثباته ، كقولنا في سائر / الأسماء المفيدة ان اختلاف الطرق الى العلم بكونها كذلك ، لا يؤثر في استحقاق الاسم ، كالحسن والندب والواجب وغيره .

فأما وصفه بأنه حَتْمٌ ولازم ، فصحيح ، ويفيد أن ما يفيد الواجب ، ووصفه بأنه يستحق ، يستعمل إذا كان له مستحق قد استحققه لأمر متقدم ، وإن كان قد يقال ذلك في الحقوق التي لا تجب ، كما نقوله في المقاب .

فأما مَنْ حَدَّ الواجب بأنه الفعل الذي تَرَكْتَهُ قِيحٌ ؛ أو الفعل الذي إذا لم يفعله القادر فلا بد من أن يفعله معه أو قبله فعلا قِيحاً ؛ أو أنه الفعل الذي يَتَجَبَّحُ للانصراف عنه ؛ أو أنه الفعل الذي أمر به

ونهى عن تركه ، أو أريد وكره تركه ؛ أو أنه الفعل الذى فى فعله مصلحة وفى تركه مفسدة ، فسنين فسادا من بعد ، فإن له موضعاً فى الأصلح وغيره ، يجب استقصاء القول فيه .

ويبطل ذلك أجمع بوجه واحد تشير اليه : وهو أنه كان يجب أن لا يعلم الواجب واجباً من لا يعلم ما وصفناه فى هذه الحدود ؛ وفى علمنا بأن العاقل يعلم الواجب واجباً ، وإن لم يعلم أن من لم يفعله يفعل تركاً ، أو قبيحاً ، أو انصرافاً ، أو أن هناك أمراً وناهياً ، أو أن فيه مصلحة فى المستقبل ، دلالة على فساد هذه الحدود أجمع .

فإن قيل : فيجب بمثل ذلك فساد حدكم ، لأن من لا يعلم تمتك في الأفعال بالفاعل ، قد يعلم الواجب واجباً .

قيل له : إن العلم بذلك فى الجملة لا يصح ، إلا وقد علم أن فى الأفعال ما يتعلق بالفاعل / ، ويقع بحسب قصده على الجملة ؛ وإن كان تعيين من يتعلق به ، والوجه الذى عليه يتعلق ، يحتاج إلى دلالة .

فإن قيل : كيف نعلم أن من لم يفعل الواجب يستحق الذم باضطرار ، وذلك مبني على كونه قادراً وعالماً ، والعلم حاصل مكتسب ، وما يبنى من العلوم على المكتسب لا يصح كونه ضرورياً .

قيل له : إن العلم بأن الانصاف لم يقع من زيد ضرورى ، وإن كان ما يتقدمه من العلم بأنه قادر لا يكون الا مكتسباً ، كما أن العلم بأن الحجر لم يتحرك ضرورى ، وإن كان العلم بأن الذى لم يحركه قادر على ذلك مكتسب . وليس ذلك مما يبنى عليه بناء الفرع على الأصل . فصح

- ما قلناه من حد الواجب ، وثبت أن كل فعل عليم من حاله أنه جل وعز^(١) لو لم يفعله لاستحق الذم ، يجب وصفه بأنه واجب . وذلك كالثواب ، والألطف ، وتمكين المكلف ، الى ما شاكله . وقد يكون في أفعاله مضيق ومخير فيه ، لأن أكثر الإلطف التي المعلوم من حالها أن المكلف يختار عندها^(٢) بعينه الواجب ، ولولاه لما اختاره ، هو واجب مضيق فيه^(٣) ، وإن كان الثواب والاقدار يكون مخيراً فيه ، لكونه قادراً من ذلك على ما لا نهاية له ، من حيث لا يتعلق حق الثواب بعين مخصوصة ، ولا يتعلق التكليف بفعل معين . فلذلك لم يجب عليه تعالى أن يفعل فيه قدرته^(٤) مخصوصة ، بل سائر القدر فهو مقامهما ، وإن اختلفت من حيث اشتركت فيما تتناولهما من أجناس المقدورات .

- ١٠ / ٢٢ ط / فقد صح بهذه الجملة أن كل فعل عليم من حال القادر عليه أنه اذا / لم يفعله يستحق الذم ، فيجب كونه واجباً ، وإن اختلفت الطرق التي بها يعلم ذلك من حاله ؛ لأن اختلاف الطرق الموصلة الى العلم بالصفة لا يؤثر في حقيقة الصفة^(١) ، لا يختلف ، وإن كان الموجب لها قد يختلف^(٢) .
- ١٥ وكذلك اختلاف وجه وجوب الواجبات لا يؤثر في ذلك من حالها ، من حيث ثبت أن حقيقة الصفة لا تختلف ، وإن كان الموجب لها قد يختلف على ما قدمناه في أن حد وصفه تعالى بأنه عالم ، ووصف الواحد منا بذلك متفق ، وإن كان الموجب لذلك فيه وفيها يختلف . وكذلك القول في حقيقة

(١) جل وعز : تعالى ط (٢) عندها : عنده ص

٢٠ (٣) فيه : ساقطة من ص

(٤) - (٤) لا يختلف : زيادة في نسخة ص

الموجود أنه يتفق ، وإن كان فيه ما يوجد لذاته ، وفيه ما يوجد بإيجاد
الموجود له ^(١) . ولذلك قلنا إن الواجب من جهة العقل والسمع لا يختلف
حده ، لأن أكثر ما فيهما أنهما طريقان للعلم بجوابه ، باختلافهما لا يؤثر
فيه ، وفي معناه . ولذلك قلنا إن إضافة وجوب الواجب إلى العقل لا تغير
معناه ، لأن الغرض بذلك أن العلم بجوابه أو "إلى" في العقل ، أو ^(٢) الدال
على وجوبه معلوم بالعقل ، وذلك لا يوجب مخالفة الواجب العملي ، لما
علم بالسمع وجوبه . وهذه جملة "بيّنة" في بيان حقائق هذه الأوصاف
ومعانيها .

(٢) أو : أن ط

(١) له : ساقطة في ص

فصل

في بيان وصف الفعل بأنه عدل وحكمة وما يتصل بذلك^(١)

اعلم أن الذي يختص بهذه الصفة من الأفعال كل فعل فَعَلَهُ لِيَنْتَفِعَ
المفعول به على وجه يحسن ، أو يضره به . وأما ما/يفعله الفاعل منا بنفسه
للمنفعة ، أو دفع مضرة ، فإنه لا يوصف بذلك . فلهذا لا يقال في أكل زيد
وشربه ، وفيما يفعله من واجب وتلب ، بأنه عدل^(٢) . ومتى نفع غيره ، أو
أضر^(٣) به ، على وجه يحسن ، قيل : أنه عدل عليه ، وإن ما فعله عدل .
ولذلك لا يقال في القاضي أنه يعدل بين الخصوم ، ويقال ذلك فيه إذا كان
ما فعله بهم حسناً وانصافاً ، كان قعماً أو ضرراً .

- ولهذه الجملة قلنا في جميع ما يفعله سبحانه^(٤) أنه عدل^(٥) ، لأن^{١٠}
جميع ذلك يفعله بغيره ، أما لمنفعة أو لمضرة . ولذلك وصفنا ما فعله من
العقاب بأنه عدل وحكمة ، وإن لم نصفه بأنه خير وتفضل^(٦) ، من حيث
لم يكن قعماً ، وإن كان حسناً . ووصفنا ما يفعله بأهل الجنة عدل ، من
حيث كان قعماً لهم ، وإيضالاً لما استحقوه اليهم . ولا يشذ عن أفعاله تعالى
شيء إلا ما يتدبّر من خلق المكلف وأحيائه ، لأن ذلك لا يوصف بأنه فعله^{١٥}
ليتنفع به الحي أو يضره ، لأنه نفسه مما به يصح النفع أو الضرر ، فيتعذر
أن يقال فيه على ما بيناه أنه عدل^(٧) ، وإن كان من حيث التعارف يوصف
بذلك ، لأنه لا خلاف أن جميع أفعاله تعالى عدل وحكمة .

(١) وما يتصل بذلك : ساقطة من ط. (٢) سبحانه : تعالى ط

وأما وصفه ما يفعله السامع بغيره من ضرر أو نفع بأنه عدل ،
فبعيد ، وإن كان حسناً ؛ لأنه لا يفعله لينفع المفعول به أو يضره ؛ فهو
من هذا الوجه في حكم ما لا يتعداه .

ط ٢٣/

فأما وصفه تعالى بأنه عدل ، فمجاز " أقيم مقام وصفيه بأنه عادل / ،
كما قيل فيه تعالى ^(١) انه سلام " ، وانه رجاء ، وغيث ، وجود ^(٢) ، الى
ما شاكله ؛ لأن حقيقة ما ذكرناه هو الفعل ، ولا يجوز أن يكون حقيقة
لمن فعل ذلك الفعل ، لأن الاسم الجارى على الفعل لا يستحقه من فعل
ذلك الفعل على جهة الاشتقاق ، لأن من حق الاسم المشتق من
الفعل ، أن تغير صيفته عن صيغة اسم الفعل .

وأما وصفه الشاهد بأنه عدل ، فالمقصد به أنه مختص بأوصاف :
نحو كونه بالغا ، حراً ، مسلماً ، محتجباً للكباير ، الى ما شاكله . وكذلك
القول في وصف المتخير بذلك ، وإن كان ^(٣) ما يراعى في المتخير من
الصفات التي معها يجب قبول خبره غير ما يراعى في الشاهد .

^(٤) وقد يقال في المؤمن الذي يستحق الثواب بأنه عدل ، ويراد بذلك
أنه مستحق للمدح . وكل ذلك مجاز وحقيقته ما قلناه ^(٥) .

ووصفنا للفعل بأنه حكمة ، يفيد ما ذكرناه في العدل . ولا يصح أن
يقال إن العدل هو كل فعّل حسن ، على ما ذكره ^(٥) شيخنا أبو على
رحمه الله في عرض كلامه ^(٥) ؛ لأن ذلك يوجب القول بأن قيام الانسان

(١) تعالى : ساقطة من ص (٢) وجود : وحق ط

(٣) كان : ساقطة من ط (٤ - ٤) وقد ٠٠٠٠ قدمناه : ساقطة من ط

(٥ - ٥) شيخنا كلامه : أبو على ط

وقعوده ، وأكله وشربه ، عدلٌ وحكمة" (١) ؛ وفي ذلك خروج عن التعارف في هذه التسمية (٢) .

فإن قيل : فهذا يوجب خروج بعض الأفعال من أن تكون عدلا أو جورا ؟ وذلك محال .

- ٥ قيل له : لا وجه يوجب إحالة ذلك ، بل هو الصحيح ؛ لأن ما يختص الفاعل منا من الأفعال الحسنة ، لا يوصف بأنها جور ولا عدل / . والذي ذكرته مؤكدا لما حددنا به العدل ، لأن العدل تقيض الجور والظلم . وقد علم أن الظلم هو ما يفعله بغيره من المضار التبيحة . (٣) فيجب أن يكون العدل ما يفعله بغيره من المضار الحسنة (٤) ، وما يجري مجراها .
- ١٠ فإن قيل : هلا قلتم إن العدل هو كل ضرر حسن يفعله بغيره حتى يكون تقيض الظلم ؟

- قيل له : لو كان الأمر كما ذكرته ، لوجب أن لا يوصف شيء من أفعال الله تعالى بأنه عدل إلا العقاب فقط ؛ وكذلك كان (٥) يجب أن لا يوصف من أنصف غيره (٥) ، أو أنصف بين الخصمين (٥) بأنه عادل (٦) ، بما فعله على من نفعه . وهذا يبين السقوط ؛ فيجب أن تكون حقيقته ما ذكرناه .
- ١٥

وانما شارك النفع الحسن الضرر الحسن اذا فعل بغيره ، لأن كليهما

(١) وحكمة : ساقطة من ط (٢) في هذه التسمية : ساقطة من ط

(٣-٢) فيجب...الحسنة : زيادة في نسخة ص (٤) وكذلك كان : وكان ط

(٥-٥) أو أنصف بين الخصمين : وبين الخصوم ط

(٦) عادل : عدل ط

من حيث الحسن يجريان مجرى واحداً ، في أنهما في المعنى تقع . وليس كذلك حال الظلم ، لأنّ النفع منه ، لا يقوم مقام الضرر ، فيما له وُصِف بأنه ظلم .

فأما قولنا عند أكثر الأصول الخمسة انها علوم العدل ، فالتا قصد به غير ما تقدم ذكره : وهو العلم بتنزيه الله عن كل قبيح على اختلافه ، وأنّ أفعاله لا تكون الا حكمة وصواباً .

فصل

في أن القبيح إنما يختص بذلك لكونه على حال وحكم فارق به الحسن

وكذلك حال مفارقة الندب للواجب

اعلم أن القبيح إذا صح أن فاعله يستحق به الذم ، إذا أمكنه التحرز منه / ، وأنه ليس له أن يفعله ، وفارق الحسن الذي له فعله ولا يستحق به الذم ، فلا بد من أن يفارقه بصفة قد اختص بها . كما أن من صح الفعل منه ، يجب أن يفارق من يتعذر عليه على كل وجه . فلذلك قلنا في القبيح أنه لا بد من اختصاصه بحال لكونه عليها صار قبيحا ، واختص بالأحكام التي ذكرناها ، وفارق الحسن .

- وكذلك القول في مفارقة الندب للواجب ، وأحد الوجهين للآخر في الأحكام التي قدمناها ، لأنها لو لم تختص بأحوال تفرق فيه ، لم تختص بهذه الأحكام التي قدمناها ^(١) . يبين ما قلناه أن الشيء الواحد قد يفارق ما هو من جنسه في القبح فلا يمكن أن يقال أن كونه قبيحا ينمى عن جنسه ، وقد شاركه ما ليس بقبيح في سائر الأوصاف ، فلا بد من أن يختص بصفة لكونه عليها قبيح . ولا يمكن أن يقال : أن قبحه لأمر يرجع إلى غيره ، لأن ما استحق صفة ^(٢) من الصفات لأمر يرجع إلى غيره ، لا تتعلق به لأجله الأحكام ^(٣) ، نحو المعلوم والمذكور . وقد علمنا أن القبيح أحكاما تخصه ، فلا بد من أن يكون مقتضى تلك

(١) التي قدمناها : ساقطة من ط (٢) صفة : لصفة من

(٣) الأحكام : أحكام من

الأحكام ما هو عليه . كما أن مقتضى لصحة الفعل ما عليه الفاعل . وليس هذا من مفارقة الباقي للحادث بسبيل ؛ لأن ذلك لم ينبىء عن اختصاصه بحال ، من حيث أفاد وصفنا له بأنه باق دوام وجوده ؛ فالمستفاد به هو الوجود ، ويفيد بذلك فيه أن وجوده غير متحدد ، وأنه دائم .

٥ وليس كذلك حال القبيح ، لأنه فيما يتعلق به من الأحكام ، بمنزلة مَنْ صَحَّ منه الفعل . فكما أن مَنْ صَحَّ ذلك منه ، يجب اختصاصه /
بحال يتبين بها ممن يتعذر عليه ، فكذلك يجب اختصاص القبيح بأمر يفارق به غيره ، لولاه لم يختص بالأحكام التي ذكرناها .

فإن قيل : فيجب على هذا القول أن يكون ما قُبِحَ شرعاً يختص بأمر يتبين به مما حَسُنَ بالشرع ؛ وهذا إن قلتموه لم يصح ، لأن مثل القبيح في سائر أحواله قد يحسن بالشرع ؛ وإن لم تقولوا به هضم ما قدمتموه ؟

١٠ قيل له : أن قولنا في القبيح الشرعي كقولنا في العقلي ؛ ولا يجوز عندنا أن يحسن مثل ما يقبح بالشرع ، إذا وقع على الوجه الذي وقع (١) عليه ، كما لا يجوز ذلك في العقلي .

١٥ فأما وجود ما هو من جنسه من غير أن يقبح ، فصحيح في العقليات والشرعيات جميعاً ، إذا فارقه في الوجه الذي له قُبِحَ . لكن القبيح العقلي يتقبح لاختصاصه بصفة ترجع إليه ، والشرعي يقبح من حيث يؤدي إلى القبيح ، أو الانتهاء عن الواجب ، وإن كان إنما يؤدي إلى ذلك لحكم يختص به ، يتفارق به ما لا يؤدي إلى ذلك .

(١) وقع : يقع ط

- وليس لأحد أن يقول : إذا جاز ^(١) اختصاص العرض بمحصل دون غيره ، من غير أن يختص بحال لكونه عليها ، صَح ذلك فيه ، و جاز كون بعض الجمد حيا دون غيره ، وإن لم يختص بصفة من غير اختصاص بحال يبين بها ^(٢) من غيره و جاز مفارقة الأسود للأبيض ، فإن لم يختص بصفة ، و جاز مفارقة القديم تعالى في وجوب الوجود له لسائر الموجودات ، من غير اختصاص بحال يبين بها ^(٣) منها ، فهلا جاز مثله في مفارقة القبيح للحسن ، والتدب للواجب ؟ وذلك أن العرض ليس له بحلوله في المحل صفة زائدة على وجوده ، فلذلك لم نلله كتعليلنا القبيح في مفارقتة لغيره ؛ واستحالة وجوده في غيره تبقى لا يصح أيضا أن / يطل . وأما ما يصح أن يحيا من الجمد دون غيره ، قلأنه قد اختص بضرب من التنبه والرموبة وغيرهما ، فقد حصل ^(٤) مفارقة له بأمر مَّا لأجله صَحَّ أن يحيا دونه . فأما مفارقة المعلوم للموجود ، فلأن للموجود حالا بكونه موجودا ، بآن بها ^(٥) من المعلوم ، وإن لم يكن للمعلوم بكونه معدوما حال .
- وأما مفارقة الأسود والأبيض فلوجود معنيين ضدين فيهما .
- وأما القديم جل وعز ^(٥) فانما وجب له الوجود ، لاختصاصه بحال يبين بها من سائر الموجودات ؛ فيجب على هذه الطريقة أن يفارق القبيح الحسن لأمر مَّا . فإذا لم يصح أن يكون لوجود معنى — ولا لزوال ما يختص به الحسن — فيجب أن يكون لوقوعه على وجه مخصوص يبين به
- (١) جاز : كان ط
(٢) من غيره ... بها : ساقطة من ص
(٣) حصل : يحصل ط (٤) بها : به ص
(٥) جل وعز : تعالى ط

منه . وكذلك القول في الحسن ومفارقته للواجب ، ومفارقة الواجب للنذب .

فإن قيل : ليس قد صحَّ مفارقة الخلقة القيحة للخلقة الحسنة ، لأمر يرجع الى غيرهما ، من غير أن تختص احدهما بما تفارق به الأخرى ، فهلا صح مثله في مفارقة القبيح العقلي للحسن ، ومفارقة النذب للواجب ؟ قيل له : إنَّ شيخنا ^(١) أباهاشم رحمه الله ^(٢) قد قال : إنَّ الخلقة

القيحة لا بد من أن تفارق الحسنة بأمر تختص به ، ولذلك ينفر الطبع عنها دون الأخرى . فالحال فيهما على هذا القول كالحال في مفارقة القبيح العقلي للحسن . ولكن الأمر وإن كان كما قاله رحمه / الله ^(٣) ، فقد يصح

٢٦٠ د

١٠ أن يستحسن نفس الخلقة التي يستقبحها ، بأن توجد فيه الشهوة بدلا من النور . وذلك يوجب أن كونها قيحة يرجع الى حال المستقبح ، وإن كان لا بد من اثبات الخلقة على صفة لكونها ^(٤) عليها يصح أن يستحسنها تارةً ويستقبحها أخرى ، ^(٥) ويصح أن لا يستقبحها ولا يستحسنها ، ^(٥) فليس يصح أن يقال إنَّ ما هي عليه من الصفة يؤثر في استحسانها أو استقبحها . وليس كذلك حال القبيح العقلي ؛ لأنه لا بد من اثباته على وجه يقتضى كونه قبيحا ، ويستحيل فيه خلافه . ولذلك يستحيل مع كونه ظلما أن يستحسن كما يستقبح ، أو لا يستحسن ولا يستقبح . فقد صحَّ على كل حال الفرق بين الأمرين .

(١) شيخنا : ساقطة من ط (٢) رحمه الله : ساقطة من ط

(٣) رحمه الله : ساقطة من ط (٤) لكونها : لكونه ص

(٥ - ٥) ويصح يستحسنها : ساقطة من ص

ولا يصح أن: يقال أن الرجوع يكون الظلم قبيحا الى كونه ظلما فقط ، لأنا نعلم باضطرار أن القبائح في كونها قبائح تنفق ، وإن افترقت فيما أوجب كونها كذلك . ولا يصح أن يكون المستفاد بما يتفق فيه هو المستفاد بما يختلف فيه .

- ٥ ولا يصح أن: يقال : أن قولنا قبيح ، لا يفيد إلا أنه ليس لفاعله أن يفعل إذا علمه كذلك ، أو أنه إذا فعله يستحق الذم ، لأن هذا الحكم إنما صح^(١) فيه من حيث كان قبيحا . فلو كان هو المراد بقولنا انه قبيح ، لأدى الى تعليل الشيء بنفسه ؛ وذلك يصحح ما قدمناه من أن القبيح لا بد من أن يفارق الحسن بحقيقة يفصل بها منه / ٢٦ ط

(١) صح : يصح ط

فصل

في بيان ما له يقبح الفعل أو يحسن ويجب وما يتصل بذلك

اعلم أنه إذا ثبت أن القبيح العقلي نحو الظلم والكذب لا بد من أن يفارق غيره لأمر يختص به ، فلا بد من شيء يقتضي كونه كذلك ^(١) ، لولاه لم يكن بأن يكون قبيحا أولى من أن يكون حسنا ، ولا بأن يكون هو القبيح أولى من أن يكون ^(٢) غيره بهذه الصفة ^(٣) . ولا بد من أن يكون ما له قبح معقولا ^(٤) ان كان حالا يختص بها أو وجود معنى أو حالا لفاعله ، لأنه لا فصل بين أن يقال انه قبيح لأمر لا يعقل ، وبين أن يقال انه قبيح لا لمعنى أصلا . ولا ^(٥) فصل بين ذلك وبين القول بأن ما له تحرك الجسم ، وله صح الفعل من القادر ، لأمر ^(٦) لا يعقل . فاذا بطل ذلك صح أنه معقول ، وأنه بخلاف ما لا دليل على ^(٧) علته ، نحو علة حاجة الحياة الى التنبه ، وكيفية تعلق الشرعيات بما هي مصلحة فيه ، الى ما شاكله . لأن ذلك انما لم يصح العلم بعلمته ، لأننا مع الاختبار والبحث لم نقف عليها . والأمر فيما له ولأجله قبح القبيح بالضد من ذلك ، لأن عند التأمل قد وقفنا عليه كوقوفنا على ما له تحرك الجسم ، وصح الفعل من القادر . لأننا متى علمنا الظلم ظلما ، علمناه قبيحا ، ومتى خرج عن هذه

(١) كذلك : كذبا ط (٢) أن يكون : ساقطة من ط

(٣) بهذه الصفة : ساقطة من ط (٤) معقولا : معلوما ص

(٥) ولا : فان ص (٦) لأمر : منا ط (٧) على : ساقطة من ص

الصفة لم يكن قبيحا . فصار كونه ظلما في أنه المقتضى لقبه ، كصفة كونه ^(١) قادرا في أنه المقتضى لصحة الفعل منه وكوجود القدرة / في أنه يقتضى كونه قادرا . فاذا صحت هذه الجملة فالواجب أن نبين ما له قبح القبيح ، وحسن الحسن ، ووجوب الواجب ، وبطل سائر ما ذكرناه في هذا الباب .

٥

وجملة ما قوله : أن القبيح على ضربين : أحدهما يقتض لأمري يختص به ، لا لتعلقه بغيره ، وذلك نحو كون الظلم ظلما ، والكذب كذبا ، ونحو ارادة القبيح ، والأمر بالقبيح ، والجهل ، وتكليف ما لا يطاق ، وكفر النعمة . والثاني يقتض لتعلقه بما يؤدي إليه ، وذلك كالتبائع الشرعية التي انما تهيج من حيث تؤدي الى الاقدام على قبيح عقلى أو الاتهاء عن بعض الواجبات . وترك الواجب يلحق بالقسم الأول ، لأنه انما يقبح من حيث كان تركا له ، وان كان يفارقه في أن ما له يقبح يقتضى تعلقه بالمتروك الواجب . والقول في الحسن ، وفي أنه ينقسم الى قسمين ، كالقول في القبيح ؛ لأن فيه ما يحسن لأمر يخصه نحو الاحسان ، والانتفاع الذى لا يؤدي الى ضرر ، وفيه ما يحسن لكونه لطفاً كذبح البهائم ، الى ما شاكلة . وكذلك القول في الندب ، لأن الاحسان لأمر يخصه صار ندبا له . والنوافل صارت كذلك لأنها تسهل فعل الواجب . والقول في اقسام الواجب الى هذين القسمين كالقول في القبيح . ألا ترى أن شكر المنعم ، والانصاف ، والتفرقة بين المحسن والمسيء ، تجب لأمور تخصها ، والواجبات الشرعية لكونها مصلحة ولطفاً .

٢٠

(١) كصفة كونه : ككونه ط

واعلم أن الحسن يفارق القبيح فيما له يحسن ، لأن / القبيح قبيح
لوجوده بمقولة ، متى ثبتت اقتضت قبحه ، والحسن يحسن متى اتقت
هذه الوجوه كلها عنه ، وحصل له حال زائدة على مجرد الوجود يخرج
بها من أن يكون في حكم المعلوم . ولذلك لا يصح عندنا أن تعلم الحسن
حسناً إلا مع العلم بانتفاء وجوه القبح عنه . ومتى ثبت كونه حسناً ، فإنما
يُحصل ندبا لحال زائدة ، وواجبا لحال زائدة . ولا يصح أن يكون ما له
قبح القبيح جنسه ولا وجوده أو حدوثه ، ولا وجود معنى نحو الإرادة
وغيرها ولا انتفاء ^(١) معنى .

ولا يجوز أن يكون الموجب لقبه أحوال الفاعل ^(٢) منا ، نحو
كون الواحد منا محدثا ^(٣) مربوبا مملوكا مقهورا مغلوبا . ولا يجوز أن
يكون ما له يقبح القبيح منا النهى ، ولا أنا ^(٤) تتجاوز به ما حد به
ورسم لنا ^(٥) . ولا يجوز أن يكون ما له حسن الحسن الأمر ،
وأنا لم تتجاوز به ما حد ورسم لنا . ولا يجوز أن يكون الموجب لحسن
أفعاله جل وعز ^(٦) أنه رب مالك ناه آمر ، ناصب للدليل ^(٧) ، متفضل .
ونحن نبين القول في ذلك مفصلا ، ونبين أن ما أوجب قبح القبيح متى
حصل يجب كونه قبيحا . وكذلك ما أوجب حسن الحسن ، ووجوب
الواجب ؛ ونبين أن هذه القضية لا تختلف باختلاف الفاعلين ؛ وأن حكم

(١) انتفاء : مطموسة في ص

(٢) الفاعل : الفاعلين ط

(٣) كون الواحد منا محدثا : كونه عبدا ط

(٤ - ٥) نتجاوز به ما حد به ورسم لنا : تتجاوزنا ما حد لنا ورسم ص

(٥) جل وعز : تعالى ط (٦) للدليل : للدار ط

أفعال التقديم تعالى في ذلك حكمُ أفعالنا . وانما لم نُدخل في هذه الجملة القولَ بأنَّ القبيح لا يجوز أنْ يقبَحَ من حيث ليس لفاعله أنْ يفعله ، أو من حيث يجب عليه ألا يفعله ، أو من حيث لا يحسن / منه تعالى ^(١) ، لأنَّ ذلك هو معنى القبيح وحده ؛ ولا يصح تعليل الشيء بنفسه . ونحن نبين ما أجملناه اتصالا فصلا ، ان شاء الله .

٥

(١) تعالى : مساوقة من ط

فصل

في ذكر تفصيل الوجوه التي لها يقبح القبيح

اعلم أن القبايح وإن جمعتها حكمة واحد على ما قدمناه (١) ، فالوجوه التي لها تكون قبيحة تختلف . وذلك غير مشترك ، لأن الذي يجب الاتفاق فيه حقائق الصفات . فأمّا ما له حصل الموصوف على الصفة يجوز أن يختلف . وقد بينّا ذلك في كتاب الصفات . وإذا صح ذلك فالكذب يقبح لأنه كذب ، والظلم لأنه ظلم ، وكفر النعمة لأنه كفر النعمة ، وتكليف ما لا يطاق لأنه تكليف ما لا يطاق ، وإرادة القبيح ، والجهل ، والأمر بالقبيح ، والعبث ، لكونها بهذه الصفات . وذكر جميع القبايح يطول ؛ ونحن نشير إلى أصولها (٢) .

فالكلّام قد يقبح لأنه عبث ؛ وقد يقبح لأنه أمر بقبيح ؛ ولأنه نهى عن حسن ؛ ولأنه كذب ؛ ولأنه إباحة القبيح أو حظر الحسن ؛ أو إيجاب ما ليس بواجب ؛ أو ترغيب في قبيح أو مباح أو تزين له ؛ أو وعد على ما لا يستحق به الثواب بالثواب ؛ أو توعّد (٣) على ما لا يستحق به العقاب بالعقاب ؛ أو أمر بما لا يطاق ؛ أو سؤال له ، أو نهى عنه ، أو إخبار عما (٤) لا يحقه المخبر ؛ أو أمر لمن لم يحصل على الشرائط التي معها /

٢٨ ط

(١) على ما قدمناه : ساقطة من ط

(٢) أصولها : أصوله من

(٣) توعّد : وعد ط (٤) عما : بها ط

يحسن أمره ؛ أو تكليف لما ليس له صفة زائدة على حسنه إذا لم يحصل له (١) ضرب من الفائدة ؛ أو لكونه استفسادا في التكليف كنحو ما ورد به (٢) الشرع من حظر القراءة في حال الجنابة وحال الحيض .

والارادة تقبح لكونها عبثا ، كإرادة تصرف الناس على التفضيل ، وكقديم إرادة القديم تعالى (٣) لأفعاله المبتدأة لو قدمها ، وكإرادة الواحد منا الإرادة من نفسه في الحال . وقد تبحر لكونها إرادة للتبجح ، أو إرادة لما لا يطاق ، أو إرادة للفعل من تكمل فيه شرائط التكليف . ولذلك لا يحسن منه تعالى أن يريد الفعل من المجانين أو المجزءة . وقد تبحر لتعلقها بحسن لا صفة له زائدة على حسنه ، إذا لم يكن للمريد فيها (٤)

منفعة . وقد تبحر إرادة رد الوديعة على وجه الاختداع . وقد تبحر لأنها إرادة العقاب (٥) بنفسه .

وحكم الكراهات يقارب حكم الارادات ، وإن كان فيها ما هو بالفسد من الارادة ، ككراهة الحسن الذي يبحر لأنها متعلقة بالحسن ، وإن كانت الإرادة انما تبحر إذا (٦) تعلق بالتبجح . فأما من حيث تحصل عبثا ، أو كراهة لما لا يطاق ، إلى ما شاكله ، فهي تهارب الإرادة .

وأما الاعتقادات فقد تبحر لأنها جمل ، ولأنها ظن لا أمانة له ، أو في موضع يقدر على العلم بدلا منه إذا جعلنا الظن من قبلهما . وقد يبحر الظن لكونه عبثا أو مفسدة . وقد يبحر الاعتقاد لأنه تقليد ، وقد يبحر

(١) له : فيه ط (٢) به : في ط (٣) تعالى : سبحانه ط .

(٤) فيها : فيه ط (٥) العقاب : للعقاب ط .

(٦) تبحر إذا : تبحر لأنها إذا ص

لأنه ينبغي^(١) . وكل ذلك يبيح من حيث / حصل اعتقادا لا تأمن كونه
جهلا من غير تعلق بأمر يوجب ، أو يجرى مجرى الموجب له .

والنظر قد^(٢) يبيح لكونه عبثا ومفسدة ، وإن كان ما يؤدي الى
كشف حال المنطق فيه لا يبيح البتة .

والندم^(٣) قد^(٤) يبيح لكونه نذما على حسن^(٥) ، ولكونه عبثا
ومفسدة ، الى ما شاكلة . وكذلك القول في النهي .

والآلام قد تبيح لأنها ظلم ، وقد تبيح اذا كانت عبثا .
وقد يبيح الغم اذا كان عبثا ، وإن كان ذلك مما يدخل في باب الاعتقاد
عندنا .

والذات قد تبيح لحصول ضرر يوفى عليها ، ولكونها مفسدة ، وإن
عاد ذلك^(٦) الى أنه ضرر آجل . وقد يبيح لكونه غير مستحق ، كاتابة من
لا يستحق الثواب .

وأما الأكوان ، والاعتمادات ، والتأليف ، فليس فيه وجه تبيح
تختص به . وإنما تبيح لكونها عبثا أو ظلما أو مفسدة ، الى ما شاكلة .
وقد دخل فيما ذكرناه القبائح الشرعية ، لأنها تبيح من حيث كانت مفسدة ،
ومؤدية الى ضرر .

وأما الفصل بين ما يشمل قبحه من جملة ما ذكرناه باضطرار ، وبين
ما يعلم باكتساب ، فمعلوم بالاختبار . لأن كل عاقل يعلم تبيح الظلم

(١) انبخت الأمر خفي (المحقق) (٢) قد : ساقطة من ص

(٣) والندم : فاما الندم ط (٤) قد : فقد ط

(٥) حسن : الحسن ط (٦) ذلك : ساقطة من ص

متى علمه ظلماً ، والكذب متى علمه خالياً من نفع أو دفع ضرر ^(١) ،
والأمر بما يتعلم قبحه ضرورةً إذا خلا من نفع أو دفع ضرر ، ^(٢)
وتكليف ما لا يطاق إذا لم يحصل فيه نفع أو دفع ضرر ، الى ما شاكله .

ولا قبيل من القبائح الا وله أصل يعلم قبحه باضطرار ، ليصح أن

يجعل أصلاً / فيما يعلم باكتساب . ٥ ٢٩ ظ /

وجملة ما يتوثر السمع في الكشف عن حال الأفعال أنه على أضراب .
منه ما يجب بالسمع ، وكان مثله في العقل قبيحاً ، كنحو الصلاة وغيرها ؛
ومنه مشغَّب فيه كان مثله في العقل قبيحاً كنوافل الصلوات ؛ ومنه
واجب كان في العقل مثله حسناً كالزكوات والكفارات ؛ ومنه قبيح كان
مثله في العقل مباحاً ، كالزنا والأكل في أيام الصوم ؛ ومنه قبيح كان في
العقل مثله مرغباً فيه كاطعام المساكين في أيام الصيام ؛ ومنه مباح كان مثله
في العقل محظوراً ، كذبيح البهائم .

وانما يكشف السمع من حال هذه الأفعال عما لو عرفناه بالعقل ،
لعلمنا قبحه أو حسنه ؛ لأننا لو علمنا بالعقل أن لنا في الصلاة نفعاً عظيماً ،
وأنها تؤدي بنا الى أن نختار فعل الواجب ، ونستحق بها الثواب ^(٣) ،
لعلمنا وجوبها عقلاً . ولو علمنا أن الزنا يؤدي الى فساد ، لعلمنا قبحه
عقلاً . ولذلك نقول أن السمع لا يوجب قبح شيء ولا حسنه ، وانما
يكشف عن حال الفعل على طريق الدلالة كالعقل ، ويفصل بين أمره تعالى
وبين أمر غيره من حيث كان حكيمياً ، لا يأمر بما يقبح الأمر به . وليس

٢٠ (١ - ١) والأمر ضرر : ساقطة من ط

(٢) الثواب : الثواب الدائم ط

كذلك حكم غيره ، لأن أمره يوجب حسننُ للأمور به . وانما كان كذلك لأن الدلالة على الشيء على ما هو به ، لا أنه يصير كذلك بالدلالة . وكذلك العلم يتعلق بالشيء على ما هو به ، لا أنه يصير كذلك بالعلم . وكذلك / الخبر الصدق . فالقول بأن العقل يَقْبَحُ أو يَحْسُنُ ، أو السمع ^(١) ، لا يصح إلا أن يراد أنهما يدلان على ذلك من حال الحسن والقيح .

وليس لأحد أن يقول : إن كان الأمر كما ذكرتموه فيجب ألا يكون الله تعالى موجبا لشيء ، ولا محسنا له ، ولا متبعا ؛ وهذا باطل على لسان الأمة . وذلك لأن الواجب انما يجب لوقوعه على وجه ، على ما نينه . وكذلك القبيح والحسن . وإذا ثبت ذلك بالدليل لم يصح أن تضح فيه بعبارة أطلقتم توسعا .

فالغرض بقولهم إن الله تعالى ^(٢) أوجب ، أنه أعلمنا وجوب الواجب ، أو مكنتنا ^(٣) من معرفته بنصب الأدلة . وهذه إضافة صحيحة ، لأن ما عنده وجب الواجب علينا إذا فعله صار كأنه الموجب له في الحقيقة . فان سأل سائل فقال : لم قلتم إن الظلم انما قبح لكونه ظلما ^(٤) ، والكذب لكونه كذبا ، وكذلك ^(٥) سائر القبايح ؛ وهلا جوزتم ما قاله من خالفكم من أنه انما يقبح ^(٦) للنهي أو لغيره ؟ قيل له : إن لنا في ذلك طريقين أحدهما أن نبين أن سائر الوجوه التي

(١) أو السمع : بالسمع ط

(٢) تعالى : سبحانه ط (٣) أو مكنتنا : ومكنتنا ط (٤) — (٥) والكذب لكونه

كذبا وكذلك : وكذلك الكذب و ط (٥) يقبح : قبح ط

ادعوا أنها تقتضى قبح القبيح لا توجب قبحه ، فيحصل أن الموجب لقبحه ما ذكرناه . والثانى أن نبتدىء ونبين ^(١) من غير هذا الوجه أنه قبيح لما ذكرناه. ^(٢) ونحن نأتى على بيان ذلك ^(٣) فنقول :

قد علمنا أن الظلم متى عُلِمَ ظلماً عُلِمَ قبحه ، وإذا علم كونه مستحقاً أو متوقفاً إلى نفع أو دفع ضرر ، أو اعتقِدَ / فيه ذلك ، لم يعلم ذلك من حاله ، فيجب أن يكون الموجب لقبحه كونه ظلماً . ولذلك صار العلم بقبحه من كمال العقل . ولو قُبِحَ ^(٤) لغير هذا الوجه ، لم يجب ذلك فيه . والقول فى سائر ما ذكرناه من ضروب القبائح كالقول فيه ، نحو كونه تكليفاً لا لاطلاق ، وكفر النعم ، وجهلاً ، وكذباً .

- وقد عُلِمَ أن الكذب الذى لا نفع فيه ولا دفع ضرر قبيح باضطرار ، لما قدمناه . ولو قُبِحَ لتعريفه من ذلك لكان كالصدق ^(٥) ؛ لأن الصدق إذا خلا ^(٦) من ذلك قُبِحَ أيضاً . ومتى حصل فيه نفع حسن ، فكان يجب متى ^(٧) حصل فيه وفى الكذب نفع أن يجوز أن يؤثر الكذب على الصدق كإثارة صدقا على صدق . وفى بطلان ذلك دلالة على أنه انما قُبِحَ لأنه كذب ، لأنه لا يصح أن يقال انه يشجع لأمر ^(٨) حيث كان كذباً ، أو خالياً من نفع ، أو دفع ضرر . فإذا بطل ^(٩) ذلك ثبت أن وجه قبحه ما قلناه . يبين ذلك أن الكذب لو صح أن يحسن لنفع أو دفع ضرر ، لم ثامن أن يحسن ذلك منه تعالى ، وذلك يوجب الشك فى إخباره ،

(١) ونبين : فنبين : ط (٢ - ٣) ونحن ذلك : ساقطة من ط

(٣) قبح : صح ط (٤) كالصدق : الصدق ط (٥) خلا : تعرى ط

(٦) متى : إذا ط (٧) لأمر : الأمر ص (٨) بطل : ثبت ط

- واخبار رسله ^(١) ؛ ويؤدى الى أن لا يعرف بذلك شيء على وجه ، لانه اذا جاز أن يحسن ذلك جاز أن يئثر به ، واذا جاز ذلك جاز أن يفعله ، لأن ذلك يصح منه . فاذا وقع على وجه يحسن فما الذى يتوهم وقوعه منه ^(٢) ، ومن جَوِّز الكذب عليه في بعض اخباره / لم يوثق بشيء من كلامه . واذا جاز ذلك عليه ^(٣) ، جاز على رسله . وتجوزنا عليهم الصفائر أو التعريض في غير ما يؤدونه عن الله ^(٤) ، أو السهو فيه ، لا يزيل الثقة بأخبارهم على ما بيناه . وليس كذلك ما قالوه ؛ لأن مَنْ أجاز كون الكذب حسناً لم يأمن من وقوعه منه تعالى ^(٥) ومن رسوله ، وفي ذلك ما قدمناه ^(٥) . والكلام في تفصيل ما ذكرناه من وجوه القبايح ^(٦) كالقول فيما قدمناه . وسيجيء القول في ذلك في مواضع له مخصوصة .
- فان قيل : هلا قلتم انّ الظلم يقبح لمعنى يحتاج في الوجود اليه ^(٧) ، أو وجوده مضمّن به ، فلذلك لا يحصل كذلك الا قبيحا ، فهلا يتّيه لكم الاعتماد على ما قدمتموه في أنه انما قَبِّح لكونه ظلماً أو كذباً ؟
- قيل له : انّ ادعاء معنى لا يعقل ، ثم ادعاء تضمن الكذب والظلم به ليجعل علة في قبحهما ، لا يصح ، كما لا يصح ادعاء معنى مع الحركة تحتاج اليه أو وجودها مضمّن به . وانما صح لنا ذلك في تضمنين الجوهر
-
- (١) رسله : + عليهم السلام ط
 (٢) منه : + سبحانه ط
 (٣) عليه : + سبحانه ط (٤) الله : + سبحانه ط
 (٥ - ٥) ومن ٠٠٠٠ قدمناه : ساقطة من ط (٦) القبايح : القبح ط
 (٧) اليه : ساقطة من ص

بالكون ، لما عقلناهما ، وعلمنا استحالة خلو الجوهر منه ، وذلك لا يتأتى فيما سألت عنه .

(١) ويمتد ، فلو احتاج الكذب الى معنى لصح وجوده مع عدم الكذب بل مع الصدق ، فكان يجب أن يكون الصدق قبيحا على كل وجه اذا وجد معه ذلك المعنى ، وأن يكون بمنزلة الكذب فيه . وهذا يؤدي الى أن الصدق كالكذب فيما له يقبح ويحسن . ومتى قال ان ذلك المعنى يحتاج الى الكذب ، فلا بد من أن يجوز وجود الكذب مع عدمه / وفي ذلك ايجاب أحد الأمرين : إما أن يكون حسنا وذلك باطل ، أو قبيحا لكونه كذبا ، وهو الذي أردناه . (١)

٣١ /

فان قيل (٢) : فيجب أن يكون قبيحا في حال بقاءه كهو في حال حدوثه ، كما أنه كذب في الحالين ، ان كان انما قبح لكونه كذبا .

قيل له : ان الكذب والضرر لا يصح البقاء عليهما ، فما سألت عنه (٣) لا يصح فيهما الا على جهة التقدير ، ويصح في غيرهما مما يبقى من الأفعال . وانما يقبح الشيء في حال حدوثه لأن الاستفادة بذلك يختص بحال الحدوث ، وان لم يتمتع عندنا أن يسمى قبيحا في حال بقاءه ، ولا يتمتع في الوجوه التي يقع عليها الشيء وتقتضى فيه حكما أن تقتضى ذلك فيه في ابتداء حال حدوثه ، وان كانت تلزمه في حال الحدوث والبقاء ، ولا يتمتع خلافا . ولذلك يصح عندنا كون الفعل محكما لكونه علما ، وان جاز خروجه من كونه كذلك . وان بقي الفعل المحكم على ما هو عليه ،

(١ - ١) وبعد ٥٥٥٥ اردناه : ساقطة من ط (٢) قيل : قال ط

(٣) سألت عنه : سألته ص

والفعل قد يكون لطفاً في ابتداء حال حدوثه دون حال بقاءه ، فكذلك كون الفعل مؤدياً الى ضرر يوجب قبحه ، ولا يحصل لحال بقاءه تأثير فيه . ولذلك قلنا في التبيين انه لا يجوز أن يصير حسناً في حال البقاء ، وكذلك الحسن لا يصير قبيحاً .

٥ ولا يشذ عن ذلك الا التقليد اذا قارنه علم " ضروري " من جنسه في حال البقاء . فان " شيخنا " (١) أبا هاشم رحمه الله (٢) قد قال : انه يصير علماً ؛ ومن قوله : ان " العلم يحسن من حيث كان علماً . فيجب على هذين الأصلين أن يحصل حسناً بعد ما كان قبيحاً ، وان لم يعد / أن يقال : ان " التقليد يقي على حاله فلا يصير علماً ، أو يصير علماً ويكون قبيحاً على طريقة شيخنا " (٣) أبي على رحمه الله (٤) ، فيسقط السؤال على هذين الوجهين ؛ وان كان على قول من لا يجوز " الاعتقادات أشد سقوطاً . (٥) وهذه جملة " بيّنة " على معرفة أصول هذا الباب (٥) .

فأما الكلام في ابطال الوجوه التي قالوا ان لها يقتبح القبيح ، فسنبينه من بعد في فصول ، وتنقصه ؛ فلذلك أخرناه الى موضعه (٦) .

(١) شيخنا : ساقطة من ط

(٢) رحمه الله : ساقطة من ط

(٣) شيخنا : ساقطة من ط

(٤) رحمه الله : ساقطة من ط

(٥ - ٥) وهذه : الباب : ساقطة من ط

(٦) موضعه : . ونحن نورد فيه ما لملك لاتجده مجموعاً في كتاب من كتب

أصحابنا ان شاء الله ط

فصل

في بيان تفصيل الوجوه التي لها يحسن الحسن

وما يتصل بذلك من أقسامه

- اعلم أن أكثر كلام الشيخين رحمهما الله ^(١) في كتبهما يدل على أن الحسن يحسن لوجوه يحصل عليها ، كما أن القبيح يتقبح لذلك .
- وربما قالوا : أن وجه الحسن والقبح إذا اجتمعا في الفعل فالقبح أولى به ، وهذا من قولهما يدل على ما ذكرناه . ويقولان : لو صح أن يحسن الشيء لا لوجه يقتضي ذلك فيه ، لصح ذلك في القبيح أيضا ؛ ^(٢) فإذا بطل ذلك فيه وجب القضاء بمثله في الحسن ^(٣) . وكما يجب الواجب لوجه يقتضي ذلك فيه ، ولا يرجع في ذلك إلى نفي وجه عنه ، فكذلك القول في الحسن . ولو جاز أن يقال في الحسن أنه يحسن لنفي وجوه القبح عنه ^(٤) ؛ وذلك يوجب بطلان حقيقتهما / جيما . ولو صح ذلك فيهما لجاز مثله في سائر الحقائق ، فيقال أن حقيقة العالم نفي كونه جاهلا ، وحقيقة الجاهل نفي كونه عالما .
- وانما صح أن يقال في المعلوم أنه يرجع به إلى أنه ليس بوجود من

٣٢ //

(١) رحمهما الله : ساقطة من ط.

(٢ - ٣) فإذا الحسن : ساقطة من ط.

(٣) عنه : ساقطة من ص (٤) عنه : ساقطة من ص

حيث لا تتعلق به أحكام ، وإنما يزول عنده ما كان الوجود يقتضيه .
والحسن ^(١) فقد عُلِمَ من حاله أن له حكماً مخصوصاً كالقييح ، فيجب
أن يكون حفظه كحفظه ، في أنه إنما يكون كذلك لوجه يقتضيه كونه حسناً .
ولا يجب من حيث شَرَطْنَا في حسنه انتفاء وجوه القَبَحِ أن نجعل
له تأثيراً فيه ، بل المؤثر فيه ما يحصل عليه من الوجه الموجب لحسنه ، كما
أن عدم المقدور وأن جعل شرطاً في صحة الفعل من القادر ، فما له تأثير
فيه ، هو كونه قادراً دونه . وكيف يصح في النفي أن يؤثر في ثبوت
الأحكام بانفراده ، أو هو مع غيره ، حتى يقال في الحسن أنه يحسن
لانتفاء وجوه القبح عنه . فكل ما ذكرناه يشهد بأن الحسن كالقييح في
هذا الباب .

١٠

وقد ذكر شيخنا ^(٢) أبو هاشم رحمه الله ^(٣) في بعض المواضع ما يدل
على أن الحسن يحسن لوقوعه على وجه ، ولانتفاء وجوه القبح عنه ،
ولم ييسط القول فيه . وقد لخص شيخنا ^(٤) أبو عبد الله رحمه الله ^(٥) هذا
الكلام ، وبين أن الحسن لو حَسُنَ لحصول وجه من وجوه الحسن
فيه ، لوجب متى حصل كذلك أن يكون حسناً ، لأن ما أوجب حسنه
لا يجوز / أن يحصل إلا وهو حسن ؛ كما أن ما أوجب قبح القبيح
متى حصل ، وجب كونه قبيحاً . وفي علمنا بأنه لا وجه من وجوه الحسن
إلا وقد يَتَّبَحُ الفعل معه بأن يحصل فيه وجه من وجوه القبح ، دلالة

١٥

٣٣ د

(١) والحسن : أو الحسن من (٢) شيخنا : ساقطة من ط

(٣) رحمه الله : ساقطة من ط (٤) شيخنا : ساقطة من ط

(٥) رحمه الله : ساقطة من ط

٢٠

على فساد هذا القول . فيجب إذن أن يكون ما له يحسن ، هو وقوعه على وجه يخرج عن حكم المدوم والموجود الذي لا يختص إلا بالوجود المجرد ، كنحو فعل الساهي ، وأن ينتفي عنه وجوه القبح ؛ لأنه متى حصل الصديق صدقاً ، وخلا عن وجوه القبح ، حَسُنَ ، ومتى تملقت الإرادة بالحسن ، وانتفى عنها وجوه القبح ، حَسُنَتْ . ثم كذلك أبداً في سائر المحسنات .

ولا يتمتع أن يكون للنفي تأثير في هذا الباب . ألا ترى أن ما له يكون الظلم ظلماً ، تنفى النفع ودفع الضرر والاستحقاق ، وإن كان لثبوت بعض ذلك فيه يحسن . فإذا جاز أن يكون للنفي تأثير في الصفة التي لها يقبح الفعل ، لم يتمتع أن يكون لنفي وجوه القبح تأثير فيما له يحسن ، إذا حصل له حال زائدة على وجوده . ومتى لم تقتل ذلك فيه أدى إلى كون الفعل قبيحاً مع ثبوت وجه الحسن فيه . وفي هذا من الفساد ما لا خفاء به . ولا يمكن أن نجعل ذلك شرطاً ، لأن حسن الفعل يتبعه . فلو جاز ألا يحصل مقتضياً له ، ويجعل شرطاً لقبح مثله في سائر وجوه القبايح ، يل في سائر الأمور المقتضية للصفات ، فيجب لهذه الجملة / ٣٣ ط / ١٥ صحة ما قدمناه في وجه الحسن .

فأما الندب والتفضل فلا بد من أن يحصل لهما صفة زائدة على حسنه ، ويكون المقتضى لها وقوعه على وجه يجري مجرى الانبئات ، ككون الفعل تفضلاً ، والتواقل مسهلة ^(١) للواجبات .

وأما الواجب فلا بد من أن يحصل له صفة زائدة على حسنه ، ويكون

(١) مسهلة : مسهلاً : ص

المتقضى لذلك فيه حصول وجه يقتضى وجوبه نحو كونه انصافا ، وشكرا لمنعم ، ولطفاً في فعل الواجب ، الى ما شاكله ^(١) . فهذه جملة قد نكشف بها ما له يحسن الفعل ويجب .

ونحن تفصل الآن بعض وجوه المحسنات التي اذا حصلت وانتفى وجوه القبح حسنت ، فنقول ^(٢) :

انّ الكلام ^(٣) يحسن متى حصل ^(٤) على وجه يفيد النفع ، أو دفع الضرر ، وانتفى عنه وجوه القبح كالصدق ، والأمر بالحسن ، وتكليف ما يطاق ، والنهي عن القبيح . وكونه مصلحة .

والارادة تحسن ، ^(٥) لأنها متعلقة بالحسن ^(٦) ، ومع انتفاء وجوه القبح عنها . وكذلك القول في كراهة القبيح .

والضرر يحسن اذا حصل فيه نفع يوفي عليه ، أو دفع ضرر أعظم منه ، أو حصل مستحقا اذا انتفى عنه مع ذلك سائر وجوه القبح . وكذلك القول في سائر الأفعال ^(٧) ، فاعتبرها أجمع هذا الاعتبار ، فقد نهينا على طريقة القول فيه ^(٨) .

والذي يدل على أنّ الحسن يحسن لما ذكرناه ، أنه متى علّم أنّ الخبر صدق ، وعلّم انتفاء / وجوه القبح عنه علّم حسنه ، كما اذا علم كون الظلم ظلما علم قبحه . فيجب القضاء بأنّ الموجب لحسنه ، هو هذا دون غيره .

(١ - ١) فهذه... فنقول : ساقطة من ط (٢) ان الكلام : فاما الكلام فانه ط

(٣) حصل : حمل ط (٤ - ٤) لانها متعلقة بالحسن : ساقطة من ط

(٥ - ٥) فاعتبرها .. فيه : على هذه الطريقة ط

وليس لأحد أن يقول : فيجب على هذا القول أن لا يعلم
حسن الصدق إلا من عليم انتفاء سائر وجوه القبح عنه ؛ ووجوه
القبح أكثر ، ولا يعلم جميعه باضطرار ، فيجب أن لا يعلم حسن
شيء باضطرار . وفي بطلان ذلك دلالة على فساد ما أصلتموه .

- وذلك لأن من لم يعلم انتفاء وجوه القبح عن الصدق ، جوهر
حصول وجه من وجوه القبح فيه ، ولا يصح أن يعلمه حسنا مع هذا
التجوز ، كما لا يجوز أن يعلم حسنته مع تجويزه كونه كذبا ، لأن
انتفاء وجوه القبح ككونه صدقا ؛ ولو صح مع الشك في انتفاءها أن يعلم
حسنه ، لصح مع الشك في كونه صدقا أن يلم ذلك ^(١) ؛ ولو صح ذلك
فيه لصح أن يعلم قبح الشيء مع الشك فيما يقتضى قبحه ؛ وهذا يبين
الفساد ^(٢) .

- وليس يجب إذا كانت القبائح تنقسم ، ففيها ما يعلم باضطرار ، وفيها
ما يعلم باكتساب ، أن لا يعلم انتفاؤها عن الصدق ؛ إلا من استدل ؛
لأن وجوه القبائح تعلم باضطرار على الجملة ويعلم أن بعض ما يختص
بذلك قبيح . وإنما يحتاج المستدل إلى الاستدلال في أن القبيح يقبح
لأجله وفي حصوله في بعض المواضع . فإذا صح ذلك لم يتمتع أن يعلم
المائل انتفاء جميع وجوه القبح عن الصدق ، فيعلم عنده حسنة ضرورة .
ولا يكون بهذه الصفة إلا ويكون فيه نفع أو دفع ضرر ؛ لأنه لو خلا
منها ^(٣) لكان عبثا ، وذلك وجه من وجوه / القبح .

٣٤ /

٢٠ (١ - ١) ولو صح ... الفساد : وذلك فاسد ط

(٢) منها : عنهما ط

* ولا يبعد أن يقال إنَّ الظن يقوم مقام العلم بانتفاء وجوه القبح ، كما أنه يقوم مقامه في انتفاء النفع ودفع الضرر والاستحقاق في الظلم ، متى ^(١) علم وقوعه على وجه أو ظن انتفاء وجوه القبح عنه ، أو عليم قبحه . ويجب أن ينظر في المواضع التي يقوم الظن فيها مقام العلم ، وما لا يقوم ، ويحكم بذلك بحسب قيام الدلالة ^(*) . والقول في سائر الأفعال الحسنة كالقول فيما ذكرناه .

وقد بينا من قبل ، أن الإحسان من حيث كان احساناً ، يختص بصفة زائدة على حسنه ، ولا يحتاج الى اشتراط نفي القبح عنه . لأن وصفنا له بالحسن يقتضيه . فكذلك القول في الواجب المضيئ والمخير فيه .

واعلم أن الذي يصح أن يقع من القديم سبحانه من الأفعال الحسنة ، ما يحصل له صفة زائدة على حسنه ، على ما قدمناه ، الا العقاب ؛ ويكون جميعه تفضلاً ونعمة واحساناً ، ويحسن لذلك .

فأما ما ^(٢) يحسن منه الفعل لكونه صلاحاً كالنوافل ، فلا يصح ، لأن معنى التسهيل الذي له صار النفل صلاحاً لنا ، لا يصح فيه . وكذلك القول في الواجبات ، أنه إنما يصح عليه منها ما يجب لوجه يخصه ، كالاتصاف ، وما شاكله .

فأما ما يجب لكونه لطفاً وصلاحاً ، فلا يتأتى فيه تعالى ^(٣) ذلك ، لأنه ممن لا يصح أن تدعوه الأفعال الى اختيار واجب لولاه كان لا يفعله ، لأن

٢٠ (١) متى : في الأصل فمتى (٢) — (٣) ولا يبعد ... الدلالة : ساقطة من ط (٢) ما : أن ط (٣) تعالى : + عز ص

٣٥/ المعلوم من حاله تعالى ^(١) أنه يفعل الواجب على كل حال ، ولا يختار /
فعل القبيح البتة . فمعنى اللطاف اذن لا يصح فيه سبحانه ^(٢) ، وان كان
في جملة ما يجب لأمر يخصه ما لا يصح عليه ، نحو شكر المنعم لاستحالة
الانعام عليه ، ونحو العبادة ، الى ما شاكلهما .
^(٣) وهذه جملة كافية في هذا الباب ^(٣) .

(١) تعالى : ساقطة من ص (٢) سبحانه : ساقطة من ص

(٣ - ٣) وهذه ٠٠٠٠ الباب : ساقطة من ط

فصل

في أن الفعل لا يحسن ولا يقبح

لجنسه أو وجوده أو حدوثه أو انتفاء معنى غيره

٥ . اعلم أن الظلم لو قُبِحَ لجنسه ، لوجب أن يقبح كل ضرر وألم ، وفي علمنا بأن فيه ما يحسن دلالة على فساد هذا القول ..

وليس لأحد أن يقول انه يقبح لعينه ، ولا يجوز أن يماثله ما كان حسناً منه ، لأن الدلالة قد دلت على أن التماثل بين الأشياء لا تقع بالقبح والحسن ، وإنما تماثل في صفات الإجناس . وقد بينا ذلك في كتاب الصفات ؛ فكيف يقال أن القبيح من الآلام يخالف الحسن منها . وإذا صح أن تشبيه الألم القبيح بالحسن ^(١) منه كاشتباه الجواهر بعضها ببعض ، فكيف يقال فيها انها مختلفة ؟ وقد علم أن السامع لقول القائل : « زيد في الدار » لا يفصل بينه إذا كان كذبا ، وبين هذه الصيغة إذا كانت صدقا ، كما لا يفصل بين السوادين ؛ فكيف يقال انهما مختلفان .

١٥ وبمقد ، فقد علم أن نفس الضرر الذي يقع ظلماً قد ^(٢) كان يصح أن يقع عدلاً ، بأن يقارنه تقع يوفى عليه ، أو يتقدم ما يستحق به . ولو كان ظلماً / لعينه ، أو قبيحاً لذاته ، لاستحال وجود عينه ، وهو حسن . وذلك يبين ما قلناه من أنه لا يجوز أن يقبح لجنسه .

(١) بالحسن : بالألم الحسن ط

(٢) قد : مساقطة من ط

فإن قيل : أليس قد قال شيخكم ^(١) أبو علي رحمه الله ^(٢) "إنَّ الجَهِلَ بالله سبحانه ^(٣) يقبح لعينه ، ^(٤) فهلا جوزهتم القول بأنَّ الظلم يقبح لعينه ^(٥) ؟

- قيل له : أنه رحمه الله ^(٥) إنما استجاز القول بذلك من حيث استحالة وجود هذا الجهل الا قبيحا ، ووجود أمثاله الا قبيحة ، فأجراه ٥
مجرى صفات النفس لهذا المعنى ، وهذا الوجه لا يتأتى في الظلم في الوجهين جيبا . وكذلك في الكذب . فلذلك فارق حاله حال الجهل عنده ، وإن كان الصحيح عندنا أنَّ الجهل بالله لا يقبح لعينه ، لأنَّ قبح الشيء يتبع حدوثه ، وما هذا حاله لا يستحق للنفس . ولأنَّ ^(٦) ما له قبح ، وهو كونه جهلا ، إذا لم يستحق للنفس فإن لا يستحق كونه قبيحا للنفس ١٠
أولى ؛ ولأنَّ حكم القبائح في استحقاق هذه الصفة لا يختلف ، فلا يصح ^(٧) استحقاق بعضها للنفس ؛ ولأنَّ سائر الجهل في أنه لا يوجد الا جهلا ، ولا يوجد مثاله الا كذلك ، كالجهل بالله تعالى . فلو جاز أن يكون ذلك للنفس ، لجاز في سائر الجهل ، فإذا بطل فيه ، وجب بطلانه فيما قاله .

١٥

* وانما يفارق سائر ما يتعلق بالجهل به في بعض الوجوه القديم

(١) شيخكم : ساقطة من ط

(٢) رحمه الله : ساقطة من ط (٣) سبحانه : ساقطة من ص

(٤) — (٤) فهلا جوزهتم : ساقطة من ط

٢٠

(٥) رحمه الله : ساقطة من ط

(٦) ولأن : لأن ص (٧) يصح : يجب ط

(٨) وانما ابتداء سقط من ط

- سبحانه من حيث جاز خروجها عما هي عليه من الصفات ، وإن كانت في بعض الوجوه لا تفارق القديم تعالى ، أعنى في صفات ذاتها / . فقد صح^١ .
- بهذه الجملة أن الجهل بالله تعالى في أنه لا يجوز أن يقبح لعينه كسائر القبائح . وإنما ذهب إلى هذا القول شيخنا أبو علي رحمه الله أولا (*).
- فأما كلامه^(١) آخراً فإنه يدل على خلافه^(٢) لأنه جعل صفات النفس موجبة للجنس ، إذا كانت الثباتا . فلو كان الجهل بالله تعالى^(٣) يقبح لعينه ، لوجب في كل جهل بالله أن يكون متماثلاً ، لمشاركته في كونه قبيحاً لعينه^(٤) . وقد علمنا أن ذلك يختلف في الجنس ، لأن الجهل بكل صفة يختص بها يخالف الجهل بغيرها ، كما أن العلوم به تعالى على ما يختص به من الصفات تختلف . وبمثل ذلك أبطلنا قول من قال في ارادة القبيح انها^(٥) تقبح لذاتها ، وإن كان المراد تقبح بالارادة ، لأنه كان يجب تماثل ارادات القبائح ؛ وذلك باطل^(٦) ، وسائر ما قدمناه يبطل هذا القول ، وإن كانت الشبهة فيه أقل من الشبهة^(٧) في الجهل بالله ، لأن ارادة القبيح قد توجد بعينها ، ولا تكون قبيحة بأن يكون مرادها حسناً ، ويوجد مثلها حسناً ، فهي في بابها كالكذب والظلم ؛ فبطلان كونها قبيحة لنفسها أوضح .
- ولمثل ما ذكرناه^(٧) يبطل القول بأن الظلم والكذب يقبحان
-
- (١) نهاية السقط من ط (١) فأما كلامه : وكلام أبي علي ط
- (٢) خلافه : صحة ما قلناه ط
- (٣) تعالى : ساقطة من ص (٤) لعينه : ساقطة من ص
- (٥) انها : ساقطة من ط (٦ - ٦) وسائر . . . الشبهة : والشبهة
- (٧) في الارادة أقل منها ط (٧) ولمثل ما ذكرناه : وبمثل ذلك ط

لوجودهما ، أو حدوثهما ؛ وذلك يؤدي يقائله الى أن يقول : ان " كل " موجود قبيح " ، صح " الحدوث عليه أم استحال ؛ ويوجب عليه القول بأن " كل " محدث قبيح . والعلم بفساد ذلك ضروري " .

- ولا يجوز أن يتَّبَحَّ القبيح ^(١) لعدمه ، لأن " قبحه يختص / حال وجوده ، ^(٢) فكيف يقال ان " المقتضى لذلك فيه عدمه ^(٣) . ولا يصح أن يقبح ذلك ^(٤) لعدم معنى سواه ، لأن " كل " معنى يعقله قد يوجد ، ولا يخرج الظلم من كونه قبيحا ، والكذب من كونه قبيحا .
- وبعد ، فإن " المعنى اذا عدم ، لم يكن له به تعلق ، فكيف يقتضى قبحه ؟ ^(٥) ولم صار بأن يقتضى ذلك فيه أولي ، من أن يوجب ذلك في غيره ^(٦) ؟ على أن " الاعراض لا يجوز أن تختص بصفات لوجود معنى فيها ، لاستحالة الحلول عليها ، فبأن لا تكون قبيحة لعدم معنى أولي .
- ولسنا ننكر أن يتَّبَحَّ الخلق لوجود معنى ، من حيث صح " حلول المعاني المدركة فيه ، وان " استحال ذلك عليه لعدمه . فأما كونه حسنا في العقل ، فلا يصح لوجود معنى ، ولا لعدمه . فقد صح بهذه الجملة ما قصدنا بيانه بحمد الله وسنّه .

(١) القبيح : ساقطة من ط (٢ - ٣) فكيف ٠٠٠٠ عدمه : ساقطة من ط

(٢) ذلك : ساقطة من ط

(٣ - ٤) ولم صار ٠٠٠٠ غيره : ساقطة من ط

فصل

في أن القبيح لا يقبح للإرادة أو الكراهة^(١)

ولا الحسن والواجب يختصان بذلك لهما

- اعلم أن الظلم متى علم ضرراً لا نفع فيه ، ولا هو مستحق ، ولا دفع ضرر أعظم منه ، ولا يظن فيه ذلك ، عليم قبيح . فلو كان لما يقبح بالإرادة^(٢) لما علم قبحه مع الجهل بها ، بل كان يجب لو منع الله تعالى القادر منا من الإرادة ، وأقدم على الظلم العظيم أن لا يكون ذلك قبيحاً ، ولا يستحق به ذم . ولا فصل بين من قال بذلك وبين من أبى قبحه ، وإن قصد إليه ، لأنّ العقلاء يعلمون قبح / ذلك وحسن ذمه ، كما يعلمون ذلك إذا وقع من القاصد .
- ويعتد فلو قبح بالإرادة ، لوجب متى اتفقت الإرادة أن يحسن ، كما يحسن متى زال بعض ما له يقبح من نفع ، ودفع ضرر ، أو استحقاق . وهذا لا يصح عند قائل هذا القول ، لأنه كما نقول في القبيح أنه يقبح بالإرادة ، نقول في الحسن أنه يحسن بها . وهذا القول يوجب عليه أن يقول بحسنه إذا اتفقت الإرادة .
- فإن قيل : إذا صح أن يكون العلم بكون الظلم ظلماً من شرط قبحه ، فهلا جوزتم مثله في الإرادة ؟

(١) أو الكراهة : والكراهة ط

(٢) بالإرادة : للإرادة ط

قيل له : انّا لا نجعل العلم بذلك شرطا في قبضه ، بل القبض ^(١) ،
عَلَيْهِ الفاعل كذلك أم جهله ؛ وانما نجعل العلم بذلك أو التمكن من
العلم به شرطا في استحقاق الذم به ؛ فكيف ^(٢) يصح لكم التعلق فيما ذهبت
اليه بذلك ؟

- ٥ فإن قال : اني أقول في الارادة انها شرط في استحقاق الذم بالظلم ،
لا أنها علة ^(٣) في قبضه كما ذكرتموه في العلم .

قيل له : انما جاز أن نجعل العلم شرطا في ذلك ، لأنّ معه يمكن
التحرز من القبض ، ومع فقدته يتعذر ذلك ، اذا لم يكن متمكنا من العلم .
ولا يجوز أنّ يستحق الذم على ما لا يمكنه التحرز منه ، لأنّ ذلك
لو صحّ ، لصح أنّ يستحق الذم على ما أُلْجِئَ اليه ، أو اضطر اليه ؛
وليس للارادة هذا الحكم ، فكيف يجعل كالعلم في ذلك ؟ ولا فرق بين
هذا القول وبين القول بأنّ الظالم لا يستحق على ما يفعله من الظلم الذم ،
الا / اذا تحرك الفلك أو أكل زيد ، وإنّ لم يكن لذلك به تعلق ؛ وفساد
ذلك ظاهر^{٣٧} .

- ١٥ وبمقدّر فإنّ هذا القول يوجب أن لا يستحق أحدنا على الارادات
القبضية الذم ، لأنها غير مرادة ، ولو جاز ذلك فيها لجاز في سائر القبائح .
وانما لا يستحق الساهي على فعله ^(٤) الذم من حيث لا يمكنه التحرز منه
لتفقد علمه بما يفعله ، لا لأنه لم يقصد اليه . ولذلك لا يستحق الطغسل
الذم ، وإنّ كان قاصدا الى ما يفعله من الظلم لما لم يكن عالما به ، ولا

٢٠ (١) القبض : يقبض ص (٢) فكيف : مطبوسة في ص
(٣) علة : مطبوسة في ص
(٤) الساهي على فعله : أحدنا ص

متمكننا من معرفته . وإن كان عند الشيخين رحمهما الله ^(١) لا يستحق السامعي الذم ، لأن ما يقع منه لا يكون قبيحا أصلا . والقول ^(٢) في حسن رد الوديمة ووجوبه ، وإن لم ترد ، كالقول في قبح الظلم ؛ فلا يصح أن يقال انه انما حسن بالارادة ، أو استحق عليه المدح لأجلها .

٥ فإن قيل : ان الذي ذكرتموه يصح في الظلم ، فأما في الكذب وما شاكله فما أنكرتم ^(٣) أنه انما يقبح بالارادة ، لأنه لولاها لم يكن كذبا قبيحا ؛ وكذلك القول في حسن الصدق .

قيل له : ان الأفعال التي تقبّح على ضربين : أحدهما لا يقع على الوجه الذي يقبح عليه الا بأن يقصد فاعله به وجهاً مخصوصاً ، نحو الكذب والصدق ، والثاني يقع على الوجه الذي يقبح عليه ، وإن لم يترد وجهاً مخصوصاً ^(٤) ، كالظلم والجمل واردة القبيح .

وما ذكرناه أولا ، وإن كان لا بد من أن يراد ، فالارادة انما تؤثر في وقوعه / على بعض الوجوه ، لا في قبحه . ثم ينظر فإن صحبه ما يوجب قبحه ، حكم قبحه ؛ وإن قارنه ما يوجب حسنه ، قضى بذلك ^(٥) فيه .

والارادة انما تؤثر في كون الكذب خيرا ، لا في كونه كذبا ، وانما يقبح لكونه كذبا ، وليس للارادة في ذلك حظ . وانما يقع كذلك لكونه مخبره على لا ما تناوله الخبر ، فكيف يقال انه يقبح بالارادة ؟

(١) رحمهما الله : ساقطة من ص (٢) والقول : فالقول ص

(٣) أنكرتم : + من ص (٤) وجهاً مخصوصاً : ساقطة من ص

(٥) بذلك : به ط

وبُشَد ، فإنَّ المؤثر في كونه كذلك ، كون المخبر مريداً ^(١) دون نفس الإرادة ، لأنه لو حصل مريداً من غير إرادة ، لوجبت هذه القضية لوجوبها إذا كان مريداً ^(٢) بإرادة ، فكيف يقال إنَّ الإرادة مؤثرة حتى تجعل علةً في قبجه .

- وبعد ، فإنَّ الإرادة التي يكون بها الخبر خيراً قد تكون واحدة ويكون الخبر كذباً تارةً وصدقا أخرى ، نحو أن يخبر بقوله : « زيد » في الدار » عن ^(٣) زيد بن خالد ، وهو فيها ؛ فلو أخبره عنه وليس هو فيها لكان كذباً ، والإرادة واحدة . فلو كانت هي الموجبة لقبحه لوجب أن لا يصح أن توجد بعينها ، وتكون صدقا حسناً . وفي صحة ذلك فيها دلالة ^(٤) على ما قاله .

١٠

وليس يمكنه أن يقول إن ما به يصير صدقا غير الإرادة التي بها يصير كذباً ، لأنَّ القول واحد ، والإرادة تتناوله وهو في الحالين ، خبر عن مخبر واحد ، فكيف يقال أنها إذا كان كذباً غيرها إذا كان صدقا ؟ وهل ذلك إلا كقول مَنْ قال : إنَّ نفس الخبر إذا كان صدقا ، هو غير الخبر إذا كان كذباً ؟

١٥

على أن الإرادة تقارن الجزء الأول من الخبر ، لأنها متى وجدت كذلك صحَّ أن تتناول جملة الخبر . ولو تأخرت / عن الحرف الأول لم يصح أن تتناول جملة ، لأنَّ المقتضى لا يصح أن يراد ؛ فإذا ثبت ذلك وعلم أنها تعدم إذا انقضى الحرف الأول ، فكيف تكون علةً في

٣٨ / ط

٢٠

(١ - ١) دون مريداً : ساقطة من ص
(٢) عن : ساقطة من ص
(٣) دلالة : دليل ط

قبح جميعه ؟ ومن حق العلل أن لا تصح أن تؤثر في المدوم ، كما لا يصح أن تؤثر وهي معدومة . وانما صح لنا القول بأن كونه (١) كذبا يوجب قبحه ، لأن ذلك مما يختص به جملة الحروف ، فلا يمتنع أن يقتضى قبح كل واحد منه . (٢) والقول في أن الصدق لا يحسن للإرادة ، كالقول في أن الكذب لا يوجب لها ، فلا وجه لاعادته (٣) . وكذلك القول في سائر الأفعال التي للإرادة فيها تأثير .

فإن قيل : أليس إرادة زيد من غيره دخول داره توجب (٤) حسن الدخول ، وإرادته الخروج من داره توجب قبح القعود فيها ، لأن عندهما حسن ذلك وقبح ، ولولاهما لم تختص بهذا الحكم ؟ أو ليس إرادته جل وعز (٥) منا الطاعات تقتضى (٦) حسنها ، ولولاهما لم تحصل كذلك (٧) ؟ فهلا دل ذلك على أنها علة في حسن ذلك ؟ وكذلك القول في كراهية الشيء في أنها تقتضى قبحه ؟

قيل له : إن إرادة صاحب الدار من غيره الدخول إليها ، يؤذن بأنه انما أراد من حيث حصل له في ذلك نفع أو سرور ، وذلك يوجب وقوع الدخول على وجه يكون عدلا غير ظلم ، فلذلك حسن لا الإرادة ؛ ولذلك لو أراد غيره الدخول أو أراد هو بإرادة قد اضطر إليها ، لم يقتض حسن ذلك . وكذلك متى أراد منه / الخروج ، فانما قبح القعود لأنه يكون ظلما ، لا لأمر يرجع الى الإرادة .

٣٩ /

(١) كونه : كونا ص (٢ - ٣) والقول لاعادته : مساقطة من ط

(٣) توجب : تقتضى ط (٤) جل وعز : تعالى ط

(٥) تقتضى : اقتضت ص (٦) كذلك : ذلك ط

- فأما إرادته تعالى الطاعة وهي دالة من حيث ثبتت حكمته على أن المراد فيما يستحق به المدح والثواب ، فلذلك حسن منها ، لا الإرادة . ولذلك لو أراد منا غيره ذلك لم يحسن . وكذلك القول في كراهته لما يكرهه أنها دالة على قبحه ، لا أنها علة في ذلك . فقد صح بهذه الجملة أن القبيح والحسن والواجب لا تختص بهذه الصفات للإرادة ، على ما ينسأ
- القول فيه .

فصل

في أنه لا يجوز أن يكون الموجب لقبح الفعل حال فاعله

نحو كونه محدثاً مملوكاً مربوباً ^(١) مكلفاً مقهوراً مغلوباً

اعلم أن هذه الأحوال لو كانت تقتضى قبح الفعل لوجب أن تكون
كل أفعال الواحد من قبحة ، ولا يكون بعضها ^(٢) بأن يقبح أولى من
بعض ، ولا الحسن منها ^(٣) بالحصن أولى من القبح ، ولا الواجب
بالجوب أولى من الإباحة ، لأن حكم هذه الأحوال مع الجميع حكم
واحد . وهذا يوجب أن لا تفرق أفعالنا في هذه الأحكام ، وأن تكون
كلها قبيحة أو حسنة ؛ وهذا في غاية السقوط .

فإن قيل : أليس كون الفعل صدقاً يوجب حسنته ، وقد أجزتم
وجوده قبيحاً ؟ فجوزوا القول بأن كون الفاعل محدثاً يوجب قبحه ،
وأن جاز مع كونه كذلك وقوع الحسن منه .

قيل له : قد بينا من قبل أن الصدق إنما يحسن لكونه صدقاً ، إذا
انفت وجوه القبح عنه / ؛ ومتى حصل كذلك فلا بد من أن يكون حسناً .
وفي ذلك إسقاط سؤالك ، ^(٤) وتأكيده ما عولنا عليه ^(٥) .

وليس لأحد أن يقول : أليس كون الظلم ظلماً قد أوجب قبحه ، وقد
جوزتم وقوعه ظلماً من السامى ولا يكون قبيحاً ؟ فجوزوا لنا القول

(١) مربوباً : ساقطة من ط (٢) بعضها : بعضه ط (٣) منها : منه ط

(٤ - ٥) وتأكيده ٥٠٠ عليه : ساقطة من ط

بمثله في حال الفاعل ؟ وذلك لأنَّ الصحيح عندنا أنَّ ذلك يقبح وإن وقع من الساهي . وفي ذلك سقوط ما قاله ؛ ^(١) وإن كان لشيخنا رحمهما الله أن يجيبا عن ذلك على قولهما بأنَّ الظلم إنما يقبح لكونه ظلما إذا وقع من قاصد أو عالم أو من يجري مجراها ، فلم ^(٢) يقع إذن من الساهي على الوجه الذي يصح عليه .

٥

وليس له أن يقول إذا صح أن تقع الصلاة بشروطها ^(٣) ممن لم يعرف الله تعالى أو رسوله ولا تكون حسنة ، وإن وقعت على الوجه الذي تحسن عليه من المعارف بالله تعالى ^(٤) ورسوله ^(٥) ، فجوزوا ما قلته من جواز كون العقل قبيحا منه لكونه محدثا ، وإن صحَّ أن يحسن منه بعض الإفصاح وإن كان محدثا ، وذلك لأنَّ ما له تحسن الصلاة هو كونه عابدا لله تعالى بها ، فاعلا لها لما له وجبت ، وهو كونها مصلحة . وذلك لا يتأتى فيمن ليس بمعارف بالله ورسوله ^(٥) ، فلم تقع على الوجه الذي تجب لأجله ، وأثبتنا وجوبها . فيجب على هذا القياس أن يوجبوا قبح كل فعل وقع من المحدث المملوك من غير تخصيص .

٤٠ و / وكذلك الجواب ^(٦) لمن سأل عن إذن زيد لغيره دخول / داره أنه يوجب حسنة ، وإذن غيره لا يوجب ذلك ؛ وعما شاكله من المسائل ، فلا وجه لذكر جميعه مفصلا .

ومما يبطل هذا القول أنه كان يجب أن لا نعلم قبح فعل زيد من

(١ - ١) وإن ٠٠٠٠ فلم : ساقطة من ط (٢) بشروطها : ساقطة من ط

(٣) تعالى : ساقطة من ص (٤) رسوله : ب عليه السلام ط ٢٠

(٥) بالله ورسوله : برسوله ص (٦) الجواب : ساقطة من ط

ظلم وغيره حتى يُعلم محدثاً مربوباً ، لأنّ القبيح لا يُعلم قبيحاً حتى يُعلم ما له ولأجله ^(١) قُبِحَ . فهذا يوجب أنّ لا تعرف الدهرية وسائر مَنْ يمتدّد قدم العالم ^(٢) ، أو يُشكّك في ذلك من حاله ^(٣) قُبِحَ الظلم ولا غيره . وفساد ذلك بمنزلة القول بأنّ ^(٤) هؤلاء مع كمال عقولهم لا يعرفون المدركات * . ونحن نستقصي هذا الدليل عند ابطال القول بأنّ القبيح لا يُقْبَحُ للنهي .

ومما يدل على ما قلناه : أنّ كونَ فاعل القبيح محدثاً مربوباً لا تعلق له بالفعل أصلاً . أمّا ترى أنّ حصوله كذلك قبل الفعل وبمده ، ومساواة الجباد والموات له . وما هذه حاله لا يكون وجهاً لقبحه ، لأنّ وجه القبح هو الذي لا يحصل الا ويوجب قبح الفعل ، كقولنا في كون الكذب كذباً ، وكون الظلم ظلماً * . ولا فرق والحال هذه ^(٥) بين مَنْ قال بذلك ^(٦) ، وبين مَنْ قال أنّ كونه قبيحاً هو ^(٧) لكونه جسماً ، أو طويلاً ^(٨) ، أو جوهرًا ، أو محلاً ^(٩) . وبطلان ذلك يوجب بطلان ما قالوه .

وبعد ، فإنّ الواحد منّا قد يملك غيره ، وإنّ كان مملوكاً لله سبحانه ^(١٠) ؛ فإنّ كان كونه مملوكاً يوجب قبح فعله فكونه مالِكاً يوجب حسنه ^(١١) . وهذا يوجب كون فعله قبيحاً حسناً . . .

وليس لهم أن يقولوا أنّ كونه مملوكاً لا يوجب / حسنه ^(١٢) ، لأنّ

(١) ولأجله : ساقطة من ص (٢) العالم : الاجسام ص (٣) حاله : حالها ص (٤) بأنّ : وأن ص (٥) ونحن ظلماً : ساقطة من ط (٥) والحال هذه : ساقطة من ط (٦) بذلك : هذا ط (٧) ان كونه قبيحاً هو : أمّا قبح ط (٨) أو طويلاً : ساقطة من ط (٩) أو محلاً : ساقطة من ط (١٠) سبحانه : تعالى ط (١١ - ١٢) وهذا ... حسنه : ساقطة من ط

معتقدهم في حسن أفعاله تعالى أنها إنما تحسن لكونه مالكا ربيا . وهذا يَتَوَسَّوْى ما قدمناه من الدلالة ؛ لأنه لما كان كونه ربيا مالكا يوجب عندهم حَسَنَ فعله ، حَسَنَ جميع أفعاله من غير تخصيص . ولو كان كون الواحد منا محدثا مربوبا يوجب قبح فعله ، لوجب قبح جميعه من غير تخصيص .

٥

* ومما يدل على ما قلناه : أن الموجب لكون الفعل قبيحا أو حسنا لا يد من أن يتعلق به ضريا من التعلق ، والا لم يكن بأن يوجب قبحه أولى من أن يوجب حسنه ، أو بأن يوجب قُبْحَ فعل أولى من غيره ، وكونه محدثا مربوبا لا يتعلق بفعله فكيف يوجب قبحه * . وهذا الذى يقصده

١٠

شيوخنا رحمهم الله ^(١) بقولهم ان أحوال الفاعل لا تؤثر في قبح فعله ، وإنما يقبح ويحسن لصفة تخصه . فلذلك متى ^(٢) تعرض الضرر عن لقع ودفع ضرر واستحقاق ، قُبْحُ ، ومتى حصل فيه بعض ذلك ، حَسَنُ .

فإن قيل : ليس من قولكم أن حال الفاعل للعلم قد أثر فيما فعله من الاعتقاد فصيره علما ، اذا كان عالما بالمعتقد أو ذاكرًا للدليل ، ولو لم

١٥

يكن كذلك لم يكن علما ؟ فهلا صح أن يكون كون فاعل التبيح متحدثا مؤثرا في قبحه ؟

ليس من قولكم : أن كون الفعل خضوعا لله وقربة إليه وإخلاصا ^(٣) يقتضى كون فاعله عاقلا ؛ والصبي لا يساويه في ذلك ، فقد

جعلتم لحاله تأثيرا في الفعل ؟

٤١ د /

(١) — (٢) ومما ... قبحه : ساقطة من ط (١) رحمهم الله :
ساقطة من ط (٢) فلذلك متى : فمتى ط (٣) وإخلاصا : ساقطة من ط

٢٠

ومن قولكم : انّ القديم سبحانه ^(١) يستحيل أن يخضع لنفسه
ويعبدها ، وانّ صحّ منا ذلك لحال ترجع إلينا ؛ وفي ذلك نقض
ما قدمتموه ؟

ومن قولكم : انّ ارادة العقاب ، ونفس العقاب ، يقبح منا فعله
بأنفسنا ، ويحسن من غيرنا لحال ترجع إليه ، وذلك ينقض القول انّ حال
الفاعل لا يؤثر في فعله ؟

ومن قولكم : انّ ما يقبح منا ويحسن اذا كنا قاصدين ، يقع مثله من
الساقي والنائم ، ولا يقبح منهما لحال ترجع إليهما ، وذلك ينقض
ما أصلتموه ؟

ومن قولكم : انه يحسن من القديم سبحانه ^(٢) إيلام البالغين العقلاء
من غير رضا منهم ، ^(٣) ويقبح منا ذلك بغير رضا منهم ^(٤) ، وجعلتم لكونه
على ما هو عليه تأثيرا في حسن ذلك ، ولحالنا تأثيرا في قبحه ، وذلك
يبتطل ما أصلتموه ؟

ومن قولكم : انّ العالم بالنبوت والشرائع يقبح منه تركها ، ولا
يقبح ممن لا يعلم ذلك ولم تبلغه الدعوة ، فجعلتم لحالهما تأثيرا في قبح
ذلك أو حسنه ^(٥) ، وذلك ينقض ما ذكرتموه .

ومن قولكم : انّ الصلاة تقبح من الحائض ، وتُحسن من الطاهر ،

(١) سبحانه : تعالى ط

(٢) سبحانه : تعالى ط

(٣ - ٤) ويقبح منهم : ساقطة من ط

(٥) أو حسنه : وحسنه ط

لما هما عليه من الصفة ، وجعلتم لحالهما تأثيراً في قبجها وحسنها ،
(١) وذلك تقض لأصلكم (١) .

ومن قولكم : ان " كَوْنُ الْفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ تَوْثُرُ فِي اسْتِحْقَاقِهِ الْمَقَابِ
وَالذَّمَّ عَلَى الْقَبِيحِ ، حَتَّى قُلْتُمْ أَنَّ الْفَطْلَ إِذَا وَقَعَ مِنْهُ الْقَبِيحُ لَا يَسْتَحِقُّ
ذَلِكَ ، فَجَعَلْتُمْ حَالَ الْعَاقِلِ مُؤَثِّرًا (٢) فِي ذَلِكَ ، فَهَلَا صَحَّ أَنْ يَكُونَ لِحَالِهِ
تَأْثِيرٌ (٣) / فِي قَبِجِ الْفَعْلِ أَوْ حَسَنِهِ . ٤١ ط /

ومن قولكم : ان الواحد منا يستحق على القبيح العقاب ، وعلى
الواجب والندب الثواب ، وأحلتم ذلك في (٤) الله سبحانه (٥) من حيث
كَانَ مُخَالَفًا (٦) لِلْأَجْسَامِ الَّتِي يَصْحُ عَلَيْهَا الْمَنَافِعُ وَالْمَضَارُّ ، فَجَعَلْتُمْ لِحَالِنَا
تَأْثِيرًا فِي اسْتِحْقَاقِ ذَلِكَ وَلِحَالِهِ تَأْثِيرًا فِي خِلَافِهِ (٧) ؛ فَهَلَا صَحَّ أَنْ يَوْثُرَ
حَالَ الْفَاعِلِ مِنَّا فِي قَبِجِ الْفَعْلِ أَوْ حَسَنِهِ . ١٠

أو ليس من قولكم : ان " الْوَاحِدُ مِنَّا يَصْحُ أَنْ يَفْعَلَ الْإِرَادَةَ لِكُونِهِ
مَعْتَقِدًا لَصِحَّةِ حَدُوثِ الْمَرَادِ ، وَيَصْحُ الْفَعْلُ الْمَحْكَمُ مِنْهُ لِكُونِهِ عَالِمًا ، وَالْعِلْمُ
الْمَجْرَدُ لِكُونِهِ قَادِرًا ، وَالْخَيْرُ لِكُونِهِ مَرِيدًا ؛ فَإِذَا صَحَّ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ
الْأَحْوَالُ مُؤَثِّرَةً فِي صِحَّةِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ ، * فَهَلَا صَحَّ أَنْ تَكُونَ بَعْضُ
أَحْوَالِهِ مُؤَثِّرَةٌ فِي قَبِجِهِ وَحَسَنِهِ . ١٥

أو لستم تقولون : ان " مَا عَلَيْهِ الْفَاعِلُ مِنَّا مِنَ الدَّوَاعِي إِلَى الْفَعْلِ

(١ - ١) وذلك تقض لأصلكم : ساقطة من ط

(٢) مؤثرا : مؤثرة ط (٣) تأثير : تأثيرا ص

(٤) في : على ط (٥) سبحانه : عز وجل ط

(٦ - ٦) للأجسام خلافه : لنا ط

(*) - (٧) فهذا صح ذلك : ساقطة من ط

يقتضى إيجاد مقدوره ، وربما أوجب إيجاده وصار ملجأ الى ذلك * ؛ فهلا

صح "أن" يؤثر حال الفاعل في قبح الفعل وحسنه ؟

(١) أو ليس من قولكم : انّ الكامل العقل يستحق على ما يعلمه قبيحا

الذم والعقاب ، ولا يستحق ذلك الصبي عليه ، وانّ عليه قبيحا ؛

فهلا صح لمثل ذلك "أن" يؤثر حال الفاعل في قبح الفعل .

أو لستم تقولون : انّ صاحب الصغيرة والتائب لا يستحق العقاب

بالمصيبة ، وانّ استحق بمثلها منّ يخالفه في هذه الصفة العقاب بالمصيبة ،

فجعلتم حالهما / مؤثرا في ذلك ؛ فهلا صح ما ذكرناه من "أن" حال الفاعل

منا يؤثر في قبح الفعل أو حسنه ؟ فكل ما سألناكم يسقط ما أصلمتموه (١).

قيل له : انّ جميع ما ذكرته لا يلزم على ما اعتمدناه ؛ وذلك أنّنا لم

نأب القول بأنّ لحال الفاعل تأثيراً في بعض أفعاله اذا كان لها به تعلق .

وكيف تأبى ذلك ، ومن قولنا انّ الأفعال تقع على بعض الوجوه ، لكونه

مريداً أو كارهاً أو عالماً ، كالخبر والأمر والنهي والعقاب والثواب ، وعليه

نعمتد في أنه تعالى مريد ، وفي أنّ ما يفعله من الاعتقادات في قلوبنا (٢)

علوم . لكنه لا يجوز القول بأنّ لحال الفاعل تأثيراً (٣) في فعله ، اذا لم

يكن له (٤) به تعلق ، على ما اعتمدنا عليه في ابطال قولهم : انّ لحال

الفاعل تأثيراً في قبح الشيء وحسنه ، من غير أن يمكن بيان تأثيرها في هذه

(١) نهاية السقط من ط

(١ - ١) أو ليس أصلمتموه : ساقطة من ط

(٢) قلوبنا : قلوب ط

(٣) تأثيراً : تأثير من

(٤) له : ساقطة من ص

الأفعال . فإذا صحَّ ذلك سقط سائر ما سألت ^(١) عنه . ونحن نشير إلى
الجواب عن سائر ما ذكرته ^(٢) .

أما ما بدأت به : من أنَّ حال الفاعل قد أثر في الاعتقاد فصيره ^(٣)
علماً ، ^(٤) فلان لحاله ، وهو كونه عالماً بالمتقد أو ناظرًا أو ذاكرًا للدليل ،

تأثيراً في الاعتقاد الذي حصل علماً ^(٥) ، ولها به من الاختصاص ما ليس
لها بغيره ، فلذلك صحَّ فيه هذا الحكم . وهذا الكلام صحيح سواء قلنا
أنَّ حاله قد أثر في كون الاعتقاد واقعاً على وجه مخصوص ، أو قلنا أن
حاله قد أثر في كون الاعتقاد علماً من غير أن ثبت له حالاً لكونه عليها
صار علماً . وإن كان الوجه / الثاني هو الذي يدل عليه كلام الشيخين

٤٢ ظ /

رحمهما الله ^(٥) ، والأول هو الذي ينصره شيخنا ^(٦) أبو عبد الله . ولهذا
اختلفوا في أنَّ العلم بأنَّ العلم علم ، هو علم بالمعلوم أو به . وليس
كذلك حال ما قالوه من تأثير حال الفاعل في قبح الفعل ، لأنَّ كونه محدثاً
ليس له من التعلق بقبح الفعل ما ليس له من التعلق
بحسنه . فلا يصح والحوال هذه أن يكون مؤثراً في كلا الأمرين .
وبين صحة الفرق بين الأمرين : أنَّا لما حكمنا بأنَّ لحاله تأثيراً ^(٧) في كون
الاعتقاد علماً ، لم نجتزِ حصول هذه الحال ، ولا يكون اعتقاده علماً .

(١) سألت : سأل ط (٢) ذكرته : ذكر ط

(٣) فصيره : فيصيره ص

(٤ - ٥) فلان لحاله علماً : ساقطة من ص

(٥) رحمهما الله : ساقطة من ط

(٦) شيخنا : ساقطة من ط

(٧) تأثيراً : تأثير ص

وليس كذلك قولهم ، لأنهم قد جوزوا مع كونه محدثا مربوبا وقوع الحسن والقيح منه على السواء ، وفي ذلك اسقاط ما سأل عنه أولا .

(١) وأما ما ذكرته ثانيا فجوابه أن الفعل انما (١) يصير خضوعا لله تعالى (٢) وقربة الى متى قصد به وجه مخصوص (٣) ؛ ولا يصح كونه

الا من عاقل عارف بمن (٤) يخضع ويتقرب اليه (٥) ، فلذلك وجب كونه عاقلا ليصح أن يقع منه الفعل على هذا الوجه ، وذلك يقتضى

أن له حاله تأثيرا في كون الفعل بالصفة التي ذكرناها . (٦) والصبي فبن حيث لم يحصل بهذه الحال ، لم يصح منه إيقاع الفعل على وجه الخضوع

والقربة الى الله تعالى . وليس كذلك ما ذكرتموه من أن حال الفاعل يؤثر في قبج الفعل وحسنه ، لأنه لا تعلق لها به على ما قدمنا القول فيه . /

٤٣/ و

وأما ما ذكرته ثالثا ، فجوابه أنه (٦) تعالى انما استحال أن يخضع لنفسه ويمبدها ، لأن وقوع الخضوع والعبادة من جهته يستحيل ، لأنه

ممن لا يصح الانعام عليه ، ولا يصح أن يكون دون غيره فيخضع له . والواحد منا يصح كلا الأمرين عليه ، (٧) فلذلك صح منا الخضوع

والعبادة ، ولم يصح منه . فقد ثبت الوجه في تأثير حالنا في صحة الخضوع والعبادة منا وحسنه . وليس يصح ذلك فيما قالوه ، لما بيناه .

وما ذكرته رابعا فجوابه أن ارادة العقاب ونفس العقاب انما (٧) قبج

(١-١) وأما انما : وأما الفعل فانما ط

(٢) تعالى : ساقطة من ص (٣) وجه مخصوص : وجهها مخصوصا ص

(٤) بمن : بما ص (٥) اليه : به ص (٦-١) والصبي فمن حيث

فجوابه أنه : دون الصبي الذي لا عقل له . والتقديم ط

(٧-٧) فلذلك صح ونفس العقاب انما : وأما العقاب فانما ط

٢٠

منا فِعْله بنفسنا ^(١) لوجه مخصوص ، لا أنْ حالنا قد أثر فيه على ما قالوه ؛ وحسَنَ مِنْ غيرنا فعله بنا لوقوعه منه على وجه يحسُنْ عليه . والقول في ذلك عندنا كالقول في سائر المحسنات والمقبحات .

(٢) وأما ما ذكرته خامسا من مفارقة حال القاصد لحال الساهي فيما

- ٥ يقبح منه أو يحسن ، فقد بيّنا من قبل أنْ في الأفعال ما يقع على بعض الوجوه بالقصد فيقبح أو يحسن ؛ ولا يصح ذلك في الساهي فيما يقبح منه أو يحسن . فقد بيّنا من قبل أنْ في الأفعال ما يقع على بعض الوجوه بالقصد فيقبح أو يحسن ، ولا يصح ذلك في الساهي ؛ ^(٤) وبيننا أنْ حال الساهي فيه كحد القاصد . وذلك يسقط التعلق به ، ويبين مفارقتة لقولهم بأنْ كون الفاعل محدثا يقتضي قبح الفعل ^(٥) .
- ١٠

(٣) وأما ما ذكرته مِنْ بَعْدَ (٣) مِنْ أنه يحسُنْ من التقديم سبحانه

إيلام الماقل من غير رضاه ، ويقبح ذلك منا ، وأنْ حال الفاعل قد أثر في ذلك ، فبعيد / لأنْ إيلاهم من جهتنا لو وقع على الوجه الذي يقع من الله تعالى ^(٤) ، يحسُنْ . وإنما يحسن منه دوننا لأنه عالم بكنه ما يستحق عليه مِنَ الأعواض فيوصله إليهم لا محالة . وذلك لا يصح منا ؛ ولو صح لكان حالنا كحال تعالى ^(٥) فيه . ونحن نشرح هذا الكلام ^(٦) من بَعْدَ أن شاء الله .

(١) بنفسنا : بأنفسنا ط

(٢ - ٣) وأما ... الفعل : وقد تكلّمنا على الساهي فيما تقدم ط

٢٠ (٤) وضعنا هذه العبارة بين حاصرتين لأنها مكررة فيما يبدو (المحقق)

(٣ - ٤) وأما ... بعد : وأما ما ذكره سادسا ط

(٤) تعالى : عز وجل ط (٥) تعالى : ساقطة من ط (٦) الكلام : ساقطة من ط

وأما قولك من بعد أن العالم^(١) بالنبوات والشرائع يقبح منه تركها لكونه عالماً بذلك ، ولا يقبح من لا يعلمه ، فلأن العلم يقبح ذلك لا يصح إلا بعد العلم بصحة النبوات ؛ ومن لا يصح أن يعلم ذلك لا يكون ذلك لطيفا له ، فلا يصح أن يقبح منه تركه ؛ ويكون ذلك بمنزلة المكلفين إذا اختلفت شرائعهم ، فلم يحصل من هذا الكلام أن لخالهما تأثيرا في هذا الباب ، وفارق ما ذهبوا إليه .

وأما ما ذكرته : من^(٢) مفارقة حال الطاهر لحال الحائض في حسن الصلاة ، فذلك لأن^(٣) حالهما في كونه لطفاً قد اختلفت ، لما يعلمه تعالى من اختيارهما الواجب عنده أو ترك ذلك ؛ وليس كذلك ما قالوه ، لأن حدوث الفاعل لا يؤثر في فعله على وجه .

وأما ما ذكرته^(٤) : من أن حال الفاعل من حيث قد أثر في استحقاق العقاب والذم على القبيح ، ولذلك استحال من الصبي أن يستحق ذلك ، وإن وقع القبيح منه ، فذلك لأن من حق الذم أن يستحق بالقبيح إذا صح من فاعله الاحتراز منه ، وذلك لا يصح إلا مع العلم ، أو ما / يقوم مقامه ؛ وليس يصح ذلك في الصبي ، فلذلك لم يستحق الذم والعقاب على القبيح . وذلك يبين في تعلق حال الفاعل بالذم والعقاب ، لأن استحقاقهما مع كون الفاعل معذوراً يتعذر عليه التحرز منه ، لا يصح ؛ فحصل أن لكونه عالماً تعلقاً^(٥) باستحقاقهما . وليس كذلك ما قالوه .

(١) العالم : العلم ط (٢) ما ذكرته من : ساقطة من ط

(٣) فذلك لأن فلان ط (٤) ذكرته : ذكر ط

(٥) تعلقاً : تعلق ص

- وانما لم يصح أن يستحق التقديم تعالى ^(١) على القبيح لو فعله العقاب — تعالى عن ذلك — لأن استحقاق ما يستحيل فعله لا يصح ، من حيث كان حسن الشيء يتبع صحته . وإبلام التقديم تعالى ^(٢) يستحيل ، وذمه يصح ، لأن ذلك مما يحل بَعْضُ الذام ويوجد فيه ، فلذلك فارق الذم العقاب في صحة استحقاقه له ، أو فعل القبيح ، تعالى عن ذلك . وانما لا يستحق تعالى الثواب ، لأن من شرط استحقاقه على الفعل أن يكون شاقا ، وذلك يستحيل عليه في أفعاله ؛ فلذلك فارق الواحد منا فيه وإن ساواه في المدح ، لأن المدح يحل بعض المادح ، وليس من شرط صحته وصول السرور الى المدح لا محالة . ولذلك يصح منا أن نمدح الميت ، وإن استحال عليه السرور . وانما لم تعمول في استحالة استحقاقه تعالى الثواب على مثل ما ذكرناه في العقاب ، لأنه إذا صح أن نبين أن الفعل لم يقع منه تعالى على الوجه الذي يقتضى استحقاق الثواب به ، فهو أولى من الاعتماد على أن حال الفاعل تقتضى أنه لا يستحق ذلك . / وليس من شرط استحقاق العقاب بالقبيح كونه قعاً ، حتى يقال انه تعالى ^(٣) لو فعل ذلك لما صح أن يستحق به العقاب . والاعتماد في مفارقة حالنا لحاله يجب أن يكون على ما ذكرناه . وذلك يسقط السؤال الذي أورده بعد هذا الفصل ^(٤) .

(١) تعالى : سبحانه ط

(٢) تعالى : سبحانه ط

(٣) تعالى : ساقطة من ص

(٤) أورده بعد هذا الفصل : أورده ط

(*) وأما ما ذكرته : من "أن" الواحد منا تصح منه الإرادة والفعل المحكم ونفس الفعل ، لكونه معتقداً وعالماً وقادراً ومريداً فغير بعيد أن يؤثر حاله في قبج الفعل منه ، فبعيد "؛ لأن" كونه معتقداً انما (*) أثر في صحة كونه مريداً ، لا في فعله الإرادة ؛ لأنه لو صح أن يفعلها في غيره لم يمتنع ذلك منه ، وإن لم يكن معتقداً . ولو ثبت أن كونه معتقداً قد أثر في فعله الإرادة ، لم يلزم على ما قلناه ؛ لأن لكونه معتقداً تأثيراً في ذلك ، فلا يمتنع أن تصح منه الإرادة لكونه عليه ، وليس لكونه محدثاً تأثير في الفعل على وجهه .

وأما كونه عالماً ، فإنا صحّ الفعل المحكم منه لاختصاصه به ، كما أن "الفعل" انما صح لكونه قادراً لتعلقه به ، والخبر صح منه لكونه مريداً لهذا الوجه . وذلك لا يتأتى فيما ذهب إليه من تأثير كونه محدثاً مربوباً في الفعل .

(*) وأما ما ذكرته من بحث من أن "ما عليه الفاعل منا من الدواعي اذا اقتضى إيجاد مقدوره لم يمتنع أن" يؤثر حال الفاعل في قبج الفعل وحسنه فساقط ، لأن "للدواعي تأثيراً في الفعل / ؛ لأنه متى علم أو ظن ما عليه من الضرر أو له من النفع دعاه الى إيجاد الفعل أو ألجأه اليه لتعلقه به . وليس كذلك حال تعلق كونه محدثاً بقبح الفعل ؛ فإن أحدهما من الآخر ؟ (*)

وأما ما ذكرته (١) من أن "كونه كامل العقل (٢) يقتضى استحقاق الذم

(١) - (٢) : وأما قولك الواحد منا معتقداً فإنا ط

(٣) - (٤) : وأما ما ذكرته ٠٠٠ الآخر : ساقطة من ط (١) ذكرته ذكره ط

(٢) كامل العقل : عاقلاً ط

على القبيح ، وأنّ الصبي وإن علم القبيح لا يستحق ذلك ، فقد اختلف
كلام شيوخوا رحمهم الله^(١) فيه : فمنهم من يقول إنّ كلّ من علمه قبيحا
على وجه يمكنه التحرز منه ، فلا بد من أن يستحق الذم والعقاب ،
ويستحق أن يعلم الصبي قبح القبائح وإن جوّز أن يعتقدها ويظنها ، كما
يعتقد أنّ العالم لها وخالفنا^(٢) ، وأنّ لنا رسولا^(٣) لكثرة ما سمعه منا ؛
فعلى هذا القول يسقط السؤال أصلا .

ومنهم من يقول : قد يصح أن يعلم الصبي ولا يستحق العقاب ، لأن
من شرط صحته^(٤) أن يكون كامل العقل ، لأنّ من هذه حاله يعلم
كيفية التحرز منه ، ومن ليس هذه حاله^(٥) لا يعلم ذلك . فلهذه الحال
تأثير في كيفية وقوع الفعل منه ، يصح أن يستحق لكونه عليها العقاب .
وليس كذلك ما ذهبتم إليه في أنّ حال الفاعل يؤثر في قبح هذه الأفعال ،
لأنّا قد بينا أنّ ذلك لا يصح . (*) وأمّا ما ذكرته آخرنا من أنّ صاحب
الصغيرة^(٦) والتائب لا يستحق العقاب بالمعصية لاختصاصهما بهذه الحال ،
فجيد ؛ لأن من حق العقاب / أنّ يستحق على القبيح ما لم يمنع منه مانع ؛
والتوبة وكثرة الطاعة ينعمان من ذلك ، فيصير المستحق على المعصية حرا من
الثواب ، أو ساقطا أصلا . فحصل من هذه الجملة أنّ حال الفاعل لم يؤثر

٥٤ ط /

(١) رحمهم الله : ساقطة من ط

(٢) الها وخالفنا : اله وخالف ص

(٣) رسولا : رسول ص (٤) شرط صحته : شرطه ط

(٥) هذه حاله : هو بهذه الصفة ط

(٦) — (ج) — وأما ما ٠٠٠ له به : ساقطة من ط

(٦) الصغيرة : في الأصل الصغير (المحقق)

في ذلك ، وأن هناك فعلاً ^(١) أثر في الفعل لتعلقه به . وليس كذلك ما قالوه من أن كونه الفاعل محدثاً يؤثر في قبج الفعل ، لأننا قد بينا أنه لا تعلق له به (*). على أن جميع ما سأل عليه لو صح فيه ما قاله من أن حال الفاعل قد أثر في الفعل لم يصح ما قالوه ؛ وذلك لأننا قد دللنا على أن كونه الفاعل محدثاً مربوباً مملوكاً لا يصح كونه مؤثراً بدليل مبتدأ ؛ ولا يجب إذا ثبت الدليل أن حال الفاعل لا يؤثر في بعض الأمور ، أن لا يؤثر في حاله في سائر الأمور ، إذا صح ذلك بالدليل . فقد بان ^(٢) أن جميع ما سألوه غير لازم ، وأن ما اعتمدنا عليه صحيح ^(٣) .

(١) فصلاً : الأصل فعل

(*) له به : نهاية السقط من الصفحة السابقة

(٢ - ٣) أن صحيح : صحة ما اعتمدنا عليه بحمد الله ط

فصل

في أن القبيح لا يجوز أن يقيح منا لأننا منبهون عنه

أو تجاوزنا به ما حُدَّ ورسم لنا

يدل على ذلك : أنه لو قُبِّح منا الفعل للنهي عنه ^(١) ، لوجب أن يكون

- كلُّ نهى يؤثر في قُبِّح الفعل كنهيه تعالى ، وهذا يوجب قُبِّح كلِّ ما نهى ^(٢) عنه العباد ، ^(*) ويوجب فيما نهى عنه أحدهم وأمر به الآخر ، أو نهى الله تعالى عنه وأمر ^(٣) به ^(*) أن يكون قبيحا حسنا . ^(٤) / ففساد ذلك يوجب فساد ما أدى إليه ^(٥) .

٤٦ د /

وليس لأحد أن يقول : إنَّ نهيه إنما أثر في ذلك لأنه المالك الرب

- ١٠ الإله ، وليس كذلك حالكم ^(٥) . وذلك لأنَّ المؤثر في قبح الفعل ، هو نهيه دون كونه ربًّا مالكا ، لأنه لو حصل كذلك ولم يته عن الفعل لما قُبِّح ، فيجب أن يكون نهينا كنهيه . ولو جاز أن يقال إنَّ نهيه تأثيراً من هذا الوجه ، لجاز أن يقال في سائر ما فعله أنه تتعلق به الأحكام لشيء يرجع إلى أنه مالك ربٌّ ؛ فتكون الحركة من فعله متوجبةً لكون المحل متحركاً دون ما فعله نحن ؛ ^(*) ويكون العلم من فعله متوجباً لكون

(١) عنه : ساقطة من ص (٢) نهى : ينهى ص (٣) وأمر : في الأصل وأمرها ص (٤ - ٥) ويوجب فيما ... وأمر به : أو أحدهم ويوجب فيما نهى الله جل وعزَّ عنه وأمر به جل وعزَّ ط

(٤ - ٥) وفساد اليه : ساقطة من ط

- ٢٠ (٥) حالكم : حال العباد ط (٦ - ٧) ويكون ... نفعله : ساقطة من ط

العالم عالماً دون ما فعله (*) ؛ ويكون فيه موجبا لكون الفعل معصية دون نهينا . فاذا بطل ذلك أجمع بطل ما قالوه .

فان قيل : أليس نهى المالك للدار غَيْرُهُ عن دخول داره يؤثر في قبح الدخول لكونه مالكا ؟ فهلا قلتم ان نهيه تعالى يؤثر في قبح الفعل دون نهينا لهذه العلة .

قيل له : ان نهى مالك الدار انما اثر في ذلك من حيث دل من حاله على أنه غير راض بدخول غيره داره ، وأن ذلك يضر به ، ولذلك لو نهى عن دخول دار غيره ، لم يؤثر . وليس كذلك حال نهيه تعالى ، لأنه عندهم يوجب قبح الفعل ، لا أنه يدل من حال الفعل على أمر آخر يوجب قبحه .

فان قيل : أليس نهيه تعالى عن القبايح الشرعية ، وأمره بواجباتها ، قد أوجب / قبحها وحسنها ، وان لم يوجب ذلك مناقب الفعل وحسنه (١) ؟ ، فهلا صح ما ذكرناه (٢) من أن كل قبيح منا انما يقبح لنتيه ، وكل حسن فالتا يحسن لأمره وإيجابه (٣) .

قيل له : ان نهيه يدل على أن المنهى عنه فساد ، وأمره يدل على أن ما أمر به صلاح ، فهما دالتان على حال الفعلين ، لا أنهما يوجبان قبح أحدهما وحسن الآخر . وليس كذلك حكم الأمر والنهى منا ، لأن دالتهما على قبح الفعل وحسنه لا تصح ، الا أن يقعا من نبي ، فيجربان مجرى ما يقع من القديم تعالى (٤) في باب الدلالة ، (*) وليس كذلك

(*) - (١) ... نفعله : نهاية السقط من ط (١) وحسنه : ساقطة من ص

(٢) - (٢) من أن ... وإيجابه : ساقطة من ط (٣) تعالى : سبحانه ط

(٣) - (٣) وليس الدلالة : ساقطة من ص

ما ذكره من أن النهي يوجب قبحه على سبيل الدلالة (*) ؛ لأن ذلك يوجب أن نهى غيره كنهيه في هذا الباب .

- ومما يطل هذا القول أنه كان يجب أن لا يقبح الفعل ممن ليس بمنهى منا كالصبيان ، ولو لم يقبح منهم ذلك لم يحسن منا منهم من الاضرار بالناس ، كما لا يحسن منا منهم من فعل الحسن والمباح . على أنه كان يجب لو (*) نهانا التقديم تعالى عن الفعل أن يقبح منه ، لأن لفظ النهي والكرامة قد وجدا منا كوجودهما منه في أفعالنا . وكان يجب لو (*) نهى تعالى عن الايمان وعن معرفته (١) وعن شكر المنعم والانصاف ، أن يقبح كل ذلك (٢) وفي علمنا بفساد ذلك دلالة على بطلان هذا القول (٣) .
- وكان يجب لو نهى عن الشيء في وقت ، وأمر به في وقت ثان ، أن يحسن ذلك الفعل ويقبح ، بل كان يجب لو نهى عنه وأمر به في حالة واحدة أن يقبح / ويحسن ، لأنهما لا يتضادان في وقت واحد اذا وجدا في جسمين ، كما لا يتضادان في الوقتين اذا كانا في جسم واحد .

٤٧ ر /

فإن قال الكلبي منهم : هو متكلم لنفسه فلا يقبح أن يأمر أو ينهى إلا عن شيء مخصوص .

١٥

قيل له : فيجب أن لا يوصف تعالى بالقدرة على أن يأمرنا بصلاة سادة ، ونهانا عن غير ما نهانا عنه . وهذا خلاف الاجماع ، وخلاف قوله

(*) - (*) الدلالة : نهاية السقط من ص

(*) - (*) نهانا التقديم يجب لو : ساقطة من ط

٢٠

(١) ومن معرفته : ومعرفته ط

(٢ - ٢) وفي علمنا القول : وذلك فاسد ط

سبحانه ^(١) في كتابه : ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَفْلَاحٌ وَالْبَحْرُ
يَمْدُهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ ^(٢) . على أنه يلزمهم
أن يخلق أمراً ونهياً عن شيء واحد ولا يكون ذلك من صفات ذاته ، لأنه
يقدر عندهم على صيغة الأمر والنهي . وهذا يوجب لزوم الكلام لهم ، بل
يجب على قولهم أن لا يثبت الأمر ولا النهي ^(٣) ، وأن يجوزوا في أوامر
القرآن أن تكون من غير جهته تعالى ، بل يجب أن يكون كل ما أمر به
قييحاً ^(٤) ، وكل ما نهى عنه حسناً ^(٥) . وفي ذلك إبطال هذا الأصل ، لأنه
إنما يصح تعليل القبيح متى صح العلم به .

ومما يدل على بطلان قولهم ، أن النهي منه تعالى دلالة على قبح
الشيء ^(٦) ؛ والدليل يدل على الشيء على ما هو به ، لا أنه يصير على
ما هو به بالدلالة ؛ والنهي الصادر منه تعالى يجري مجرى قوله أن هذا
الفعل قبيح ، والأمر ينشئ عن مثل ما ينهى عنه قوله لن هذا الفعل
ندب أو واجب . فكما أن الخبر يدل على أن المخبر عنه ^(٧) على ما تعلق
به ، لا أنه بالخبر صار على ما هو به / ، وهو كالمعلم في هذا الباب ،
فكذلك الأمر والنهي . ألا ترى أنه لا فصل في الشاهد بين قول القائل :
إن الفعل قبيح ، وبين قوله لفاعله : لا تفعل . فكيف يقال في النهي أنه
يوجب قبح النهي عنه ، والحال فيه ^(٨) ما وصفناه .

(١) سبحانه : تعالى ط (٢) لقمان : ٢٧ (٣) ولا النهي : والنهي ط

(٤) قبيحاً : قبيح ص (٥) حسناً : حسن ص

(٦) الشيء : الفعل ط (٧) عنه : ساقطة من ص

(٨) فيه : ساقطة من ص

وبَعْد ، فلا بد لهم من القول بأنَّ تَهْنِىَ النَّبِىِّ صلى الله عليه وسلم يوجب قَبْحَ الفعل أيضا ، لئلا ما قالوه في نهيه تعالى ، فيجب عند ذلك لو نهى عما أمر الله تعالى به أَنْ يكون ذلك الفعل قبيحا حسنا .

فان قالوا انه يَحْتَسِنُ لأمر الله تعالى ، أخرجوا تَهْنِىَ صلى الله

- عليه مِنْ أَنْ يكون علة في قبحه ؛ وان قالوا : انَّ نهيه ينهى عن نهى القديم سبحانه ^(١) .

قيل لهم : اذا كان قادرا على أَنْ ينهى عما أمر به تعالى ، فما الذى يمنع من صحة ذلك منه ، وفي صحته لزوم ما قدمناه . على أَنْ الأمر لو كان كما قالوه ، لم يصح أن يعرف الآخر حسنا ولا قبحا ، لفقد علمه بالأمر والنهى ، حتى كان لا يفصل بين الإحسان والإساءة ، ولا حسن مدح المحسن وذم المئسء ، ولا حسن شكر المنعم . وهذه مكابرة تحل محل دفع الضرورات .

على أنه كان يجب متى بطل النهى الذى له قَبْحُ الفعل ، وذلك الفعل مما يبقى أن يخرج من أن يكون قبيحا اذا ^(٢) زال ما أوجب قَبْحَهُ . وهذا يوجب تغيير حال القبائح اذا بقيت . وفساد ذلك ظاهر .

- ١٥ على أنه كان يجب لو كان بالنهى قبح ، والنهى لا يعرف الا بعد كمال العقل ، أن لا / يصح لنا العلم بالتكليف ، لأنه انما يجب بالحافظ ، أو ما يقوم مقامه . وذلك يتضمن الترغيب في الحسن الواجب ^(٣) والتحذير من القبيح ، ويُسَبَّح على أَنْ استحقاق الذم على القبيح طريق استحقاق

٤٨ د /

(١) سبحانه : لامحالة من

(٢) اذا : لو ط

(٣) الواجب : ساقطة من ط

الضرر وآثاره . وكل ذلك لا يتم الا بعد تقدم ^(١) العلم بالقباح ، وهو أن ذلك مما يكمل به العقل . وفي ذلك بطلان القول بأنه يباح بالنهي .

وبدل على بطلان قولهم انه كان يجب أن لا تحسن منه تعالى الأفعال ^(٢) ، اذا كانت انما تحصل منا للأمر ^(٣) ، وذلك لا يتأتى فيه ، كما قالوا انها لا تباح منه ، لأن النهي لا يصح فيه .

فان قالوا : يحسن منه تعالى ^(٤) لوجه سوى الأمر ، لزمهم مثله في ^(٥) تجويز كون أفعاله قبيحة لوجه سوى النهي ، ولم يكن قولهم : ان أفعالنا لما قبحت لأجل النهي ، مانعا من قبح أفعاله تعالى . وانما يصح لنا القول ^(٦) بأن وجوه الحسن والقبح تختلف ^(٧) ، لأننا نجعل حال الفعل مقتضيا ^(٨) لحسنه ، وقد جعلوا قبح الفعل مقصورا على النهي فقط ، فما ألزمناهم إذن لازم .

فان قالوا يحسن من الله تعالى الفعل لاتفاء النهي فقط ^(٩) ، فيكون اتفاءؤه في أنه يقتضى حسن الفعل ، كثبوته في أنه يوجب قبحه . وكذلك هو قول في الأمر : انه متى حصل أوجب حسنه .

قيل له ^(١٠) : لا فصل بين هذا القول وبين من قال ان القبح يباح لاتفاء الأمر والنهي جميعا ، كما قلته في الحسن ، وهذا يوجب عليك قبح

- | | |
|--------------------------|--------------------------|
| (١) بعد تقدم : يتقدم ص | (٢) الأفعال : ساقطة من ص |
| (٣) للأمر : بالأمر ط | (٤) تعالى : ساقطة من ص |
| (٥) مثله في : ساقطة من ص | (٦) القول : التعلق ط |
| (٧) تختلف : لا تختلف ص | (٨) مقتضيا : مقتضية ط |
| (٩) فقط : ساقطة من ص | (١٠) له : ساقطة من ط |

كل "أفعال الله" ^(١) ، كما أوجبت بكلامك حسن كل "أفعاله" . ويجب حسن
فِعْلُ الطفل والساهي والنائم لاتقاء النهي عن ذلك . ولو حسن أفعالهم
لم يكن لنا منهم عن بعضها .

٤٨ ط /

ويجب على هذا القول لو نهى تعالى عن / الكفر ، ثم انتهى النهي في
الثاني ، أن يكون ذلك الفعل قبيحا وحسنا ، ويجب فيما نهى عنه أن يقبح
لثبوت النهي ، ويحسن لاتقاء نهى آخر من جهته كان يصح أن يفعله .
فان قالوا : انما هول في أفعال الله ^(٢) انها ليست بحسنة لاتقاء الأمر ،
كما انها لا تقبح لاتقاء النهي ، فقد خرجوا من الاجماع ، وصرحوا
بخلاف الدين ^(٣) .

- ١٠ . وبَعْدَ ، فقد يثبت أن فِعْلَ العالم بما يفعله في أنه لا بد من أن
يكون حسنا أو قبيحا ، كوجوب كون الموجود قديما أو محدثا ، فكيف
يصح أن تكون أفعاله تفضلا واحسانا ولا تكون حسنة ؛ وكيف يستحق
الشكر والمبادة على ما ليس بِحَسَنٍ . ولو جاز ذلك لجاز أن يستحق
ذلك على فِعْلٍ قبيح . وكيف يَتَّكَل في فعله انه صواب وحكمة وحق ،
ولا يقال انه حَسَنٌ . ومن أداه الباطل الى مثل هذا القول فقد بلغ
الغاية في ارتكاب الفساد ، ^(*) ويلزمه أن لا يثبت في فعله حسنة كما
لا يثبت في فعله تعالى ، بل يلزمه نهى الحسن من الأفعال أصلا . وفي نهى
ذلك نهى القبيح لتعلق ثبوت أحدهما بثبوت الآخر . وفي ذلك نهى الأفعال
وجحد الضروريات ^(*) . على أن الأمر واتقاء النهي لو أوجب حسن

٢٠ (١) أفعال الله : أفعاله ط (٢) أفعال الله : أفعاله تعالى ط
(٣) الدين : اللم ص (• - •) ويلزمه ... الضروريات : ساقطة من ط

الفعل منا ، لم يكن الفعل بأن يَحْتَسَنَ أولى من أن يجب ، وبأن يكون واجبا أولى من كونه ندبا ، لأنه ليس لهما من التأثير في هذا الباب ما يوجب اقسامه هذه الأقسام . /

٤٩٠

ومما ييطل هذا القول أنه كان يجب أن يكون الدهرى ، وسائر من يعتقد قِدَمَ الأجسام ، اذا ^(١) لم يستدل على حدوثها واثبات متحدتها ، أن لا يعلم قبح شيء من الأشياء ^(٢) ولا حسنه ، من حيث لا يعلم النهى والنهى ، والأمر والآمر ، مع كمال عقله ^(٣) . وفي فساد ذلك دلالة على بطلان هذا القول ^(٤) . وليس له أن يقول : لا يعرفون قبح ذلك ولا حسنه لأمرين ، أحدهما أنهم يعرفون ذلك ويخبرون به ^(٥) عن أنفسهم — مع كثرتهم — ^(٥) أنهم يعلمون قبح الظلم ^(٥) ، كما يخبرون بمعرفتهم ^(٦) سائر الضروريات . والثاني أنه لا فصل بين من أنكر عليهم بقبح الفعل وحسنه ، وبين من أنكر ذلك فيمن يعرف صدق النهى والأمر من جهته تعالى في الحقيقة ^(٦) على أن هذا يوجب عليه أن لا يأمن كونهم غير عالمين بشيء ألبته . ولو جوزنا ذلك فيهم لجوزنا في سائر العقلاء ، وفي هذا اللحق [بمذهب] ^(٧) السوفسطائية ^(*) .

٥

١٠

١٥

(١) اذا : اذا ط (٢) من الأشياء : ساقطة من ط

(٣-٣) وفي ٠٠٠٠ القول : وذلك فاسد ط

(٤) يعرفون ذلك ويخبرون به : ويتخبرون ص

(٥-٥) أنهم ٠٠٠٠ الظلم : ساقطة من ط

(٦) بمعرفتهم : يعرفون ط

٢٠

(*)-*) على أن ٠٠٠ السوفسطائية : ساقطة من ط

(٧) بمذهب : مطموسة في ص ويتنصيصها السياق (المحقق)

فان قال ^(١) : انهم يعرفون قبح ذلك وحسنه ، ويعرفون الأمر والنهي ضرورة ، لكنهم يذغمون معرفة ذلك .

قيل له ^(٢) : لا يصح مع كثرتهم دفع ما يعلمونه باضطرار ، لما فيه من ارتكاب الجهالات ؛ ولأن العلم بقبح الأمر والنهي ضرورة يقتضى العلم بالله تعالى ^(٣) باضطرار ، وذلك لا يصح مع اثبات التكليف .

فان قال ^(٤) : انما يستبجحون الظلم والكذب اذا لم يعلموا النهى ، لشبهة ^(٥) وظن ، كاستحسان أهل الهند قتل أنفسهم ، والخوارج قتل من خالفهم .

٤٩ ذ/

قيل . له ^(٦) : لو صح ذلك ، لصح القول بأن من عرف النهى انما يعرف قبح الأشياء على هذا الوجه ؛ وفي هذا هي الاستبجح في الحقيقة . ولا فرق بين هذا القول ، وبين من قال بمثله في كل شيء عرفه العقلاء واركب أنه ليس بعلم ، لكنه ^(٧) ظن وحسبان . وان هم قالوا انهم يستبجحون ذلك كاستبجحهم للصور الشنية ، لزمهم مثل ذلك فيمن يعرف النهى أيضا ، وفي كل أحد . ^(٨) وما يبناء من الفرق بين القبيحين يستقط هذا القول ^(٩) .

فان قال ^(٩) : انهم يعرفون قبح الظلم والكذب ، وان لم يعرفوا الأمر والنهي الموجبين لحسن الشيء وقبحه كما يتعلم المتحرك متحركا ، والعالم

(١) قال : قالوا ط (٢) له : ساقطة من ط (٣) تعالى : عز وجل ط

(٤) قال : قالوا ط (٥) لشبهة : لشبهه ص (٦) له : ساقطة من ط

(٧) لكنه : لكن ص (٨ - ٨) وما القول : ساقطة من ط

(٩) قال : قالوا ط

عالماً ، وإن لم يتعلم العلم والحركة ، وكما يعلم الموجود موجوداً ^(١) ، وإن لم يعلم موجد له .

قيل له ^(٢) : إنما صح ذلك عندنا ، لأنَّ للعالم والمتحرك والموجود أحوالاً ^(٣) يختص بها ، وليس العلم بكونها ^(٤) عليها علماً ^(٥) بالحركة والعلم والموجد . وأنت تقول : إنَّ ^(٦) كونه قبيحاً ليس بأكثر من أنه منهي عنه ، ولا تحصل ^(٧) له صفة تنبئ عن قبحه سوى النهى ، لأنك

لو قلت ذلك ، لزمك متى حصل على تلك الصفة الحكم بقبحه من فعل أى فاعل كان ، فينتقض ما ثبت عليه كلامك . فيجب أن لا تجوز أن نعلم قبح الشيء إلا مع العلم بالنهى . يبين ذلك أنَّ النهى إذا اقتضى قبح

الشرعيات على جهة الدلالة لم يصح العلم بقبحها ، إلا بعد العلم بالنهى ؛

فاذا / كان النهى عندهم موجباً لقبح القبيح ، فبأن لا يصح العلم بقبحه مع الجهل بالنهى أو لى . ولذلك قلنا : أنه لا يتعلم الظلم قبيحاً إلا من علمه ظلماً ؛ وكذلك فى سائر جهات القبح . وذلك مما يلزمهم القول به ، لأنهم يقولون : إنَّ كلَّ من علم كونه القديم مالكا ربا علم حسن أفعاله .

وهذه الدلالة توجب أن العلم بالنهى والناهى من كمال العقل ، كما أن العلم بالقبايح من كمال العقل . وإنما قلنا أنه من كمال العقل ، لأن ورود الحاطر والتكليف يفتقر إليه ، ولا يحصل الخوف من ترك النظر ^(٨)

(١) موجوداً : ساقطة من ط (٢) له : لهم ط (٣) أحوالاً : أحوال ص

(٤) بكونها : بكونه ص (٥) علماً : علم ص

(٦) إن : ساقطة من ط (٧) تحصل : تجعل ص

(٨) كل : ساقطة من ط (٩) النظر : ساقطة من ط

الا بعده ، ولا يصح نقى القبائح عن الله تعالى الا بعد العلم بها . ولهذا قلنا ان " مَنْ قال في الأشياء انها قبيح للنهى ، وفي المحسنات انها تحسن للأمر ، أنه لا نأمن أن كل شئ أمر تعالى به فهو قبيح ، وكل ما نهى عنه فهو يحسن " ، لأنه لا سبيل له الى أن يعترف كون القديم تعالى ^(١) حكيماً مع تجويزه القبائح عليه .

- ومما يدل على بطلان هذا القول : أننا قد علمنا أن الكامل العقل لا بد في أفعاله من أن يكون له فعلها أو لا يكون له ذلك . والعلم بذلك ضرورى ؛ وإن لم يكن له فعلها فهي قبيحة ، وإن كان له فعلها فهي حسنة . فإذا صح ذلك لم يخل من أن يكون علماً بأنه يقبح منه فعل ما ليس له فعله ، أو غير عالم ؛ فإن كان / غير عالم فقد خلا فعله من أن يكون قبيحاً أو حسناً ؛ وإن كان علماً بذلك لم يخل من أن يعلم قبح الظلم والكذب ، وإن لم يعلم النهى أو لا بد من أن يعلمه ؛ فإن كان يعلم قبحهما وإن لم يعلم النهى ، فقد ثبت أنهما يقبحان لا للنهى ، لأننا ^(٢) قد بينا أن وجه قبح الفعل يجب أن يعلم حتى يعلم قبحه ؛ وإن كان يعلم النهى لا محالة فلا يخلو من أن يعلم ذلك باضطرار أو استدلال . وكونه ضرورياً يوجب تساوى العقلاء فيه ، وأن لا يتأتى منا النظر فتعلمه . وإن كان باكتساب يعرف النهى ، فيجب أن لا يعرف ^(٣) قبح شئ ولا حسنه إذا لم نستدل ، كما نقوله في السمعيات ، بل كان يجب أن لا يقبح منه شئ ألبتة ، لأنه لا سبيل له في ابتداء كمال عقله الى الاستدلال على الأمر

والنهي ، لأنه يجب أن يعرف القديم سبحانه ^(١) أولاً ليصح أن يعرف الأمر والنهي ، كما يجب أن يعرف النبوات ، ثم يعرف حُسن الأفعال الشرعية أو قبحها . وليس ذلك من قولنا أن الطفل قد يقبح منه الفعل وإن لم يعرف القديم تعالى ^(٢) بمسبيل ، لأن ذلك إنما صح من حيث لا يتعلق قبح الفعل عندنا والنهي على وجه .

على أن الكتاب يشهد بصحة ما ذكرناه ، لأنه قال سبحانه ^(٣) : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ » ^(٤) فأثبتهما كذلك قبل الأمر وقال تعالى ^(٥) : « وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ » ^(٦) فأثبتهما كذلك قبل النهي .

ولا خلاف بين الأمة أنه تعالى نهى عن / القبائح وأمر بالمحسّنات . وعلى قولهم يجب أن يكون أمراً بما ليس بحسن ، ونهاياً عما ليس بقبيح ، وإن كان يحسن ويقبح عند الأمر والنهي . فقد صح بهذه الجملة سقوط قولهم ^(٧) من كل وجه ^(٨) .

والكلام في إبطال قولهم أن الفعل إنما يجب علينا بإيجابه ، ويصير مباحاً بإباحته ، كالقول فيما ذكرناه .

وقولهم أن الفعل يقبح منا للحظر يستلزم بما قدمناه ، إذا رجموا بالحظر إلى النهي ، وكذلك أن قالوا أنه يقبح لأنه قد حرم علينا .

فأما قولهم أن علة قبحه منا أننا تجاوزنا ما حُدِّدَ لنا ورسم ، فانه

(١) سبحانه : تعالى ط (٢) تعالى : ساقطة من ط

(٣) سبحانه : تعالى ط (٤) النحل : ٩٠

(٥) تعالى : ساقطة من ص (٦) النحل : ٩٠

(٧) - (٨) من كل وجه : ساقطة من ط

يبتل بما قدمناه ، لأنّ مرجع ذلك الى معنى الأمر أو النهى ، لأنّ الحد
 بهما بعيد^(١) ، وسائر ما قدمناه يسقط ذلك ، ويوجب أن لا يحسن منه
 جل وعز^(٢) شيء ، لأنه ليس فوقه حادثة ولا راسم ، بل يوجب أنه يقبح
 منه الفعل اذا حدث له ورسم^(٣) بمثل ما يحد به^(٤) لغيره .
 فان قال : أريد بذلك أنه ترك ما أمر به لا أنه فعل ما نهى عنه ،
 فلا يلزمني ما قدمناه .
 قيل له : اذا علقت ذلك بالأمر ، فسائر ما قدمناه لازم لك .
 وهذه الجملة كافية^(٥) في هذا الباب^(٥) .

(١) بعيد : يعترف ص

(٢) جل وعز : تعالى ط

(٣) ورسم : الشيء ط

(٤) يحد به : يحد ط

(٥ - ٥) في هذا الباب : ان شاء الله ط

فصل

في إبطال قولهم إن أفعاله تعالى تحسن

لكونه ربا مالكا أمرا ناهيا ناصبا للدلالة متضلا

٥١/ اعلم أن قولهم انه يحسن الفعل منه لأنه مالك أن أرادوا به أنه /
 قادر على الفعل والتصرف ^(١) فيه ، فيجب حسن كل ما يقدر عليه ،
 وكل ما يقدر عليه ^(٢) ؛ وذلك باطل لأن القبايح كالمحسنات في أثا تقدر
 عليها ، ويقدر تعالى ^(٣) عليها ، وأن كان تعالى ^(٤) منزها عن فعلها .
 فان قالوا : انه تعالى منعنا عن فعل القبيح فصرتا غير مالكين له ، كما
 لا نملك مال غيرنا للنمى ؛ والقديم جل وعز ^(٥) لا يجوز أن يكون
 ممنوعا . ١٠

فهذا يبطل من وجوه : منها أنه يجب أن لا يحسن منه تعالى المنع
 لنا ، وأن يكون وجوده كعدمه ، إذ لا يخرجنا من كوننا قادرين مالكين .
 وإذ ^(٦) فيه إيجاب منه إيانا عن الحسن ، لأنه إنما حسن من حيث كنا
 قادرين ، فكيف يصح أن يمنعنا ، ونحن بهذه الصفة .

١٥ ومنها أنه لو ثبت المنع من الله تعالى وحسن ، لم يجب أن ينجح
 منا ، لأن العلة التي لها حسن منا هو الملك ، وهو باق لنا كما كان ،

(١) والتصرف : أو التصرف ط (٢) وكل ما يقدر عليه : ساقطة
 من ط (٣) تعالى : ساقطة من ص (٤) تعالى : سببانه ط
 (٥) جل وعز : تعالى ط (٦) وإذ : فاذ ص

بل يجب أن كان المنع علته لقبحه أن يكون قبيحا للمنع ، وحسنا من حيث كنا مالكيين .

ومنها أنه يجب اذا منعنا الله ^(١) تعالى بالنهي والكرهه أن يقبح منه مثل ما يقبح منا .

- ٥ فان قال : انه تعالى اذا منع أثر منعه ، كما أن رب الدار اذا أذن في دخول داره ^(٢) أثر أذنه في الإباحة ، ولو مسح أثر منعه . ولو أن غيره منعه من دخول داره لم يؤثر ، فكذلك منكم له لا يؤثر ، اذ القديم تعالى في عباده ، كرب الدار في داره .

قيل له : أن اذن صاحب الدار اما ^(٣) أثر في الإباحة ، لأن حال

- ١٠ دخول الدار بغير اذنه ، فصار حسنا / من حيث كان له فيه نفع يعادل ما عليه بدخوله من الضرر ؛ واذن غيرته بخلافه . وليس كذلك منع القديم تعالى ^(٤) ؛ لأن ما منعنا منه هو ظلم وكذب ، وما منعناه منه ^(٥) بهذه الصفة أيضا ، فتأثير منعه لنا ^(٦) ، كتأثير منعنا له . فان قبح ذلك منا لثمة والحال هذه ، فيجب أن يقبح منا لمنعنا .

- ١٥ وان قال : أريد بقولي : « انه مالك » أنه قادر غير ممنوع ، بقوله : « غير ممنوع » ^(٧) ، فلا يخلو من أن يريد غير ممنوع عن الفعل لقبحه أو للنهي ؛ فان قال لقبحه ، صار كأنه قال انه يحسن الفعل منه لأنه

(١) الله : ساقطة من ط

(٢) دخول داره - دخولها ط (٣) انما : ساقطة من ص

(٤) تعالى : ساقطة من ص (٥) منه : ساقطة من ط ٢٠

(٦) لنا : ساقطة من ط (٧) بقوله غير ممنوع : ساقطة من ص

حسن"، ولاتقاء التصح عنه ؛ وإن قال غير ممنوع بالنهي ، فقد يرجع تعليقه إلى أنه يحسن منه من حيث لم يكن فوقه ناه . وقد بينا قسداً ذلك . ومما يستقطه أن " كونه غير منهي باقراده يوجب حسنه ، فلا وجنه " لذكر كونه مالكا . على أن " ما قدمناه من أن " جال الفاعل لا يؤثر في فعله يبطل هذا القول .

فإن قال : أعني بقولي : « لأنه مالك » أن الفعل يحسن منه ، أو له فعله ، أو لا يقيح منه .

قيل له : فهذا تعليل منك للشيء بنفسه ؛ وهذا لا يصح .

على أنه يقال لهم : لم قلتم أنه من حيث كان مالكا حسن منه ذلك ؟ فإن قالوا : لأنه لما فارقنا فيما له قبح منا الفعل ، وهو أننا مملوكون وحصل مالكا ، حسن منه الفعل .

قيل لهم ^(١) : قد بينا أن الفعل لم يقيح منا لكوننا مملوكين ، وفي ذلك إسقاط ما ذكرتم .

وبعد ، فكيف يجب من حيث فارقنا في / هذا الوجه أن يحسن منه تعالى ^(٢) ، لو سلمتم لكم ذلك ^(٣) في الشاهد ، وهل ذلك إلا دعوى منكم ؛ وما ^(٤) أنكرتم ممن قلب ما ذكرتموه فقال : إذا حسن منا الفعل مع كوننا مملوكين ، فيجب أن يقيح منه الفعل مع كونه مالكا ، أو من حيث كان مالكا بالضد مما قلتموه ؟

على أن ما قالوه يوجب أن يقيح منا كل فعل من حيث فارقنا فيما له

(١) لهم : ساقطة من ط . (٢) اتصال : ساقطة من ص .

(٣) ذلك : ساقطة من ط . (٤) وما : فما ط .

حسن منه كل فعل ، ويجب أن يكون الشيء الواحد يحسن منه (*) من حيث كنا مالكين ، ويقبح (*) من حيث كنا مملوكين ، وذلك يبطل قولهم في الأصل ، لأننا لم نشاركه تعالى في كونه مالكا ، لأنه (١) يملك كما نملك ، وأن ملكنا الشيء من جهته ، وملكته لذاته .

فإن قالوا : انما قلنا انه من حيث كان مالكا يحسن منه الفعل ، لأنه يستحيل أن يملك الشيء ، ويقبح منه فعله .

قيل له (٢) : هذه (٣) دعوى منك لا دليل عليها (٤) يصحها ، فيجب سقوطها . وما أنكرت أن أكثر ما يملكه بمعنى أنه يقدر عليه يقبح منه فعله ، فمن أين أن ملكه الشيء (٥) يحيل قبح فعله من جهته .

فإن قالوا : انما قلنا تحسن أفعاله من حيث كان مالكا ، لأن الواحد منا في الشاهد يحسن منه الفعل فيما ملكه .

قيل لهم : بينوا أولا أن الواحد منا يملك الدار وسائر ما يضاف إليه ، وكيف يملك ذلك وهي أجسام لا يقدر عليها ؟ وانما يقال انه يملكها مجازا ، ويراد (٦) به يملك الفعل فيها ، فكيف يصح لك (٧) رد الغائب المالك في الحقيقة الى الشاهد .

١٥

فإن قلت (٨) : انما ركزت ذلك الى ما يملكه / من الفعل فيها .

٥٣ د /

قيل لك (٩) : فقد خرجت من أن ترد المسألة الى ملك الواحد

(ج - هـ) من حيث كنا مالكين ويقبح : ساقطة من ص (١) لأنه : لأن ط

(٢) له : له ساقطة من ط (٣) هذه : هذا ص (٤) عليها : ساقطة من ص

(٥) الشيء : للشيء ط (٦) ويراد : أو يراد ط

٢٠

(٧) لك : ساقطة من ص (٨) قلت : قال ط

(٩) لك : ساقطة من ط

منا لعبدہ ودارہ ؛ وانما قلت : انه يملك فعله في ذلك ، فأتت بين أمرين :
بين أن تريد بملكه ^(١) فعله فيها أنه يقدر عليها ، فلا يصح لك رد الغائب
اليه ، لأنه ليس كل ما يقدر من الفعل فيها يحسن ، بل قد ^(٢) يقبح ،
كما قد يحسن ^(٣) مع تساويهما في أنه يقدر ويملك ، فيجب أن نقول مثله
في أفعال القديم ؛ أو نقول : « يملك فعله » بمعنى يحسن فعله فيها ؛ وليس
الأمر كذلك ، لأن في أفعاله ما يقبح فيها .

فإن قالوا : إذا صح أن مالك العبد يحسن منه استخدامه لكونه مالكا ،
فيجب أن تحسن أفعال القديم سبحانه ^(٤) من حيث كان مالكا .

قيل لهم : أما علمتم من قولنا أن خدمة العبد لا تحسن عقلا ، وكلامنا
ممكّن في العقليات ، فكيف يصح لكم الاستشهاد به ؟

وبعد ، فإنما حسن استخدامنا لهم ، لأنه تعالى يضمن ^(٥) لهم عليه
عوضا ، كقولنا في ذبح البهائم ، لا من حيث ملكناه . ولذلك يقبح منا
قتلهم ، وتقطيع أوصالهم . ونحذ قول : انه يحسن منه تعالى ما حل هذا
المحل ، ولذلك يحسن منا استخدام من لا يملكه ممن يلي أمره
أو يستأجره ، لما يحصل لهما من النفع . وكل ذلك ينظر ما تعمدونه .

فإن قالوا : أن القديم تعالى ^(٦) مالك لهذه الدار أجمع ، فله أن
يتصرف فيها بأنواع التصرف ، والواحد منا انما يملك ما ملكه الله تعالى ^(٧) ،
فلا يحسن منه التصرف بأنواع التصرف ^(٨) إلا باذن / كنفس التسليك .

ط ٥٣/

(١) بملكه : يملك ط (٢) بل قد : ما ط (٣) يحسن : ب منا ط

(٤) سبحانه : تعالى ط (٥) يضمن : ضمير ط (٦) تعالى : ساقطة من ص

(٧) تعالى : ساقطة من ص (٨) بأنواع التصرف : ساقطة من ص

قيل له : ان رجعت بالملك الى القدرة ، فحالنا في ذلك كحال تعالى ،
فيجب أن يحسن منا كل شيء تقدر عليه كما يحسن منه .

وان قلت : انه ملك لا بتملك أحد ، وليس كذلك نحن .

قيل لك : هذا يطل ردك الغائب الى الشاهد ، فمن أين لك أنه من

حيث كان مالكا ، فله فعل كل شيء في ملكه .

على أن ما بيناه من أن الظلم والكذب ليس لنا فعلهما لقبهما ، يوجب

قبهما في كل أحد ، ويوجب أن لا تؤثر القدرة والملك في حسنهما . ويجب

على هذا القول أن يحسن منه تعالى ^(١) تمذيب الأنبياء ، وإثابة القرائنة ،

وأمر الجمادات ^(٢) والموات وتكليفهما ، وأن لا يأمنوا أن يكون قد فعل

ذلك ^(٣) في بعض الأوقات ، لأن دفعهم ذلك لا يصح بكتاب أو سنة

أو إجماع ، من حيث كان تستشكهم بكل ذلك لا يمكن . ويجب أن

لا يأمنوا أن يكون قد كلف الملائكة قتل الأعيان ، والجمع بين

الضدين ^(٤) وأن يعذبهم ^(٥) اذا لم يفعلوا ذلك . ^(٦) ويجب عليهم تجويز

اظهار المعجزات على الكذابين ، وأن لا يدل العلم على صدقهم ، وأن

لا يوصف بالقدرة على أن يدل على النبوات . وأن يجوزوا الكذب على

القديم سبحانه ، وأن يعذب كل من أطاعه ^(٧) ، وأن لا يؤمن أن يكون

(١) تعالى : ساقطة من ط

(٢) الجمادات : الجساد ط

(٣) ذلك : ساقطة من ص

(٤) الضدين : الأضداد ط

(٥) وأن يعذبهم : ويمذبهم ص

(٦ - ٧) ويجب أطاعه : ساقطة من ط

كل ما أمر به باطلا ، وكل ما نهى عنه حقا ؛ كل ذلك لأنه مآلك . فقد
ثبت بهذه الجملة بطلان تعلقهم بهذه الوجوه ^(١) ؛ وما الزمناهم آخرها
انما اختصرناه ، لأن شرحه يجيء فيما بعد ^(١) .

(١ - ١) : وما الزمناهم بعد : وسيأتي شرح ذلك فيما بعد ان شاء
الله تعالى .

فصل

في أن ما أوجب قبح القبيح وحسن الحسن

لا يصح أن يحصل ولا يوجب ذلك

(١) وأنه لا يختلف باختلاف الفاعلين (١)

- ٥ اعلم أن ما يقتضي قبح القبيح من كون القول كذبا ، والألم ظلما ، يجري في أنه يجب أن يقتضي ذلك مجرى الملل الموجبة . فكما يستحيل حصول العلة ، ولا يوجب موجبا ، كذلك يستحيل حصول وجه القبح ولا يوجب كون الفعل قبيحا . يبين ذلك أن تجويز حصوله من غير أن يوجب كون القبيح قبيحا ، يوجب اخراجه من أن يكون موجبا للقبح ، كما أن تجويز حصول الدلالة من غير حصول المدلول ، يوجب خروجها (٢) من كونها (٣) دلالة . وكذلك القول في سائر وجوه القبح .
- (٤) وقد قال شيخنا أبو هاشم رحمه الله (٤) : لو جَوُزْنَا أن يَقْبَحَ (٥) القبيح من العالم بقبحه ، ولا يستحق مع ذلك ذما ، لأدى إلى أن لا يستحق عليه الذم على وجه من الوجوه ، لأن ما أوجب استحقاقه قد حصل ، والاستحقاق زائل . وكذلك القول فيما قدمناه في وجوه القبح ، أن في جواز حصوله ، ولا يكون قبيحا ، اخراجه له من كونه وجها للقبح . وإنما يصح خلاف ما ذكرناه فيما يتعلق باختيار مختار .

(١ - ١) وأنه ... الفاعلين : ساقطة من ط

(٢) خروجها : خروجه من (٣) كونها : كونه من

(٤ - ٤) وقد ... الله : ساقطة من ط (٥) يقبح : يقع من

- فأما الأحكام التي تجرى مجرى الأمور الموجبة ، فلا يصح فيها الاختصاص . ولا فصل فيما ذكرناه بين الأفعال الشرعية والعقلية ، وإن كانا يفترقان في أن الشرعى تختلف حاله بحسب اختلاف^(١) أحوال المتعبد ، وما / تؤدي إليه أحوالهم من المصالح ؛ والعقلى بخلافه . وهما وإن اختلفا في ذلك فعالهما سواء في أن ما أوجب قبح القبيح منهما لا يصح حصوله إلا ويوجب ذلك . يبين ما قلناه أن كل شيء حصل له حكم لوقوعه على وجه ، وجب له ذلك^(٢) متى وقع على ذلك الوجه . ألا ترى أن العلم لما كان علماً لوقوعه على وجه ، وجب كونه كذلك متى حصل الوجه الذى له كان علماً ؟ وكذلك القول فيما له يصير الخبر خبراً . ولذلك قلنا أن ما أوجب حكماً لوقوعه على وجه ، فهو بمنزلة ما استحق الحكم لعله في أن حال حصول الحكم حال حصول الوجه الذى له حصل ، كذلك إذا صح عليه ذلك الحكم . وقد بينا من قبل أن كون القول كذباً يقتضى قبحه ، وإن كان راجعاً الى جملة الحروف ، وأن ذلك لا يمتنع فيه ، وإن كان القبح يتعلق بكل جزء من أجزائه .
- فإن قيل : أليس الذى لأجله يصير اعتقاد الناظر علماً وقوعه عن نظر ، والنظر يتقدم حصوله فيها ، فهلا يثبت بذلك فساد ما قدمتموه ؟
- قيل له : قد قيل أن الذى له صار ذلك^(٣) علماً ، هو علمه بالدليل أنه دليل ، لا النظر ، وإن كان لا يصير علماً بذلك إلا بالنظر . وكذلك ما يفعله من العلم ، في حال اتباهه وجه كونه علماً ، ذكره لكيفية استدلاله ،
- (١) اختلاف : ساقطة من ط (٢) ذلك : ساقطة من ط (٣) ذلك : ساقطة من ط

وذلك يصاحب كونه علماً . والصحيح أنه صار كذلك للنظر ، لكنه لما استحال مجامعته له ، أثّر فيه وإن / تقدم ؛ وإنما رجحنا هذا القول لأن العلم يكون الدليل ذليلاً ، هو العلم بالمدلول ، ولا يصح أن تجعل الشيء وجهاً لنفسه

فإن قيل : فيجب أن يحيلوا خروجه من أن يكون على ذلك الوجه ، إذا حصل عليه (١) لا محالة
قيل له (٢) : لا يجب إحالته (٣) كما لا يجب استحالة خروج المعلول من أن توجد العلة فيه .

فإن قيل : فجزوا خروج الصبن والتبيخ من أن يكونا كذلك ، بأن يخرجنا عن الوجه الذي لوقوعهما عليه (٤) صاراً كذلك .

قيل له : هذا غير واجب (٥) ، لأن كونه قبيحاً يتبع حدوثه ، فلا يصح كونه قبيحاً في حال البقاء . وإذا قيل فيه انه قبيح في حال بقاءه ، فالمراد بذلك أنه حدث منه على وجه لم يكن لنا إيجاده عليه ، فلذلك لا يجوز خروجه من كونه قبيحاً ، لأن وجه التصح إذا حصل في حيال حدوثه ، فلا اعتبار بما يعمده . وهذا الأصل يوجب في التقليد إذا قارنه العلم ، أن يكون قبيحاً كما كان ، ولا يبعد أن يقال انه لا يصير علماً ، وإنما يحصل المقلد ساكن النفس لوجود ما قارنه من العلم ، سيما إذا قيل : أن العلم لا يقع الا حسناً ؛ فأما إذا قيل بجواز وقوعه علماً — وهو قبيح —

(١) عليه : عليها ص (٢) له : ساقطة من ط

(٣) إحالته : ذلك ط . . (٤) عليه : غليهما ص

(٥) غير واجب : يلزم ط

فالقول بأنه يصير علماً ، وإن كان قبيحاً كما كان ، يصح ؛ ولا يعترض هذا الأصل .

فإن قيل : أفيجوز خروج العلم من كونه علماً بزوال الوجه الذي له كان علماً ؟

٥ قيل له : الأقرب أنه لا يخرج من كونه علماً على وجه ، وإن تغيّر الوجه الذي له صار كذلك / . ولذلك ثبتت العلوم في قلوبنا على كل حال ، مالم يوجد ما ينفىها ، وإن تغير ما له صارت كذلك . فإما الحركة فإما جاز خروجها عن كونها حركة ، لأن الوجه الذي له صارت كذلك يرجع إلى محلها دونها ، ففارق حالتها حال وجهه الحسن والقبح التي تختصها . ١٠

فإن قيل : هلا جوزتم كون الظلم ظلماً ، وإن حسن ، إذا وقع من القديم تعالى (٢) ، وإن وقع منه على الوجه الذي لوقوعه عليه صار قبيحاً منا لما يختص به الأحوال .

١٥ قيل له : قد بينّا من قبل فساد ذلك ، وإن أحوال القاعل لا تؤثر في ذلك إذا لم يتغير حال الفعل . ولو جاز هذا القول لقائله ، لجاز أن يقال إن الظلم يقع من الأنبياء ، أو الملائكة (٣) ، ولا يقبح منهم كقبحه منا ، لِمَا تختص به من الأحوال . ولجاز أن يقال إن العلل الموجبة للأحكام قد تحصل من فعله تعالى ، ولا يوجب ذلك لما تختص به ؛ وهذا في غاية السقوط .

(١) التي : التي من (٢) تعالى : سبحانه ط

(٣) الملائكة : عليهم السلام ط

ولا فصل بين مَنْ قال ذلك ، وبين مَنْ جوَّز أن يقع منه الاحسان والتفضل ، ولا يكون حسناً لما يختص به ، وإن كان ذلك يحسن منا .
وقد بينا أن الواحد منا انما صح أن يستحق العقاب على القبيح دون التقديم سبحانه ، لأن ما أوجب استحقاقه لذلك يختص به دونه ، وما أوجب قبح القبيح قد حصل في فعله كمحصله في فعلنا ، فيجب القضاء بقبحه . ٥
وانما يجوز وقوع مثل ^(١) المعجز عند زوال التكليف ، ولا يدل على النبوة ، لأن الوجه / الذى له يدل عليها حصول انتقاض العادة به على وجه يقتضى تصديق المدعى للنبوة ، وذلك لا يتأتى الا عند حصول العادات التى يتأتى فيها الانتقاض . فأمّا اذا زال ذلك ، وانتفت الدعوى للنبوة ، فلم تحصل على الوجه الذى يدل على النبوة . فلذلك جوَّزنا وجوده غير ١٠
دال على ذلك ، وقصصنا بينه وبين ما قدمناه من وجوه القبح .

(١) وقوع مثل : مثل وقوع ط

فصل

في أن القديم سبحانه قادر على ما لو فعله

لكان ظلما قبيحا وما يتصل بذلك

حكيم عن النظام والأسوارى والجاحظ أن وصفه تعالى ^(١) بالقدرة
على الظلم والكذب وترك الأصلح محال ، وإن كان يقدر من أمثال الأصلح
والحسن على ما لا نهاية له .

قالوا : لأن ذلك يوجب النقص والحاجة ، وذلك يستحيل عليه تعالى ؛
فما أوجب ذلك من فعل الظلم يجب استحالة . وإلى ذلك ذهب أكثر
المجبرة ، والحنثو ، والمترجئة ، والروافض ؛ وفيهم من ارتكب
القول بأنه تعالى لا يوصف بالقدرة على أن يفعل خلاف ما عليم أنه يفعله .
وقد حكى عن أبي ^(٢) على الأسوارى أنه قال : إذا قترن القول بأنه
جل وعز ^(٣) عالم بأنه لا يكون مع القول بأنه يقدر على تكوينه ،
كان ذلك محالا متناقضا . فاذا أفترد كل قول من هذين عن صاحبه ،
صح الكلام .

وقال عبّاد ^(٤) أن ما عليم / الله أنه يكون ، يقدر تعالى على تكوينه ، ١٥

(١) تعالى : ساقطة من ط

(٢) أبي : ساقطة من ط

(٣) جل وعز : تعالى ط

(٤) هو عباد بن سليمان العمري ، كان من أصحاب هشام الفوطي ، وله

مناظرات دارت بينه وبين ابن كلاب (المحقق) ٢٠

ولا يقال يقدر على أن لا يتكبر^(١) ، وما نعلم أنه لا يكون ، لا يتقار
يقدر على^(٢) أن يكونه ، وإن قيل أنه يقدر عليه .

والذى يذهب اليه شيوخنا^(٣) أبو الهذيل وأكثر أصحابه ، وأبو على ،
وأبو هاشم رحمهم الله^(٤) أنه تعالى^(٥) يوصف بالقدرة على ما لو فعله
لكان ظلما وكذبا ، وإن كان تعالى^(٦) لا يفعل ذلك لعلمه بقبحه
وباستغناؤه^(٧) عن فعله . وكذلك قولهم^(٨) في القدرة على ما عليم أنه
لا يكون ، لكنه حكى عن أبي الهذيل أنه قال : يستحيل أن يتفعل^(٩) الظلم
وإن كان قادرا عليه ؛ وذلك بعيد متناقض .

وحكى عن يشر بن المتمر أنه قال : انه تعالى وإن كان قادرا على
تذيب الطفل ، فلو عذبه لكان بالغا كافرا مستحقا للعذاب . وقال غيره :
إن ذلك غير واجب .

وحكى عن أبي موسى أنه قال : لو ظلم — تعالى عن ذلك^(١٠) — مع
وجود الدلائل على أنه لا يظلم ، لدلت اذ ذاك على أنه يظلم ، والظلم
لا يوجب الحدث ، كما أن العدل لا يوجبه .

وقال أبو جعفر الاسكافي رحمه الله^(١١) : أنه تعالى وإن قدر على فعل
الظلم ، والأجسام^(١٢) بما فيها تدل على أنه لا يظلم ، فلو وقع منه الظلم
لكانت الأجسام معراة من العقول التى دلت بأنفسها على أنه لا يظلم .

(١) عل : ساقطة من ص

(٢) شيوخنا : ساقطة من ص (٣) رحمهم الله : ساقطة من ط

(٤) تعالى : عن وجل ط (٥) تعالى : سبحانه ط (٦) وباستغناؤه :

واستغناؤه ط (٧) قولهم : قوله ص (٨) تعالى عن ذلك : الله سبحانه ط

(٩) رحمه الله : ساقطة من ط (١٠) والأجسام : بالأجسام ط

ومنهم من قال : لو وقع الظلم لكانت العقول بها لها ، وكانت الأدلة غير هذه الأشياء الدالة في هذا الوقت ، وعلى خلاف هياتها . وسنذكر ما يقوله شيوخنا رحمهم الله ^(١) في هذا الفصل الأخير بعد أن ندل على أنه / تعالى قادر* على ما لو فعله لكان ظلما ^(٢) .

٥٧/ و

والذى يدل على ما قلناه : أن* القبيح من الأكوان والكلام وغيرهما هو مثل الحسن في الجنس ، لأن* القبيح بكونه قبيحا لا يخالف الحسن . وقد بينا ذلك من قبل . فاذا صح* ذلك فيجب أن* يكون القادر على الحسن قادرا* على القبيح ، كما أن* القادر على الحسن يقدر على الحسن من جنسه ؛ لأنه ليس للحسن والقبيح تأثير* في الوجه الذى يتناوله قدرة القادر ، لأن* القادر انما يقدر على ايجاد الجنس . بين ذلك أن* حكم القادرين لا يختلف اذا قدروا على الجنس ، فلا يصح أن يختص بعضهم بالقدرة على القبيح منه دون الحسن ، ^(٣) كما لا يختص بعضهم بالقدرة على الخروج ^(٤) عن ^(٥) واحد دون آخر ، والكون في محل ^(٦) دون غيره ، ^(٧) وفعل الألم في جسم دون غيره ^(٨) . فاذا صح* ذلك ، وكان القبيح مثل الحسن ، فيجب أن يكون القادر على الجنس قادرا* على كل ضروبه من حسن وقبيح ، كما يقدر على ضروب المصنعات منه .

وليس لأحد أن يقول : أن* ذلك انما وجب فينا لشيء يرجع الى القدر ، والقديم تعالم مخالف* لنا في ذلك ، لأن* الدلالة قد دلت على أنه يقدر من

(١) رحمهم الله : ساقطة من ط (٢) ظلما : قبيحا ص

(٣) — (٤) كما الخروج : ساقطة من ط (٥) عن : من ط

(٦) محل : جسم ط (٧) — (٨) وفعل غيره : ساقطة من ط

الجنس على ما لا نهاية له . فإذا كان حكمه* حكمنا في دخول الجنس تحت مقدوره ، فكذاك (*) في دخول ضروب الجنس ، لأن* ضروب الجنس المقدور (*) لا يقع فيها اختصاص في سائر من* يقدر على ذلك الجنس ، وإن* جاز أن* يقع في نفس الأجناس اختصاص .

٥٧ ط / ونحن وإن* جو*زنا / أن* يكون من الأجناس ما لا يكون كله الا قبيحا ، ٥

نحو الجهل بالله تعالى ، فذلك لا يقدح في هذه الطريقة . لأن* اثبات مثل المدلول مع عدم الدلالة لا يقدح فيها ؛ والمقصد اثباته تعالى قادراً على بعض ما لو وقع لكان قبيحاً . وقد صح* ذلك بما ذكرناه ، فلا وجه لذكر تفصيل القباح .

١٠ فإن* قيل : أليس قد اختص الله^(١) تعالى بالقدرة على أجناس مخصوصة دوننا ، فهلا صح* أن* نختص نحن بالقدرة على بعض ضروب الجنس دوله ؟

قيل له : إن* هذا السؤال يقتضى أن* له زيادة* مزية علينا فيما يقدر عليه من ضروب الجنس ، كما أن* له مزية^(٢) في نفس الجنس ، فكيف يصح القدح به فيما قلّمناه مع كونه مؤكداً له ؟

١٥ على أن* القدرة لا يتمتع تعلقها بجنس دون جنس ، ومتى تعلقت بجنس مخصوص لم يصح أن* تختص بأن* تتعلق بضرب منه لوجوب تعلقها بإيجاد ذلك الجنس على أى وجه ومجد . فكذاك القول* في حال القادر . يبين

(*) - (*) في دخول المقدور : يجبر دخول ضروب الجنس للمقدور ط

(١) الله : ساقطة من ص

(٢) مزية : مريد ط

ذلك جواز اختصاص الأعيان في دخولها تحت مقدور القادر ، وإن لم يصح ذلك في الوجوه التي يقع عليها ما يقدر عليه .

فإن قيل : هلا قلّنتم أن " كونه الفعل قبيحاً يوجب خروجه من كونه مقدوراً له تعالى كوجود المقدور وتمصّي وقته فيما لا يبقى ؟

- ٥ قيل له ^(١) : هذا يوجب أن لا يقدر الواحد منا على إيجاد القبيح ، كما لا يقدر على ما وجد من مقدوره ، وتمصّي وقته / وفي صحة كونه قادراً على ذلك دلالة على أن: كونه قبيحاً لا يوجب خروجه من كونه مقدوراً . وأحد ما يدل على ذلك أن " الدلالة قد دلت على أن " القادر على الشيء قادر " على جنس ضده ، إذا كان له ضد . فإذا صح " ذلك ، وكان تعالى قادراً على أن يخلق فينا العلم ^(٢) به وبصفاته ، فيجب أن يقدر على ضده ، وهو الجهل به . وكذلك فهو قادر على أن: يفعل فينا كراهة الحسن بدلاً من إرادته ، وإرادة التبيح بدلاً من كراهته . وإنما لا يوصف تعالى بالقدرة على ضد مقدوره إذا كان مقدوراً لغيره ، لاستحالة كونه مقدوراً له ؛ فما لم يحصل فيه وجه " يميل كونه كذلك ، فيجب كونه قادراً عليه . وهذه الدلالة تختص ما له ^(٣) يجب كونه قبيحاً ،

فإنما ما يتبح ويحسن ، فقد يمكن أن: يقال فيه انه إذا قدر على إيجاد ضده على وجه يحسن ، وجب كونه قادراً عليه على وجه يتبح ؛ لكن هذا يعود الى ما قدمناه من الدلالة الأولى .(*) وقد تؤكد هذه الدلالة بأن: يقال انه تعالى في حال ما يشيب المكلف يقدر على أن يخلق في قلبه

(١) له : ساقطة من ط (٢) العلم : ساقطة من ط

(٣) له : ـ ضد ص (ـ) ـ وقد تؤكد . . . على ذلك : ساقطة من ط

النفور بدلاً من الشهوة ، لأنه ضده ، ومن حق القادر على الشيء أن يكون قادراً على ضده . ولو فعل فيه نفور الطبع ، لكان ذلك قبيحاً . وليس له أن يقول : انه متى فعل النفور لم يصح أن يفعل فيه الألم ، وسائر ما ينفر الطبع منه ، لأنه لا شيء يحيل كونه قادراً على ذلك (*) .

- ٥ / ٥٨ وأحد ما / يدل على ذلك أن نفس ما يقع حسناً يجوز أن يقع قبيحاً ، ومن قدر على إيجاد ذات فهو قادر على إيجادها على كل وجه يقع عليه . بين ذلك أن الخبر عن كون زيد في الدار يقع كذباً بأن لا يكون فيها ، وصدقا بأن يكون فيها ؛ والألم أن حصل مستحقاً كان عدلاً ؛ وإن تمرى عنه ، وعن نفع ، ودفع (١) ضرر ، كان ظلماً ؛ فيجب أن يكون تعالى (٢) قادراً على ذلك على الوجهين .

- ولا يصح أن يقال أن وقوعه على وجه يقبح ، يحيل كونه مقدوراً ، لما بيناه من قبل . وكيف يصح ذلك والوجه الذي له (٣) يقبح قد لا يتعلق بالفعل على وجه البتة ، لأنه قد لا يرجع الى أمور : نحو كونه مستحقاً ونحو كون المخبر لا على ما هو به ، الى ما شاكله . وقد يحسن منه القعود في دار غيره لحصول الاذن من ربها ، ولو منعه من ذلك لقبح ، وإن كان القعود قعوداً واحداً أو متغايراً متجانساً . وأحد ما يدل على ذلك أنه قد ثبت أنه قادر على أن يعاقب من عصاه ، فإذا صح ذلك فيجب كونه قادراً على عقابه ، وإن تاب ؛ لأن توبته لا تفرجه من كونه قادراً على ما كان عليه قادراً . لأنه لم تتغير حاله في كونه قادراً ، ولا حال المقدور لأنه معدوم ،

(هـ) على ذلك : نهاية السقط من ط (١) ودفع : أو دفع ط (٢) تعالى : ساقطة من ص (٣) له : ساقطة من ص

كما كان من قبل . واذا صح كونه قادراً على ذلك ، اذا لم يسبب العاصي من حيث كان قادراً لنفسه ، فيجب كونه قادراً عليه ، وان تاب . وذلك يصح القول بأنه قادر على الظلم والقيح ، وان كان لا يختار فعلهما .

فان قيل : / ليس عدم المقدور وحصول وقته ، شرطاً ^(١) في صحة كونه قادراً عليه لا انهما يتصيرا قادراً ؛ فهلا كان عدم التوبة بهذه ^(٢) المثابة ^(٣) ، وان لم يؤثر في حاله ؟

قيل له ^(٤) : انما صح كون ذلك شرطاً من حيث كان لكونه قادراً به تعلق ، لأنه المقدور ؛ فلا بد من اعتبار صفته كما لا بد من اعتبار صفة القادر ، وليس لاتقاء التوبة ولا حصولها تأثير في هذا الباب . يبين ذلك ان عدم المقدور ، لما كان شرطاً فيه تعالى ، كان شرطاً في القادر منا . فلو كان اتقاء التوبة شرطاً في قدرته على المقاب ، لوجب أن تكون حالنا كحالها فيه ؛ وذلك معلوم الفساد .

^(٥) وليس له أن يقول : انه توبته تخرجه من كونه قادراً على ذلك ، لأنه انما كان قادراً على عقابه قبل هذا الوقت ، وقد مضى وقته . وذلك أنه اذا عصى ، فهو موصوف بالقدرة على أن يعاقبه دائماً ؛ فهو اذا تاب ، فالحال التي تاب فيها كما قد وصفناه بالقدرة على أن يفعل به عقاباً ، فكيف يخرج من كونه قادراً على ذلك الآن ، والوقت هو ذلك الوقت نفسه ، والفعل ذلك الفعل ، وحال القادر والمقدور كما كان ^(٦) .

وعلى هذا الوجه ألزمهم شيوخننا أن لا يوصف تعالى بالقدرة على أن

(١) شرطاً : شرط من (٢) بهذه : هذه من (٣) المثابة : المنزلة ط (٤) له : ساقطة من ط (٥) — (٦) وليس له . . . كما كان : ساقطة من ط

يُطْرَحُ المؤمن لو وقف على سعي جهنم في النار ، وإن قدر على طرح غيره فيها (*) . وهذا يبين الفساد . ومما يبين ذلك أن المولد للآلام هو الاعتماد أو الوها ، وهو / تعالى قادر على فعل ذلك في جسمه إذا كان مؤمنا طالما ، كقدرته على ذلك إذا كان عاصيا . وذلك يصحح ما قدمناه (*).

٥٩ ظ /

على أنه تعالى قد دل بالسمع على ذلك لأنه نزه نفسه عن الظلم فقال : ٥ ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْمَبِيدِ﴾ (١) (**). وقال : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ (٢) (**). فتمدح بأنه لا يظلم الناس شيئا ، ولا يصح أن يتمدح بذلك ؛ ويعنى به تفى صفة عن نفسه ، لأن كونه ظالما ليس بأكثر من وجود الفعل من جهته ، فكونه غير ظالم ليس إلا أنه لم يفعله ، فيجب أن يكون متمدحا بأنه لم يفعل ، ولا (٣) يصح تمدحه بذلك إلا وهو قادر عليه ، لأن ١٠ من لا يقدر على الشيء لا يصح أن يتمدح بأنه لم يفعله . وليس له أن يقول إنما تمدح بأن لا يقدر على الشيء ، وذلك أن كونه ذلك ممدحا يوجب أن كونه قادرا على التبيح ذم ، فكان يجب أن يذم النبي عليه السلام (٤) والملائكة بكونهم قادرين على الكذب والظلم .

١٥ ويمتد ، فإن كونه قادرا صفة مدح على أي شيء قدر ، لأنه ينبىء عن فضله على غيره . فلا فصل بين من قال : أن وصفنا له بالقدرة على التبيح ذم وقص ، وبين من قال : أن وصفنا له بالقدرة على ما علم أنه لا يفعله نقص ، ووصفنا له بأنه يعلم التبيح نقص . وكل ذلك ظاهر الفساد .

(*) — (٥) وهذا قلناه : ساقطة من ط (١) فصلت : ٣٦

(٢) يونس : ٤٤ — (٦) وقال شيئا : ساقطة من ط ٢٠

(٣) ولا : قولا ط (٤) عليه السلام : ساقطة من ط

الكلام

في ذكر / أسئلتهم في هذا الباب

٢٠٠

اعلم أن جملة ما يتعلقون به ويصح منهم السؤال عنه في هذا الباب ،
لا يخلو من وجوه : أمّا أن يمتنعوا من كونه تعالى قادراً على ذلك لصفة
يختص بها القديم تعالى ، أو لصفة ترجع إلى المقدور ، أو لأن من الأدلة
ما يقتضي ذلك ، كما نقوله في استحالة كون مقدور غيره مقدوراً له ، أو لأن
القول بذلك ينقض أصلاً قد ثبتت صحته بالدليل . ونحن نقول أسئلتهم ،
ونجيب عنها ، وتجنب الإطالة ^(١) إن شاء الله .

شبهة لهم

قالوا : لو كان تعالى ^(٢) قادراً على ما لو وقع لكان قبيحاً أو ظالماً ،
لوجب جواز وقوعه منه . فإذا علم أنه لا يفعله قط ، علم أنه ليس بقادر
عليه ، كما أنه لا يوصف بالقدرة على مقدور غيره ، وعلى الجمع بين الضدين
من حيث كان لا يجوز وقوعه منه . ألا ترى أن الواحد منا لما كان قادراً
على القبيح لم يمتنع وقوعه منه على بعض الوجوه .
الجواب : إن انتفاء مقدور القادر ، لا يقتضي أن لا يكون قادراً عليه ،
لأن ذلك يوجب أن لا يكون قادراً على ما تعلم أنه لا يفعله . وأكثر مخالفينا

(١) وتجنب الإطالة : ولا تطيل ط

(٢) تعالى : عز وجل ط

- لا يرتكبون ذلك ، ويوجب أن لا تكون الملائكة ^(١) قادرة على المعصية ،
من حيث علمهم كونهم غير فاعلين لها ^(٢) (*) ويوجب أن لا تهود
الأنبياء صلوات الله عليهم على الكذب من / حيث علم أنهم لا يفعلونه ^(*) ،
ويوجب أن لا يوصف تعالى بالقدرة في كل وقت على أكثر مما فعله . وقد
علم أنه يقدر على ما لا نهاية له في كل حال . ويجب على هذه الملة أن
لا يوصف تعالى بالقدرة على أن يتقدر زيدا على ما يعلم أنه لا يفعله ،
من حيث علمهم أنه لا يقع منه قط ، ويجب لا يقدر إبليس على الإيمان
ولا أبابلهب ^(٣) ، من حيث علم أنهما لا يختاران ذلك .
ويستد ، فإن كونه تعالى غير فاعل لذلك أبداً بأن لا يختار فعله
لو أوجب كونه غير قادر عليه ، لوجب اذا علم أن الواحد منا لا يختار
القيح في وقت أو أوقات ، أن لا يكون قادراً عليه ؛ لأن ما اقتضى خروج
القادر من كونه قادراً لا يختلف ، طال وقته له أم قصر ، كما نقوله في وجود
المقدور وتفصى وقته . ولذلك جوازنا كون القادر قادراً على الضدين
وإن لم يصح أن يفعلهما . فإذا لم يدل كونه غير مختار لأحدهما على أنه
لم يقدر عليه ، فكذلك لا يدل ما قالوه على أنه لا يقدر على القبيح .
ولو دل ذلك ، لوجب أن لا يكون تعالى قادراً فيما لم يزل على الأفعال ،
ولا قبل الأوقات التي أوجد فيها ما أوجده من أفعاله .
وانما صح من الواحد منا أن يختار القبيح في حال دون حال ، لأن

(١) الملائكة : + عليهم السلام ط

(٢) كونهم غير فاعلين لها : أنهم لا يفعلونها ط

(٣) - (ع) ويوجب . . . يفعلونه : ساقطة من ط (٣) أباب : أبو ص

ماله لا يختاره لا يجب أن يدوم له ، وهو كونه عالمًا بقيقه ، وغنيًا بفعله . وليس ذلك حاله تعالى ، لأنه يجب في كل / حال أن يكون بهذه الصفة . فلذلك يجب ^(١) أن لا يختار التقيح ؛ وكونه غير فاعل له بأن لا يختاره يقتضى كونه قادرًا عليه ، لأن ما لا يقدر عليه لا يصح هذا المعنى فيه . ولو جاز اخراجه من كونه قادرًا على ذلك ، من حيث علم أنه لا يختاره ، لجاز ^(٢) أن يقال في الملجأ إلى الفعل أنه ليس بقادر عليه ، من حيث علم أنه يجب وقوعه من جهة . فلما بطل ذلك ، من حيث كان حال القادر مع مقدوره قد يختلف ، فيجب أن يوجد تارة ، ويجب أن لا يوجد أخرى ، ويصح منه كلا الأمرين في وقت . فقد بطل ما سأل عنه . وما قاله : من أنه لو كان قادرًا عليه ، لجاز وقوعه منه ، فإن أراد بالجواز الشك فهو باطل ، لأن مع ثبوت الدلالة على أنه لا يختار ذلك لا وجه للجواز ؛ وإن أراد به ^(٣) الصحة ، فنحن نهر بجواز وقوعه منه على هذا الوجه ^(٤) ، لأن الامتناع من ذلك ينقض كونه تعالى ^(٥) قادرًا

شبهة أخرى

قالوا : لو كن قادرًا على إيجاد الفعل على وجه يتنبح ، لجاز أن يختاره ويؤثره ، كالواحد منا . والا فإن جاز أن يختار ذلك — ولا يجوز ذلك فيه — فما أنكرتم أن يقدر على ذلك ، ولا يجوز ذلك فيه ؟

(١) يجب : لا يجب ط (٢) لجاز : لحال ط (٣) به : ساقطة من ص

(٤) الوجه : الحد ط (٥) تعالى : ساقطة من ص

- الجواب : إن ما له ولأجله قلنا أنه لا يجوز أن يختاره ، أنه عالم بقبیح كل قبیح ^(١) ، وبأنه غنى عنه ، وحاله في ذلك لا تختلف بالآزمنة والأوقات ؛ وليس كذلك حال الواحد منا ، لأن كونه عالماً بقبیحه ، وبأنه غنى عن / فعله ، لا يجب في كل حال ، ولا في كل قبیح ؛ فلذلك اختلف حاله ، فجاز أن يؤثر القبیح في وقت دون وقت ، ويختار في الوقت الواحد بعض القبائح دون بعض . ولو استوى حالنا في كل وقت في كل قبیح حتى نحصل عالمين بقبیحه ، مستغنيين عن فعله ، لوجب أن لا نختاره ، كما ^(٢) أوجبنا ذلك فيه تعالى ^(٣) . ولو صح فيه سبحانه أن تختلف حاله في ذلك ، لجاز أن يختار ذلك في وقت دون وقت . فقد صح التفرقة بيننا وبينه تعالى ^(٤) في هذا الوجه ، وأن ذلك لا يقدر في وجوب كونه قادراً على القبیح . (*) وما قدمنا ذكره من العلم بأن الملائكة لا تختار المعصية ، والأتبياء الكذب ، الى غير ذلك مما قدمناه يبطل هذا السؤال (*) .

شبهة أخرى

- ١٥ قالوا : إن كونه عالماً بقبیح القبیح ، وغنياً عن فعله ، يجعل وصفه بالقدرة عليه من حيث استحالة في ذاته تعالى أن يكون الا بهاتين الصفتين ، وتعارض حاله حالنا ، لأن ذلك غير واجب فينا ، وتختلف حالنا فيه .

(١) بقیح كل قبیح : بكل قبیح ط (٢) كما : + لو ص (٣) تعالى :

سبحانه ط (٤) تعالى : ساقطة من ص (٥) - (٦) وما قدمنا ...

٢٠ السؤال : وما قدمناه من أمر الملائكة والأنبياء يسقط أيضاً هذا السؤال ط

الجواب : ان " ما قالوه ^(١) لو أحال وصفه تعالى بالقدرة على القبيح ،
لأحال وصفه الواحد منا بأنه عالم " بقبح القبيح ، وبأنه غنى " عن فعله ،
وصنفه بالقدرة على القبيح ؛ لأن " ما أخرج القادر من كونه قادراً على
الشيء ، وأحال ذلك فيه متى حصل أوجب ذلك ؛ ولا يختلف باختلاف
أحوال الفاعلين ، ولا بامتداد الوقت . ووجوب ^(٢) هاتين الصفتين فيه
تعالى لذاته / دوننا ، لا يوجب الفرق بيننا وبينه . ألا ترى أن " ما استحال
حدوثه لذاته يجرى مجرى ما استحال ذلك فيه لا لذاته في خروجه من
كونه مقدوراً للقادر ؟

وبعد ، فلو أحال ما ذكره كونه قادراً على القبيح ، لكان انما يعيله
من حيث كان عالماً به على ما هو عليه غنياً عنه ؛ وذلك يوجب استحالة
كونه قادراً على الحسن أيضاً ^(٣) ، (*) لأنه عالم " به على ما هو عليه غنى "
عنه (*) ، ولأحال وصفه بالقدرة على الحسن من حيث كان من جنسه ،
والقادر على الشيء يجب كونه قادراً على إيقاعه على كل وجه .
وبعد ، فإن " الذى قاله يوجب كون الأنبياء والملائكة ^(٤) غير قادرين
على ما علموا قبحه ، واستغنوا عنه . على أن " كون القادر منا قادراً
لما اقتضى صحة الفعل ، وكونه حياً لما اقتضى كونه قادراً ، وجب ذلك ،
كان مستحقاً لذلك لذاته ^(٥) . أم لمعنى . فلو كان كونه عالماً بقبح القبيح غنياً

(١) قالوه : قلته ص

(٢) ووجوب : وجوب ص

(٣) أيضاً : لهذه العلة ط (*) لأنه عنه : ساقطة من ط

(٤) والملائكة : عليهم السلام ط (٥) لذاته : لنفسه ط

عنه ، يحيل كونه قادراً عليه ، لأحال في كل أحد ؛ وإن كان تعالى يستحق هذه الصفة لذاته ، وغيره يستحقها لعله .

شبهة أخرى

- قالوا : إذا استحال خروجه تعالى عن أن يكون عالماً بقبح القبيح غنياً عنه ؛ فيجب استحالة كونه قادراً عليه ؛ لأنّ في وصفه تعالى بالقدرة عليه جواز خروجه من أن يكون على إحدى الصفتين / مع كونه مستحقاً لهما لنفسه . وفي ذلك قلب ذاته عما هو عليه . ولهذا العلة قلتم باستحالة كونه قادراً على جهل لا في محل ؛ من حيث يوجب ذلك إخراجه ^(١) من كونه عالماً لنفسه . فإذا ثبت صحة علتكم في ذلك ، وجب كونها صحيحة فيما ذكرناه ، لأنّ الملل والأدلة لا يختصان بمكان دون مكان .
- ١٠ الجواب : إنّ استحالة خروجه عن كونه غنياً عالماً ، إنما يحيل عليه ما يوجب خروجه عن أحدهما ، وكونه قادراً على القبيح لا يوجب كونه جاهلاً ولا محتاجاً ؛ لأنه لو أوجب ذلك فيه لأوجه فينا ؛ ولأنّ وقوع ذلك يدل على كون فاعله جاهلاً أو محتاجاً ، من غير أن يوجب ذلك ، فكونه قادراً عليه من غير أن يختاره ، بأن لا يوجب خروجه منهما أو عن أحدهما ، سيما والموجب لخروجه من أن يكون عالماً ليس إلا الجهل الموجب لكونه جاهلاً ؛ وكونه قادراً على ذلك بمعزل عنه ^(٢) ، فكيف يوجب ذلك فيه .

(١) إخراجه : خروجه ط

(٢) عنه : منه ص

فإن قيل : أن كونه قادراً ، وإن لم يوجب خروجه عن الصفتين أو عن أحدهما ، فإنه يوجب جواز وقوع ما أوجب ^(١) خروجه عنهما من القبيح .

قيل له : هذا إنما كان يجب لو كان وقوع ^(٢) القبيح يوجب خروجه عن كونه غنياً على طريق الإيجاب ، لا على طريق الدلالة ، فأما إذا لم يوجب ذلك ، بل نهاية حاله أن يدل عليه ، فقد سقط ما قاله ^(٣) .

على أن هذا بعينه يوجب على أبي إسحاق النظام أن / يقول فيه تعالى انه لا يوصف بالقدرة على ما عليم أنه لا يفعله ، لأن في كونه قادراً عليه اخراجاً من أن يكون علماً بأنه لا يكون ، وفيه تجهيل ^(٤) له ، أو تجوز وقوع ما يوجب كونه جاهلاً ، أو خارجاً من كونه علماً ، بل هذا أولى بالزوم مما سأل عنه . فإذا بطل ذلك عنده لمثل ما أجبت به ، فكذلك ما قاله . وعلى أن ذلك بعينه يوجب في أبي لهب وإبليس أن لا يقدر على الإيمان ، لما في ذلك من اخراج القديم تعالى من أن يعلم أن الإيمان لا يقع منهما .

وبعد ، فإن ذلك يوجب لو أخبرنا النبي عليه السلام بأن زيداً لا يدخل الدار ، يوصف بالقدرة على دخولها ، لما في ذلك من اخراج النبي صلى الله عليه وسلم ^(٥) من أن يكون صادقاً ، وخراج العلم من أن يكون ^(٦) دالاً على النبوة . فإذا بطل ذلك بطل ما قالوه ، ويجب أن

(١) أوجب : يوجب ط (٢) وقوع : ساقطة من ص

(٣) قاله : قلته ص (٤) تجهيل : تجهيل ط

(٥) صلى الله عليه وسلم : ساقطة من ص (٦) أن يكون : كونه ص

لا تكون الملائكة قادرة على المعاصي ، ولا الأنبياء ^(١) قادرة على الكذب ، لهذه العلة . وليس هذا من احالتنا أن يقدر تعالى ^(٢) على جهل يجهل به بسبيل ، لأننا انما أحلنا كونه قادراً على ذلك لاستحالة وجوده ، وكونه مقدوراً من حيث علم أن في وجوده قتلٌ جنسه بأن لا يجهل به أحد ، أو اخراج ^(٣) القديم عن كونه عالماً لنفسه ، أو إيجاب كونه جاهلاً بالشيء عالماً به ، وكل ذلك يوجب قلب جنس الجهل أو غيره . وليس كذلك ما قالوه ؛ لأنه لا يمكن أن يقال في القبيح انه ليس بمقدور له من حيث يوجب وجوده قلب جنسه ، أو غير / ذلك ، بما قدمناه .

٦٣ ظ /

فإن قال : إن القبيح لو وجب لآدى الى مثل ما قلموه ، لأنه يوجب كونه جاهلاً أو محتاجاً .

١٠

قيل له ^(٤) : انما كان يصح ما قلموه ^(٥) لو كان يوجب كون فاعله كذلك ، كما ذكرناه في الجهل ؛ وأما ^(٦) ولا يستقيم ذلك ، وانما يدل على حال لفاعله ، فقد يشهد شبهة بما ذكرناه في استحالة كونه قادراً على جهل لا في محل ، وسقط السؤال .

١٥

شبهة أخرى

قالوا في جواز وقوع القبيح منه أحد أمرين : إما اخراجه عما هو عليه من كونه عالماً غنياً ، أو اخراج القبيح من أن يكون دلالة على أن فاعله

(١) ولا الانبياء : والانبيا ط (٢) تعالى : الله سبحانه ط

(٣) أو اخراج : واخراج ط (٤) له : ساقطة من ط

(٥) قلموه : قلته ط (٦) وأما : فاما ط

٢٠

جاهل" أو محتاج . فإذا استحال كلا الوجهين فيجب استحالة ما يؤدي إليه ، وجواز وقوعه منه يؤدي إلى ذلك ، فيجب استحالته ، وفي ذلك استحالة وصفه بالقدرة عليه .

الجواب : أن يقال له : لم قلتَ "أن" في جواز وقوع القبيح أحد الأمرين ^(١) اللذين ذكرتهما ، وما أنكرتَ أن يكون ذلك لو وجب فيه وجب فينا ، ولوجب في النبي والملائكة ^(٢) إذا كانوا قادرين على الكذب ، أن يكون فيه جواز خروجهم من أن يكونوا أنبياء ، أو جواز اخراج العلم من أن يكون دالاً على النبوة .

وبعد ، فإن الذي يقتضى لخرجه مما هو عليه هو وقوع القبيح على سبيل الدلالة ؛ ونحن لا نجيز وقوعه بل تأباه . وفي ذلك سقوط ما قاله .
وستذكر ما يوضح الجواب عن / هذا السؤال في الجواب عن شبهة أخرى نذكرها من بعد .

٦٤/

شبهة أخرى

قالوا : لو كان تعالى قادراً على أن يجعل نفسه جاهلاً أو محتاجاً ، أو على أن يدل على أنه محتاج أو جاهل ، وذلك يوجب كونه باحدي هاتين الصفتين ، وأن لم يدل ؛ لأن الدلالة لا تدل على الشيء إلا وهو على ما دلت عليه ؛ كما أنه لما كان قادراً على الظلم ، كان قادراً على أن يجعل نفسه ظالماً ، وأن يدل على أنه ظالم .

(١) الأمرين : أمرين ط (٢) والملائكة : . عليهم السلام ط

(٣) ظالماً : ظالمة ص

الجواب أن: يقال له : ولم يجب اذا وصفناه بالقدرة على القبيح أن يكون قادراً على أن يجعل نفسه جاهلاً أو محتاجاً ؟ لأن القبيح يوجب كونه كذلك ؟

فإن قال : لا يوجب ذلك ؛

قيل له ^(١) : فكيف يجب ما ذكرته ، وهذه اللفظة انما تستعمل فيما يجب عن المقدور ، مثل أن: يقال : اذا قدر على الحركة فهو قادر على أن يجعل المحل متحركاً ، واذا قدر على العلم فهو قادر على أن يجعل نفسه عالماً ؛ فأما أن: يستعمل على غير هذا الوجه فلا .

ثم يقال له : هذا يمينه يلزمك في وصفك له بالقدرة على أن يفعل ما علم أنه لا يفعله ؛ لأنه يجب عليك القول بأنه قادر على أن يجعل نفسه جاهلاً ؛ واذا وصفته بالقدرة على ما أخبر أنه لا يفعله ، فيجب أن يكون قادراً على أن يجعل نفسه كاذباً ؛ (*) واذا وصف الملائكة / بالقدرة على المعصية فيجب كونهم قادرين على أن يجعلوا الله كاذباً جاهلاً .

ثم يقال له في قوله : « انه كان يجب لو كان قادراً على القبيح أن يكون قادراً على أن يدل على أنه جاهل أو محتاج » ، لا يخلو في هذه المطالبة (*) من وجهين : اما أن: تطالب باطلاق عبارة أو بمعنى ، فإن كنتَ مطالباً بالمعنى فليس هناك دليل في الحقيقة ، لأن الدليل لا يكون دليلاً الا وقد وقع على وجهه ، وقد علم أن القبيح لا يقع البتة . وكونه

(١) له : ساقطة من ط

(*) - واذ وصف ... المطالبة : ثم يقال فيما بعد لا تخلو المطالبة بأنه حائل أو محتاج ط

قادرًا على ما لو وقع ، كان دليلًا على جهله ، مما قد علم أنه لا يفعله .
 ألا ترى أنه لو أقام القيامة الساعة ، كان في ذلك تجهيل^(١) له سبحانه (٢) ،
 وتكذيب^(٣) ، لخبره ، على ما تقتضيه علتك . فإن أفت امتنمت من
 إطلاق ذلك ، وقلت أنها عبارة ، فأرض منا بمثلها .

٥ ولو أخبر النبي صلى الله عليه بأن زيدًا لا يدخل الدار ، لم يجب أن
 يقال إن في وصفه بالقدرة على دخول الدار ، وصفًا (٤) له بالقدرة على
 أن يدل على أن رسول الله صلى الله عليه كاذب ، أو على خروجه من
 كونه نبيًا ، فيصح لأجل ذلك الامتناع من كونه قادرًا على الدخول .

١٠ فإن قيل : فكيف يقولون أتم في ذلك ؟ وهلا قلتم إن كونه قادرًا على
 القبيح ، يوجب كونه قادرًا على أن يجعل نفسه جاهلة / محتاجة ، أو أن
 يدل على كونها كذلك ؟ فإن وصفتهم بالقدرة على أن يدل ، فيجب أن
 يكون الآن بهذه الصفة ، لأن الدليل لا يدل إلا على صحة ؟

١٥ قيل له : إن الدلالة لما دلت عندنا على أنه لنفسه عالم غني ، وعلى
 أنه قادر على ما لو وقع لكان قبيحًا ، وجب الامتناع من إطلاق كل عبارة
 تؤدي إلى إبطال ذلك ، وتجوز ما لا يؤدي إلى ذلك . فنحن إذا قلنا أنه
 قادر على أن يدل على أنه جاهل أو محتاج اقتضى ذلك كونه على إحدى
 الصفتين الآن ، لأن وصف الدلالة بأنها دلالة يقتضى كون مدلولها على
 ما دلت عليه ، كالعلم والخبر الصدق ، فلذلك لم يستعمل هذا الإطلاق فيه .
 كما أننا نصف الواحد منا بالقدرة على أن يخبر عن أن القديم جاهل

٢٠ (١) تجهيل : تجهيلا ص (٢) سبحانه : صاقطة من ص
 (٣) تكذيب : تكذيبا ص (٤) وصفا : وصف ط

أو محتاج ويعتقد ذلك فيه ، ولا نصفه بالقدرة على أن يصدق في الخبر عن ذلك أو يعلمه ، لما في الصدق والعلم من وجوب كون متعلقهما على ما هو به . فكذلك نقول فيه تعالى : انه قادر على الظلم والقيح ، لأنه لا يفيد فيه ما لا يصح ، ولا يصفه بالقدرة على أن يدل على أنه جاهل لما فيه من الفساد . فكل عبارة أجريت على مقدوره وأفادت فيه صفة لا تجوز عليه تعالى امتنعنا منه ، لأن العبارات تصح وتفسد ، فإذا كانت كذبا أو إيهاما للكذب ، أبطلناها . والقول بأنه قادر على / أن يدل على أنه جاهل أو محتاج ، أو على اخراج القبيح من أن يكون دلالة ، هو من هذا القبيل ؛ فيجب فساده .

فأما وصف ما قدر عليه من القبيح ، فكل صفة ترجع الى وجوده ، أو الى ما يجب عن وجوده ، فصحيح ؛ نحو القول بأنه قادر على ما لو وقع لكان قبيحا وظلما ، وأن يجعل نفسه ظلما ، وأن يجعل نفسه مستحقا للذم ، لأن كل ذلك مشوجب عن الظلم .

فإن قيل : فإذا امتنعنا من وصفه بالقدرة على أن يدل على جهله أو حاجته ، فيجب أن تمتنعوا من وصفه بالقدرة على القبيح . قيل له : يصح أن نصفه تعالى (١) بذلك ، لأن هذه العبارة لا تفيد وقوعه ؛ ولا كون فاعله على صفة لا تجوز عليه .

فإن قيل (٢) : فيجب أن لا يكون قادرا على القبيح أصلا .

قيل له : ان العبارات لا تهدح في المعاني ، فكونه قادرا على القبايح

(١) تعالى : ساقطة من ص (٢) تفيد : تحيل ط

(٣) قيل : قال ط

قد علمناه بدليل العقل ، كما علمناه غنياً عالماً ، وعلمنا أنه لا يفعل ما يقدر عليه اختياراً . فهذه ^(١) أمور أربعة قد عرفناها بالعقل ؛ فما أدى الى فساده يجب ابطاله ^(٢) .

- ٥ وبمُتَد : فانّ ذلك بعينه راجع" على مخالفتنا في وصفه القديم تعالى بالقدرة على ما علم ^(٣) أنه لا يفعله ، وبالقدرة على اقدار الملك على ما علم وأخبر أنه لا يفعله ، وفي وصفه النبي عليه السلام بالقدرة على الكذب . على أنّ ذلك يوجب لو خُيّر النبي ^(٤) عليه السلام ^(٥) أنْ الترشى لا يدخل الدار ، أنْ لا يوصف بالقدرة / على دخوله اليها ^(٦) ، لأنّ ذلك يؤدي الى كونه قادراً على قلب نسه ، أو اخراج العلم من كونه دالاً على صدقه . فاذا لم يجب ذلك فيه ، فكذلك ما قالوه . ١٠

شبهة أخرى

- قالوا : لو جاز أنّ يوصف بالقدرة على فعل يقع على وجه يدل على جهله وحاجته ، لوجب أنّ يوصف بالقدرة على أن يخبر عن نفسه خبراً صدقاً أنه جاهل أو محتاج ، ويعلم أنّ نفسه كذلك . وفي هذا اخراج له من كونه عالماً غنياً ، تعالى عن ذلك . ١٥
- الجواب عن ذلك ^(٧) : أنّ لا نصفه بالقدرة على أن يخبر عن نفسه بما ذكرته ، ولا أن نتعلم من حاله ما وصفتك ، لأنّ القول بذلك

(١) فهذه : وحده ط (٢) ابطاله : بطلانه ط (٣) علم : يعلم ط

(٤) النبي : ساقطة من ص (٥) عليه السلام : صل الله عليه ط

(٦) دخوله اليها : دخولها ط (٧) عن ذلك : ساقطة من ط

يوجب كونه تعالى ^(١) بهذه الصفة الآن ؛ وقد ثبت استحالة كونه جاهلا
أو محتاجا ، فاقامة الدلالة ، أو ما يقوم مقامها ، على كونه كذلك ،
لا يصح .

فإن قيل : أفقولون إن " كل مَن وصِف بالقدرة على أن يدل على
أنه بصفة ، فيجب أن يكون قبل الدلالة بتلك الصفة ، وفي كل وقت ،
أو يقيّدون ذلك .

قيل له : الذي يجب في ذلك أن " كل مَن وصِفناه ^(٢) بالقدرة على
أن يدل على أنه بصفة من الصفات ، أن يكون في حال ما وصِف بالقدرة
على أن يدل على تلك الصفة ، على الوجه الذي تقتضيه الدلالة . فأما قبل
ذلك وبعده ، فليس / يجب ذلك . أما ترى أننا إذا وصفناه بالقدرة على
أن يدل على أنه قادر ، فيجب ذلك فيه في حال الوصف ، لا قبله
ولا بعده ؛ (*) فإذا وصفناه بالقدرة على أن يدل على أنه قادر ، فيجب
ذلك فيه في حال الوصف لا قبله ولا بعده ؛ وإذا وصفناه بالقدرة على
أن يدل على أنه في الدار ، فيجب كونه كذلك في حال الوصف لا قبله
ولا بعده (*) . والدلالة في هذا الباب كالخبر الصدق والعلم . وليس يجب
إذا قدرنا على ^(٤) أن نعلم أن " زيدا قادر " أن نخبر عن كونه كذلك ، أن
يكون أبدا قادرا ، وإنما يجب في حال القدرة . (**) وكذلك إن كانت
الدلالة تدل على أنه بتلك الصفة قبل حال (**) وجودها ، أو في حال

(١) تعالى : ساقطة من ط (٢) كل : ساقطة من ص

(٣) وصفناه : وصف ط (٤) ~ (٥) فإذا ولا بعده : ساقطة من ط

(٤) على : ساقطة من ص (٥) ~ (٦) وكذلك ... حال : ساقطة من ط

وجودها ، قضى بذلك . وكذلك ان وصفناه بالقدرة على أن يدل على أنه اليوم قادر^١ ، فيجب أن يكون اليوم قادراً ، حسنت .

والقديم تعالى فانما نعلم أنه لو وُصف بالقدرة على أن يدل على أنه جاهل أو محتاج ، أنه كان جاهلاً أو محتاجاً أبداً ، وإن لم يدل ، لأنه ليس ممن تتغير حاله على نحو ما ذكره أبو هاشم رحمه الله في « المسكرات »^(١) من أن فعله يدل على أنه كان قادراً ، وأنه الآن قادر^٢ ، لأنه ممن علم أنه لا يتغير عن حاله . وإن كان الصحيح فيما قاله أن الفعل لا يدل على أنه الآن قادر ؛ وانما نعلم ذلك فيه من حيث كان قادراً لنفسه ، ولا العلم بأنه كان قادراً هو العلم بأنه الآن كذلك ؛ وانما نعلم ذلك بعلم آخر ، على ما بيناه في غير موضع /

٦٧ و

شبهة أخرى

قالوا : لو كان الظم في مقدوره لجاز أن يفعله ، ولو فعله ما^(٣) الذي كنتم تقولون فيه ؟ أقولون : انه يدل على كونه جاهلاً أو محتاجاً ، وفي هذا إيجاب^٤ لكونه تعالى^(٥) كذلك ؛ أو لا يدل ، وفي هذا إخراج^٦ لكونه دليلاً على ذلك . وفي ذلك إبطال عمدتكم في التعديل^(٧) والتجوير^(٨) . فان قلتم : انه لا يكون دليلاً على ذلك ، لأنه يفعله ولا يقصد الى أن يستدل به عليه^(٩) .

(١) اسم كتاب لأبي هاشم الجبائي ، ذكره ابن النديم في الفهرست .

(٢) ما : كما ط . (٣) تعالى : سبحانه ط . (٤) التعديل : العمل ط .

(٥) والتجوير : ساقطة من ص . (٦) عليه ، عليكم ص .

قيل لكم : هذه عبارة ، والذي رمناه بالسؤال هو أنه يمكن الاستدلال به ، أو لا يمكن ، وذلك لا يتعلق بقصده .

فإن قلتم : أنه يستحيل أن يقال أنه دليل ، أو أنه ليس بدليل .

قيل : فيجب أن تحيلوا لو فعل الظلم أن يقال أنه ظالم ، وأنه يستحق

- الذم ، ويجب أن تحيلوا مثل هذا القول في نظائر هذا الموضوع ، نحو قولكم ٥
لو كانا اثنين لتمانعا ، ولو تمانعا لأدى إلى كون أحدهما أقدر . وفي هذا
إبطال أكثر الاعتبارات والأدلة .

الجواب : أن الذي نقوله أنه تعالى لو فعل ما يقدر عليه من القبح ،

كان لا يوصف بأنه دليل على أنه جاهل أو محتاج ، ولا أنه ليس بدليل ،

- لما يتضمنه كلا الوجهين من الفساد . وذلك أمّا أن قلنا أنه دليل ، أوجب ١٠

كونه جاهلاً أو محتاجاً ، وإن لم يفعل ذلك . وإن قلنا أنه ليس بدليل ،

أوجب أن لا يمكن أن يستدل بفعل القبيح / على أن فاعله جاهل ٦٧ ظ

أو محتاج . فسبيل هذا السؤال سبيل من سأل فقال : لو فعل الملك

ما يقدر عليه من المعصية أقولون أن خبره تعالى عن (١) أنه لا يفعلها

- دلالة وصدق ؛ أو ليس بدلالة وصدق ؟ فإن قلنا (٢) أنه دلالة (٣) ، فسد ، ١٥

لأنه يوجب أنه دلالة على أنه لا يفعل ، وقد فعل . وإن قلنا أنه ليس

بدلالة ، أدى إلى أن لا يكون مدلولها (٤) على ما هو به .

وسبيل من قال : لو فعل القديم تعالى ضد ما يعلم أنه يفعله ، أكان

يكون عالماً كما كان ، أو يخرج من كونه عالماً ؟ وسبيل من قال : لو قال

(١) عن : مساقطة من ط (٢) قلنا : قلتم ط (٣) دلالة : لا دلالة من

٢٠ مدلولها : مدلوله من

الرسول عليه السلام : ان " هذه الدار لا يدخلها اليوم الا الرجال ، فخبرونا لو ^(١) دخلتها امرأة ، آكان يدل دخولها على أنها رجل ، أو كان فيه تكذيب " له ^(٢) صلى الله عليه ^(٣) ، إلى ما شاكله . فكما أن " الجواب عن هذه المسائل أن " أى " جواب أجيب به فسد ، فيجب الامتناع من الاجابة عنه بكل واحد من الوجهين ، وأن " يكشف عن حاله ؛ فكذلك القول فيما سأل عنه . هذه طريقة شيخنا ^(٤) أبى على رحمه الله ^(٥) .

وأما شيخنا ^(٦) أبو هاشم رحمه الله ^(٧) ، فإنه يقول في ذلك على أن " يقول : ان " قولنا لو فعل القبيح لدل على أنه ليس بعالم غنى ، تضمن " للمستحيل بالمجوز . وكذلك اذا قلنا لو فعله لم يدل ، وما هذا حاله فهو فاسد .

وجملة القول في ذلك أنه متى كان المعلق / بالكلام الأول موجبا عنه لا محالة ، أو موجبا له ، أو هو هو ، أو الأول مقتضيا له ومصححا ، لم يجوز الامتناع منه . لأثا ان " ^(٨) أطلقنا الأول وامتنعنا من الثاني صرنا كأننا امتنعنا من الأول ؛ وهذا كمن قال : لو وجد العلم في قلبه آكان يكون عالما ؟ فهذا ما لا يصح أن يمتنع عنه . وكذلك لو قال : لو مَنَعَ أحد " القادرين للآخر ، آكان يكون أقدر منه ؟ أو ^(٩) (*) لو فعل آكان يكون قادرا ؟ (*) فهذا ما لا يمكن منعه ، لأن " لكونه أقدر يتيها له المنع ، فهو كالموجب عنه . وكمن قال : لو ظلم آكان يكون ظالما ؟ لأنه هو في المعنى ،

(١) لو : ان ط (٢) له : النبي ط (٣) صلى الله عليه : عليه السلام ط

(٤) شيخنا ، رحمة الله : ساقطة من ط في المواضع السابقة (٥) ان : اذا ط

(٦) - (*) أو قادرا : ساقطة من ط

والامتناع ^(١) منه لا يصح . وكقول مَنْ قال : لو كان قادراً أكان حياً ؟
لأنَّ كونه حياً يصحح كونه قادراً .

- وأما متى كان المعلق بالكلام الأول ما قد علم خلافه بالدليل ،
أو ما فيه قلب جنس بعض ^(٢) الذوات ، أو ما كان غير موجب عنه ،
بل كان في حكم الغير له ، فيجب أنْ يمتنع منه . مثال ذلك قولنا : لو فعل
ضد ما علم أنه يفعله ، كيف كان يكون حاله في كونه عالماً ؟ لأنَّ كونه
عالماً لا يوجب فعل ما علمه ، ولا يحيل فعل ضده . وكذلك ليس لكونه
غنياً يفعل الحسن ، بل لكونه قادراً يصح ذلك منه ؛ ومع كونه غنياً ومحتاجاً
يتيمأ لا فعل القبيح لكونه قادراً في الحالين . فيجب أنْ يجري الكلام على
هذا الوجه ، فإنَّ هذه / الجملة تحسِّم كل ما يقال في هذا الباب . ٦٨ ظ /
- والأصل في ذلك أنَّ الدلالة إنما تدل على الشيء على ما هو به ، فإذا
علم وجوب كونه تعالى عالماً غنياً ، لم يصح أنْ يقال : إنَّ فيما يقدر عليه
من فعل القبيح لو فعله ، كان يدل على جهله وحاجته ، لأنَّ ذلك يوجب
كونه دلالة على الشيء على خلاف ما هو به ، فيفسد الكلام ويتناقض .
- ولا يجب إذا فسد ذلك أنْ نحيل وصفه بالقدرة على القبيح ، لأنَّ ذلك
لا ينقض كونه عالماً غنياً ؛ فالجمع بين هذين العلمين لا وجه يحيله ، والجمع
بين كونه عالماً غنياً وبين القول بأنه لو فعل القبيح لدلَّ على جهله وحاجته ،
يتناقض ، فيجب الامتناع منه .

ولا يجب من حيث وصفناه بالقدرة على القبيح أنْ يكون بالصفة

(١) والامتناع : فالامتناع ط

(٢) بعض : لبعض ط

التي معها ^(١) يختار فعله ، لأن اختيار الفعل ليس من كونه قادراً عليه بسبيل . فلذلك فارق حاله حال ما نقوله في هي الثاني ، أنه لو كان معه سبحانه ^(٢) ثان قديم ووجد مراده ، لوجب أن يكون أقدر ؛ لأن كونه أقدر يصحح كونه مانعاً له ، ولا يجوز خلافه . فالقول بأنه يمنع والامتناع من كونه أقدر في أنه يتناقض ، كالقول بأنه يصح الفعل منه مع الامتناع من أنه كان قادراً . والقيح فلا يصحح ^(*) وجوده من جهة كونه جاهلاً محتاجاً لأن صحة وجوده من جهة من هذه ^(*) حاله ، ومن جهة العالم الفنى على أمر واحد . وإنما لا / يختاره إلا الجاهل أو المحتاج ، وكونه عالماً غنياً يقتضى أن لا يختار إيجاده . فوصفنا له بصحة اختياره له ، لا ينقض كونه عالماً غنياً ، وإنما ينقضه وصفنا إياه ^(٣) لو وصفناه بأنه يختار . فقد صح بهذه الجملة سقوط جميع ما يتعلقون به في هذا الباب . وقد يشأ أن لفظة « لو » إنما تستعمل في تعليق حديث بحديث ، وقد تضمن الثاني بالأول فيكون المقصد به ^(**) الاخبار ، وقد يكون المقصد به ^(**) الاعتبار أو التقييد مما قصد به معنى الخبر ، لم يحسن التكلم به إلا إذا كان الخبر صحيحاً . فأما إذا تقدم من العلم ما يوجب قساده ، لم يصح إطلاقه ، ويفارق الاعتبار ، لأن الفرض بما يورد مورد الاعتبار نفى الأول من حيث يقتضى ثبوته ثبوت الثانى الذى قد علم بطلانه ، ويفارقان جميعاً التقييد ^(٤) . وكل واحد من ذلك مفارق لصاحبه

(١) معها : معه ص (٢) سبحانه : ساقطة من ص

(*) - (*) وجوده ... هذه : ساقطة من ط (٣) إياه : له ط

(** - **) الاخبار ... به : ساقطة من ط (٤) التقييد : السعيد كذا

فى ص ، ط

لما ذكرناه (*) ، ولأمور أخر لا وجه للاطالة بذكرها ، اذ ما قدمناه قد كفى فيما قصدنا بيانه (*) .

شبهة أخرى

- قالوا : كونه قادراً على القبيح يقتضى فيه صفة نقص وذنم ، لأنه
يوجب جواز وقوعه منه ، فيجب تقي كونه قادراً عليه . ٥
- الجواب : ان " الأمر بالفسد مما قالوه ، لأن ذلك يقتضى فيه صفة كمال ؛
وانما يقتضى فيه النقص ايجاده القبيح ^(١) ، واختياره له . وقد بينا أن
مع القول بأنه لا يقدر على القبيح ، لا يمكن القول بأنه يقدر على
الحسن . وهذا يصحح أن ما قالوه / هو الذى يقتضى صفة النقص فى
الحقيقة . ولا فرق بين من ادعى فى ذلك أنه صفة نقص ، ١٠
وبين من قال ان كونه قادراً على ما علم أنه لا يفعله صفة نقص ، وكونه ^(٢)
عالماً بالقباح صفة نقص ، وكون الملائكة قادرين على المعاصى ^(٣) صفة
نقص . وهذا كلام ركيك لا وجه للتشاغل به .

شبهة أخرى

- قالوا : ان " كون المقدور قبيحاً يوجب كونه مخالفاً للحسن ، فغير
منكر أن يخرج من أن يكون مقدوراً للقديم سبحانه ^(٤) ، كخروج ١٥

(*) - (*) ولأمور ... بيانه : ساقطة من ط

(١) القبيح : للقبیح ط (٢) وكونه : بل كونه ط

(٣) على المعاصى : ساقطة من ط (٤) سبحانه : ساقطة من ص

الوجود من فعله بوجوده من كونه مقدوراً ، وخروج ما تنفصى ^(١) وقته مما لا يبقى ^(*) بتفصى وقته من كونه مقدوراً له ^(*) .

فإن قلتم : لو وجب ذلك فيه ، لوجب مثله فينا ، فكان يجب استحالة كوننا قادرين على التقييح ^(٢) .

٥ قيل لكم : أو ليس كون الشيء جوهرًا أو حياةً أ و سواداً ^(٣) يحيل كونكم قادرين عليه دونه تعالى ، فكذلك لا تنكر ما قلناه . وكما لا يصح أن يوصف أحدكم بالقدرة على إيجاد ارادة ^(٤) لا في محل ، وإن كان من جنس ما يقدرون عليه ؛ وعلى ^(٥) إيجادها في المحل ؛ فغير بعيد أن يقدر على الحسن ، وإن كان لا يقدر على القبيح .

١٠ الجواب : إذا قد بينا أن كون مقدوره ^(٦) قبيحا لا يؤثر في حال القادر ، ولا في حاله ^(٧) ، فكيف يجب أن لا يوصف بالقدرة عليه .

والجسم والجوهر إنما صحَّ خروجهما من أن يقدر عليهما ، لأن من حق القدرة التي بها يقدران لا تتعلق بهما ، ولا يصح أن يقدر على ما يستحيل تعلق / القدرة به . فلذلك صحَّ أن يقدر عليه تعالى دوننا . وإنما لم يقدر ١٥ على إيجاد ارادة لا في محل ، لأنها لا تقع من فعلنا متولدة عن سبب ذي جهة ؛ ، فلذلك لم يصح منا إيجادها إلا في محل القدرة عليها ، وإن

(١) تنفصى : يتفصى ط (ج - هـ) بتفصى ... له ساقطة من ط

(٢) على التقييح : ساقطة من ط

(٣) أو حياة أو سوادا : وحياة وسوادا ص

(٤) ارادة : الارادة ص

(٥) عليه وعمل : على ص

(٦) مقدوره : المقدور ط (٧) ولا في حاله : ساقطة من ط

صح^١ منه تعالى ايجادها ؛ وليس كذلك حال التقيح والحسن ، لأننا قد
بيئنا أن الذات الواحدة يصح وقوعها على الوجهين ، فليس بأن يقدر
تعالى^(١) عليها على أحد الوجهين^(٢) أولى من أن يقدر على^(٣) الوجه
الآخر . وقد بيئنا من قبل^(٤) أن وجود المقدور تنفص^(٥) وقته ،
لأننا أحال كونه^(*) قادراً عليه ، أحال فينا ، فلو كان كونه^(*) قبيحا يحيل
وقوعه منه لأحال ذلك فينا .

(١) تعالى : ساقطة من ص

(٢) أن يقدر على : ساقطة من ط

(٣) من قبل : ساقطة من ط

(٤) وتنفص : بعد تنفص ط

(٥) (*) قادراً عليه ... كونه : ساقطة من ط

فصل آخر يلحق بذلك

اعلم أنه لا يمكن أن يستدل على أنه تعالى يوصف بالقدرة على فعل القبيح ، بأن يقال : أنه قادر^(١) لنفسه ، فليس بأن يقدر على جنس القبيح أولى من أن يقدر على الحسن ، لأنه يقدر لذاته ، فلا يجوز أن تخصص حاله في ذلك . وذلك أن كونه قادراً لنفسه ، إنما يوجب أن يقدر على كل ما يصح أن يكون مقدوراً له .

ولا فرق بين من اعتمد على هذه الدلالة^(١) في هذه المسألة ، وبين من اعتمد عليها في كونه قادراً على مقدور غيره . ومتى أخذ هذا المستدل يتعاطى الدلالة على أنه يصح كونه مقدوراً له ، فنفس ما يتعاطاه دليل^(٢) على ذلك / يمكن الاختصار عليه ، فلا وجه لهذه المقدمة .

٧٠ ط

ولا يمكن أن نستدل على ذلك بأن يقال : إذا كان الواحد منا قادراً على القبيح فكذلك القديم تعالى .^(٣) كما أن ما علمه الواحد منا ، يجب كونه تعالى عالماً به^(٤) . وذلك لأن المعلومات إنما وجب ذلك فيها لأنه لا يقع فيها اختصاص ، والمقدورات بالضد منها . فكما لا يتمتع اختصاصه تعالى بأنه يقدر^(٥) على كثير من الأجناس دوننا . فلقال أن يقول : إن

(١) الدلالة : الجملة من (٢) دليل : دليل ط

(٣ - ٣) كما ٠٠٠ به : كما يعلم ما يعلم ط

(٤) بأنه يقدر : بالقدرة ط

الواحد منا يقدر على بعض الأشياء ويختص بذلك دونه ، فلا بد من النزاع الى دليل آخر .

ولا يمكن التعلق في ذلك بأن يقال : اذا كان يقدر تعالى على الحسن فيجب كونه قادراً على القبيح ، لأنّ لقائل أن يقول : انه لا تعلق بينهما ، فلا يجب ما ذكرته فيهما ، كما أن الواحد منا قد يقدر على الأكلوان ، ولا يقدر على الأجسام . ومتى قيل ان في الحسن ما يصاد القبيح ، أو ما يجانسه ، فالقادر عليه يجب كونه قادراً على القبيح ، فذلك صحيح ، وهو الذي كشفناه من قبل ، وبيننا الوجه فيه .

ولا يمكن أن يستدل على ذلك بأن يقال : لا يجوز أن تكون حاله في كونه قادراً دون حالنا ، ومن جهة صرنا قادرين ، كما أن حاله لا يجوز أن تكون دون حالنا في العلم ، ومن جهة صرنا عالمين . وذلك أن هذا يوجب أن يكون مقدورنا مقدوره ، كما أن معلومنا معلومه . فإن جاز أن يكون من جهة / صرنا قادرين ، ولا يوصف بالقدرة على ما أقدرنا عليه ، وفارق في ذلك العلم ؛ جاز أن يقال : اذا من جهة صرنا قادرين على القبيح ، وإن لم يوصف هو بذلك ، لاستحالة كون القبيح مقدوراً له . وانما وجب في العلم ما قاله لأن الاعتقاد من فعله فينا لا يكون علماً ، دون أن يكون عالماً بذلك المعتقد ، ولو لم يكن هو عالماً بذلك المعلوم ، لم يصح أن يعلمه من جهة . (*) وبمثل ذلك يبطل تعلق مَن تعلق في ذلك بأنه اذا ثبت كون القبيح مقدوراً لقادر ما وجب أن يكون مثله مقدوراً للتقديم ؛ كما أن ما صح كونه معلوماً لعالم ما كان معلوماً للقديم ، فلا وجه لاعادته (*) .

فصل

في أن كل جنس من المقدورات يجب كونه تعالى قادراً عليه

- ان: سأل سائل فقال : قد ينتهز الدلالة على أنه تعالى قادر* على ما لو وقع لكان قبيحا على أنه قادر على كل حسن من المقدورات فيجب كونه قادراً على كل وجه يصح وقوعه عليه ، على ما تقدم قولكم فيه ؛
٥ فما الدليل على أنه يقدر على جميع أجناس المقدورات ؟ وإذا جاز أن يختص تعالى بالقدرة على أجناس مخصوصة ، كالجواهر واللون ^(١) وغيرهما دونكم ، فهلا صح* أن يختص القادر بقدرة بأن يقدر على بعض الأجناس دونه تعالى لأن ما ذكرناه قد يبين أن يكون / القادر قادراً على جنس
١٠ لا يوجب كونه قادراً على سائر الأجناس . وإذا صح* اختصاص القادر بالقدرة على أعيان مخصوصة ، حتى يستحيل كون غيره قادراً عليها ، فهلا صح* اختصاصه بأجناس يستحيل أن تكون مقدورة* إلا له ؟ وإذا كان طريقكم في أنه تعالى هو المحدث للجواهر وغيرها ^(٢) مما يختص بالقدرة عليه أنها إذا كانت محدثة ويستحيل تعلقها بالمحدث منا ، فيجب كون المحدث لها قديماً قادراً لنفسه ؛ وذلك لا يتأتى لكم فيما يقدر الواحد
١٥ منا عليه . فكيف السبيل الى العلم بأنه تعالى قادر ^(٣) على هذه الأجناس الداخلة تحت مقدورنا ؟

(١) واللون : واللوان ط (٢) للجواهر وغيرها : للجواهر وغيره ط

(٣) بأنه تعالى قادر : يكونه تعالى قادراً ط

فإن قلتم : إذا كان تعالى قادراً لنفسه ، فيجب أن يقدر على كل جنس يقدر عليه سائر القادرين .

قيل لكم : إنما يجب لكونه قادراً لنفسه أن يكون قادراً على ما يصح أن يكون مقدوراً له ، فمن أين أن الأجناس كلها مقدورة له ؟ ولو صح لكم التعلق بما ذكرتموه ، صح^(١) لمن قال بأن مقدرونا مقدور له ٥ التعلق بمثله . فإذا بطل ذلك فكذلك ما قلتموه .

فإن قلتم : إن الاختصاص في أجناس المقدورات لا يصح في القادرين منا ، وإن جاز اختصاصهم في أعيان المقدورات ، فيجب في القديم تعالى مثله .

قيل لكم : إنه إنما يجب ما ذكرتم فيمن كان حاله في كونه قادراً لا يختلف . فأما إذا كان الوجه الذي له قدر يختلف : بأن يكون أحد / القادرين قادراً لنفسه ، والآخر قادراً بقدره ، فغير ممتنع أن تختلف حالهما فيما يقدران عليه من الجنس . ولذلك صح أن يقدر تعالى على أجناس دوننا ، فكذلك يجب أن نجوز كوننا قادرين على بعض الأجناس ٧٢ دونه . ١٥

فإن قلتم : لو صح ذلك لأدى إلى جواز كون الواحد منا منعماً بتلك الأجناس دونه ، وأن يستحق من الشكر بل من العبادة ما لا يستحقه تعالى .

قيل لكم : إن أصول النعم يختص هو تعالى بالقدرة عليها ، فما عداه لا يكون نعمة إلا بِنِعْمِهِ ، فلا يصح أن يستحق به العبادة ، وحل ٢٠

(١) صح : لصح ط

ذلك محل ما يصل ^(١) البنا من جهة غيره من المطايا في أنها ، وإن كثرت ،
لم تستحق بها المباداة ، لأنها انما صارت نعمةً بنمته تعالى ^(٢) ، ولأنها
بتمكنه وتسهيله صحَّ من المتنعيم أن يتنعيم بها ، فعادت الى أنها نعمةً
منه تعالى ؛ فكذلك ما قلتموه .

٥ فان قاتم : لقد اختبرنا أحوال القادرين فوجدناهم لا يختلفون في
القدرة على الأجناس ، فقفضنا بمثله في القديم سبحانه ^(٣) .

قيل لكم : انَّ ذلك رجوعٌ منكم الى الشاهد ، واعتماد منكم على
الوجود . وما هذه حاله لا يصح عندكم التعلق به .

١ فان قاتم : قد وجدت ^(٤) هذه الأجناس أجمع من جهة تعالى ،
فيجب القضاء بكونه قادراً عليها .

٧٢/ قيل لكم : انَّ الذي وجد من جهة بعضها ، فان كان هذا معتمداً
فَجَوِّزُوا فيما لم يوجد من جهة أنه غير قادر عليه / ، بل يجب أن
لا يكون لكم دليل تعمدونه من جهة العقل في أنه تعالى قادر على جميع
الأجناس ؛ وفي هذا من الفساد ما لا خفاء فيه .

١٥ قيل له : انَّ لنا فيما سألت عنه طريقين ^(٥) : أحدهما أن ندل بدلالة
مبتدأة على أنه تعالى قادر على جميع الأجناس المقدورة لكل قادر من
غير تفصيل ؛ والثاني أن نبين كونه قادراً ^(٦) على جنس جنس من
المقدورات . ونحن نذكر كلا الطريقين ، ونلخص القول فيهما ان شاء الله .

(١) يصل : لا يصل ط (٢) تعالى : عز وجل ط

(٣) سبحانه : تعالى ط (٤) وجدت : وجدنا ط

(٥) طريقين : طريقان ص (٦) كونه قادراً : أنه تعالى قادر ط

فأما الطريق الأول ، فالوجه فيه أنه تعالى قد ثبت أنه قادر لنفسه على ما يقدر عليه ، كما أن القدرة لنفسها تتعلق بالمقدور . وقد علم أن ما أوجب اختصاص القدرة بجنس دون جنس هو كونها قدرة ، كما أن الذى أوجب اختصاصها بأن تتعلق بالجزء الواحد ، من الجنس الواحد ، فى الوقت الواحد ، هو كونها قدرة . وقد علمنا أن كون القادر قادراً ، وتعلقه بمقدوره تعلق القادرين يوجب مفارقتهم للقدرة ^(١) فى هذا الوجه ؛ فكذاك يجب مفارقتهم لها فى الوجه الأول . فإذا صح كونه تعالى قادراً على ما لا نهاية له ، فى الوقت الواحد ، من الجنس الواحد ، فى المحل الواحد ، يوجب مفارقتهم فى ذلك للقدرة من حيث يمتثلون للقادرين ، فكذاك يجب مفارقتهم تعالى ^(٢) لها فى أنه يقدر على كل جنس يصح كونه مقدوراً ؛ لأن الذى أوجب / اختصاصها لا يصح فيه سبحانه ^(٣) . والذى أوجب أن لا تختص بمدد المقدورات ، يوجب أن لا تختص بمدد الأجناس . وإنما اختص القادر منا بأن قدر على جنس دون جنس لأمر يرجع إلى القدرة التى بها تقدر . ولو صح كونه قادراً لا لمعنى لم يجب ذلك فيه ، كما أنه إنما قدر على عدد دون عدد من الجنس الواحد ، فى الوقت الواحد ، فى المحل الواحد ، لشيء يرجع إليها لا إليه ، فأنما ^(٤) صح أن يقدر على مقدورات كثيرة من الجنس الواحد ، فى الوقت الواحد ، فى المحل الواحد ؛ وإن استحال ذلك فى القدرة ، لأنه يصح أن

(١) للقدرة : ساقطة من ص (٢) تعالى : ساقطة من ص
 (٣) سبحانه : ساقطة من ص (٤) فأنما : وإنما ط

يوجد فيه من أجزاء القَدَرِ العدد الكثير ، فيقدر من عدد المقدور ^(١) بحسبها . يبين صحة ما قلناه أن "حكيم العالم نفسه لابد من أن يزيد على حكم العلم تعلق" بالمعلوم على جهة التفصيل ، أو على جهة الجملة ؛ فكذا حاله في كونه قادراً لنفسه . ولهذه العلة صح أن يقدر على أجناس تختص بالقدرة عليها دون القادر منا ، لأن كونه قادراً لنفسه يوجب له المزية في هذا الباب . فقد ثبت بهذه الجملة أنه تعالى يقدر من أجناس المقدورات على كل جنس تعلق القدر به من غير اختصاص ، كما أنه يقدر من عدد المقدورات على ما لا نهاية له . يوضح ذلك أن القَدَرِ كلها قد صح فيها أنها تشارك في التعلق بأجناس مخصوصة ، ولا يصح أن تختلف حالها في ذلك . وقد صح أنه تعالى يقدر / على بعض الأجناس ^{١٠} التي هي قدرة عليه ، فيجب أن يكون قادراً على سائر الأجناس التي هي قدرة عليها ، لأن حاله أن لم تزد على حالها لم تنقص . فاذا وجب اشتراكها فيما قلناه مع اختلافها ، فكذاك يجب مشاركته لها في ذلك ، وإن كان يختص بالقدرة على أجناس آخر دونها ، على ما بيناه . واختصاصه بذلك يوجب زيادة حاله فيما يتعلق به على حال القدرة . فليس لأحد أن يتعلق بذلك ، ويعترض به ما قلناه ^(٢) ، ولا له أن يقول أن ما ذكرتموه من الاعتبار إذا لم يوجب أن يقدر تعالى على نفس مقدور القدرة ، فكذاك لا يوجب كونه قادراً على الجنس التي هي قدرة عليه . وذلك لأن القَدَرِ كلها ، وإن وجب اشتراكها في الأجناس ، فغير واجب اشتراكها في الأعيان ؛ فكذاك القول في القادر لنفسه .

(١) المقدور : المقدورات ط (٢) ويعترض به ما قلناه : مساظنة من ط

وليس لأحد أن يقول : إذا جاز أن يقدر الواحد منا على إيجاد جهل
 يجهل به ، وعلم يعلم به دونه ، فهلا صح^(١) أن يقدر على بعض الأجناس
 دونه ؟ وذلك لأن ما ذكره انما يستحيل كونه مقدوراً ؛ لأن وجود علم
 وجهل وقدرة يوصف هو بها ليس لمقدور . فأمّا ما نوصف نحن به من
 ذلك ، فهو في أنه يقدر عليه تعالى^(٢) كنحن ؛ وفي ذلك اسقاط السؤال .
 ونحن وإن لم نقل^(٣) أنه يختار فعل الجهل فينا ، فانه يوصف بالقدرة
 عليه ، كما قوله في سائر القبائح . (*) وقد بينّا من قبل فساد قول مَنْ
 قال : انه من حيث كان عالماً بجميع المعتقدات يجب / أن يستحيل أن
 يفعل الا العلم بها . وبينّا أن الاعتقاد انما يجب كونه علماً بها ، اذا تعلق
 بالشيء على ما هو به . وأمّا اذا تعلق به على ما ليس به ، فلا يجب كونه
 علماً ، من حيث كان فاعله عالماً بالمعتقد (*). وانما يتعذر على أحدنا فعل
 الجهل مع كونه عالماً بالمعتقد لأمر يرجع الى الداعي^(٤) ، لا لأنه ليس
 بقادر عليه .

وأما الطريقة الثانية فالكلام فيها بين ؛ وذلك أن أجناس المقدورات
 على ضربين : أحدهما يقتضيه هو تعالى بالقدرة عليه ، فلا كلام في ذلك .
 ومنها ما يقدر أحدنا عليه ، وكل واحد من ذلك عليه دليل عقلي يقتضي
 كونه تعالى قادراً عليه ؛ والكون يجب أن يقدر عليه ، من حيث ثبتت قدرته

(١) صح : جاز ط

(٢) تعالى : ساقطة من ط

(٣) نقل : نعلم ط

(*) — (و) وقد بينّا . . . بالمعتقد : ساقطة من ط

(٤) الداعي : الدواعي ط

على الجواهر التي وجودها مضمن بوجوده ، فلا يصح أن يوجد لها إلا بأن يوجد فيها ^(١) الكون . فلو لم يكن قادراً عليه لم يصح منه إيجاد الجوهر ، كما أن الواحد منا لا يصح منه إيجاد العلم في الميت ، لما لم يكن له سبيل إلى إيجاد الحياة فيه .

- ٥ وليس لأحد أن يقول : هلا جاز أن يوجد تعالى الجوهر ، ويكون هناك قادرٌ بقدرة يوجد الكون فيه في تلك الحال ، فلا يوجب كونه غير قادر على الكون أن لا يصح منه إيجاد الجوهر ؟ وذلك لأن كلامنا في أول ما يحدثه الله تعالى من الأحياء ، وما يوجد في تلك الحال من الجمادات ؛ ولا يصح في تلك الحال أن يقال إن غيره / يفعل الكون فيه ، لأنه لا قادر سواه . ١٠

فإن قيل : أفتجوزون ما سألناكم عنه فيما بعد ، وهناك قادرون ؟ قيل له : إن شيخنا ^(٢) أباً هاشم رحمه الله ^(٣) يقول : إن المخترع للجوهر ، لا بد من أن يخترع الكون فيه ، والا لم يصح منه إيجاده . وقد قلنا : يجب في غير موضع أنه لا يستمتع أن يخترعه ، وغيره يوجد الكون فيه ، لأن ما يحتاج في وجوده إلى غيره يصح وجوده من جهة القادر ، وإن كان المحتاج إليه يوجد من جهة قادر آخر ، كما يصح من الواحد منا إيجاد الإرادة في حال خلّقه سبحانه فينا العلم بحدوث المراد . وقلنا : لا يستمتع في حال إيجاده تعالى الجوهر ، أن يعتمد القادر بقدرة في تلك الجهة ، فيصادف مماسة الجوهر ، ويؤد الكون فيه في تلك الحال .

(١) فيها : فيه من
(٢ ، ٣) شيخنا ، رحمه الله : ساقطة من ط

وقلنا : ان المماسه يحتاج اليها في حال التوليد لا قبله ؛ وهذا بعيد ، وما ذهب اليه شيخنا ^(١) أبو هاشم رحمه الله ^(٢) أقرب .

وذلك أنه تعالى لايد من أن يوجد الجوهر على وجه لا يكون عليه
الا يكون ، لأنه لايد من أن يوجد الجوهر ^(٣) في جهة دون غيرها ،
وكونه كذلك موجب عن الكون . ومن جعل الشيء على صفة موجبة
عن العلة ، فلايد من كونه فاعلا لها ، لأن المعلوم لا ينفصل من العلة ،
فهو في باب أكد من السبب والمسبب . فإذا جب أن يكون الفاعل للمسبب
هو الفاعل للسبب ، فبأن يجب ذلك فيما قلناه أولى ، ويفارق ذلك ايجادنا
الارادة في حال ايجاده تعالى العلم / بالمراد ، لانا لم نجعلها على صفة
تجب لها عن العلم بالمراد ، ففارق حالها ما قدمناه .

١٠

^(*) ولا يبعد أن يقال في الاعتماد انه يجب كون محله مماساً لما تولد فيه
في الأول والثاني ، والا لم يصح أن يولد فيصير ذلك شرطاً في توليده ،
وان كان لا يمتنع أن يقال ان "كون" محله مماساً يحتاج اليه في حال
التوليد ، كارتفاع المنع في السبب والقدرة ؛ وتوقفنا في ذلك لا يخرج
ما قدمناه من أن يكون صحيحاً على كل حال . لكنه ان كانت المماسه
يحتاج اليها في حال التوليد فقط ، فغير ممتنع أن يفعل الواحد منا
الكون في الجوهر في حال خلقه تعالى له ، وان كان لايد من أن يفعل
تعالى فيه الكون أيضاً لما قدمناه ، وان كانت المماسه شرطاً في العالين ،
فيفجب أن لا يصح منا ذلك الا في ثاني خلق الله تعالى دون الأول ^(*) .

١٥

١٠ (١-١) شيخنا ، رحمه الله : ساقطة من ط (٢) يوجد الجوهر : يوجد من
(*) - (*) ولا يبعد ... الاول : ساقطة من ط

فقد صح* (*) على كل حال (*) كونه تعالى قادراً على الكون .
 فإذا ثبت ذلك ، وكانت الأكوان متماثلة أو متضادة ، وقد صح* أن القادر
 على الشيء قادر* على مثله وضده في الجنس ، فيجب كونه تعالى قادراً
 على جميع أجناس الأكوان . وما قوله من أن* في الأكوان ما يتضاد
 ولا يتحاب ، كالكونين اللذين يصير بهما المحل في مكانين متباعدين ،
 لا يمنع من كونه تعالى قادراً عليهما (١) ، لأن كل واحد منهما لا بد من أن
 يضاد غيره من الأكوان تضاد تعاقب ؛ وإن كانا هما لا يتضادان على هذا
 السبيل ، فصار حال هذين الضدين حال الكونين اللذين يتضادان في
 الجنس ، بأن* / يكون محلها متنازلاً . فكما أن* ذلك يجب كونه تعالى
 قادراً عليه من حيث قدر على جنسه وضده ، فكذلك ما ذكرناه .

٧٥/

وأما التأليف فيجب كونه تعالى (٣) قادراً عليه لأمرين : أحدهما أن*
 أول حى* خَلَقَهُ الله فلا بد من أن يئنه رِثِيَةً مخصوصة* ، ولا يصح
 من غيره أن* يكون فاعلاً لتلك البنية ، لأن* الكلام على حى* لم يتقدمه قادر
 بقدرة . فإذا صح* كونه قادراً على جنس (٣) التأليف ، والتأليف من
 جنس واحد ، فيجب كونه قادراً على جميعه ، مالم يكن مقدوراً لغيره ،
 أو يصح ذلك فيه .

١٥

والثاني (٤) أنه إذا ثبت أنه تعالى قادر* على الأكوان بما قدمناه ،
 وكان التأليف يتولد عن المجاورة ، ومن حق القادر على سبب الشيء أن*

(*) — (*) على كل حال : ساقطة من ط

(١) عليهما : عليها ص (٢) تعالى : ساقطة من ص

(٣) جنس : ساقطة من ط (٤) والثاني : وقلنا ط

يكونَ قادراً عليه فيجب كونه قادراً على التأليف . فأمّا التأليف المعبّر
في أجسام معيّنة ، فلا دليل من جهة العقل على أنه من فعله تعالى ؛ ولذلك
لا يصح عندنا الاعتماد في اثبات مُحَدِّثِ العالم على تأليف السماوات
والأرضين ، وإن صحَّ أنْ نعتمد في ذلك على الأكوان والجواهر ؛ على
ما سبق القول فيه ، في هذا الباب ^(١) .

٥

وأمّا الاعتمادات فيجب كونه تعالى قادراً عليها ، لأنها مولدة للأكوان ،
ومن حق القادر على الشيء على جهة الاختراع والابتداء أنْ يقدر عليه
على جهة التوليد ، ^(*) وإنما صحَّ من الواحد منا أنْ يقدر على أشياء
على جهة التوليد ^(*) ، ولا يقدر عليها على جهة الابتداء ؛ كما يصح منه
إيجاد بعض الأفعال بآلة ، ولا يصح منه ^(٢) على جهة الابتداء .

١٠

وليس كذلك حاله تعالى ، لأنه سبحانه ^(٣) / يصح أنْ يُوجِدَ الأفعال
على كل وجه يصح أنْ يوجد عليه ؛ فيجب من هذا الوجه كونه قادراً على
الاعتمادات ، إذا صحَّ كونه فاعلاً للأكوان على جهة التوليد ، لأنه لا سبب
لها غيره . وأيضاً فلأن الاعتماد اللازم لا يكون إلا من فعله تعالى ، لأنه
هو الذي يصح أنْ يوجد على الوجه الذي يلزم به ومعه ؛ فإذا صحَّ
ذلك فيه وجب كونه قادراً على جميع أنواعه ، لأن من حق القادر على
الشيء أنْ يكون قادراً على نوعه ، كما يجب ذلك في مثله وضده .

١٥

وبعد ، فإنه يبعد أنْ يَخْلُقَ الحي الا وفيه اعتماد ، فيجب كونه
قادراً على جنسه لهذه العلة . على أنْ القديم تعالى لا يحسن منه أنْ

(١) في هذا الباب : ساقطة من ط (هـ - هـ) وإنما صحَّ . . . التوليد : ٢٠
ساقطة من ط (٢) منه : ساقطة من ط (٣) سبحانه : ساقطة من ط

يخلق الحي الا على وجه يصح معه أن: ينتفع ، وذلك يقتضى خلق^١ الاعتماد الذى معه يصح الانتفاع بما ينتفع به ^(١) على وجوه مخصوصة . وهذا يدل على أن^٢ التاليف فى مقدوره تعالى ، لأنه لا بد من أن: يخلق للعامل الأجسام التى ينتفع بها ، ولا يصح وجودها على هذا الوجه الا بكونها مؤلفة . وما قدمناه أولى أن: يعتمد عليه .

٥

وأما الآلام فيجب كونه تعالى قادراً عليها لوجوه : منها أنه قد ثبت أنها تتولد عن الكون ، الذى هو الوا . فإذا صح^٣ كونه تعالى قادراً عليه ، فيجب كونه قادراً على ما يتولد عنه . لولا ذلك لصح^٤ أن يقتضيه^٥ الحي اربا اربا ، فلا يوجد فى جنسه جنس الآلام . فأما ما يصير به ألما من قور الطبع ، فهو تعالى ^(٦) المختص بالقدرة عليه ، فلا وجه للخوض فيه . ^(*) ولأن الآلام يوجد فى جسم الحي منا على وجه / نعلم أنه لا يصح أن يوجد الا من جهته تعالى ، كالآلام الحاصلة فيما يكمن من أجسادنا . ولأن^٧ التكليف لا يصح الا بالزجر عن العقاب الذى يستحقه المكلف ، وذلك يقتضى كونه قادراً عليه ، والا^٨ لم يصح^٩ أن: يستحقه على وجه ^(*) .

١٠

٧٦ ط

والقول فى الملاذ التى تحصل فى جسم ^(١٠) الواحد منا كالقول فى الآلام ، لأن^{١١} الجنس واحد^{١٢} ، ^(**) وانما يختلف عليه الاسمان لأمر يرجع الى غيرهما ^(***) .

١٥

فأما سائر ما نلتذ به من المدركات ، فالقديم تعالى هو المختص بالقدرة

(١) به : ساقطة من ص (٢) تعالى : ساقطة من ص

(*) - (٣) ولأن الآلام ... على وجه : ساقطة من ط

(٢) جسم : الجسم ص (**) - (***) وانما ... غيرهما : ساقطة من ط

٢٠

عليها ، الا الكلام والصوت . والذي يدل على أنه تعالى قادرٌ عليه ، أنه يتولد عن الاعتماد ، وقد يصح كونه قادراً عليه أن يفعله على جهة المصاكة ، فيجب كونه قادراً على ما يتولد عنه ، (*) لأن من حق القادر على سبب الشيء أن يكون قادراً عليه (*) . ولأنه قد يوجد ^(١) الكلام على وجه لا يصح كونه مقدوراً الا له تعالى ^(٢) ، وهو القرآن ، فيجب كونه قادراً على جنسه ونوعه ، سواء قيل انه متضاد على ما يقوله شيخنا ^(٣) أبو هاشم رحمه الله ^(٤) ، أو لم يقل ذلك فيه .

(**) وهذا الوجه يضعف التعلق به ، لأن لقائل أن يقول : ان وجه الإعجاز في القرآن أنه تعالى فعل في العلوم ما أمكنه عليه السلام معه فعمل القرآن ، فيكون الإعجاز في العلوم دونه . ومتى قيل ذلك لم يكن دفعه الا بأن يقال انه صلى الله عليه قد أخبر عن القرآن أنه من كلام الله ، فيجب ذلك فيه . وهذا رجوع الى دليل سمي ، وان كان صحيحاً (**).

على أن التكليف / وصحته يقتضى قدرته تعالى على الكلام ، لأنه لا يصح أن يتكلف الفعل الذي يعلم باضطرار ، ولا يكلف ما هو لطف فيه ، وما هو لطف ومصلحة ، فالعلم به ضرورة لا يصح مع التكليف ، لأن العلم بذلك كالفرع على العلم به تعالى . ولا يصح أن يعلم باضطرار ^(٥) في حال التكليف ، فبان لا يصح أن يعلم ما هو فرع

٧٧ د /

(*) - (*) لأن ٠٠٠ عليه : ساقطة من ط (١) يوجد : وجد ص

(٢) تعالى : ساقطة من ص

(٣ - ٣) شيخنا ، رحمه الله : ساقطة من ط

٢٠

(*) - (*) وهذا الوجه ٠٠٠ صحيحاً : ساقطة من ط

(٤) باضطرار : ضرورة ط

على العلم به ضرورةً أولى . وذلك يوجب أن يدل تعالى على الألفاظ ، ولا دليل عليه من جهة العقل . فيجب أن يدل عليها ^(١) بالخطاب الذي هو الأمر والنهي والخبر ، لأنه لا يصح أن يبين ذلك بإشارة وما شاكلها . وما يوجب أن يبينه بالكتابة ، يوجب صحة ذلك بالكلام .

ولقائل أن يقول انه تعالى يبين بالكتابة بعد المواضعة عليها ، وعلى الكلام ، فمن أين أنه قادر على الكلام بهذه الدلالة .

فأما الموت ، فإن ثبت أنه معنى ، فالذى يختص بالقدره عليه هو القديم سبحانه ^(٢) ، فلا إشكال فيه .

فأما العلوم والاعتقادات فيجب كونه قادراً عليها ، لأنه قد ثبت أنه المختص بأن فعله كمال العقل فينا ، وسائر العلوم الضرورية ؛ لأن القادر بقدرته لا يصح أن يفعل ذلك في غيره ، ولا يصح أن يفعل العلم لنفسه على جهة الابتداء ، دون أن تتقدمه علوم يصح معها منه النظر والفكر . فإذا صح بذلك كونه قادراً على هذه العلوم ، فيجب كونه قادراً على جنس الاعتقاد . لأن من قدر على إيجاد الشيء على وجه زائد / على الوجود ، كان قادراً على إيجاده فقط . ويجب كونه قادراً على الجهل لأنه ضده ؛ ومن قدر على الشيء قدر على ضده .

وان قلنا : ان العلم من جنس الجهل ، فيجب كونه قادراً عليه أيضاً ، (*) لأن من قدر على الشيء قدر على جنسه ، لكن الذى بدأنا بذكره أولى (*) ؛ لأن لنا في قولنا : ان العلم من جنس الجهل غرضاً

(١) عليها : ساقطة من ص (٢) سبحانه : تعالى ط

(*) — (*) لأن من أولى : لأنه يحصل من جهته ط

لا يمنع من صحة قولنا انه ضده . وفارق ذلك اطلاق القول في الصدق والكذب أنهما من جنس واحد ، كما يفارق ذلك قولنا في الحركة والسكون أنهما قد يكونان من جنس واحد .

فإن قيل : فبماذا تعلمونه قادراً على سائر أنواع العلوم ، ومن قولكم أن كل علم يتعلق بمعلوم على وجه مخصوص ، فيجب كونه جنساً مخصصاً ؟

قيل له : أن جنس العلوم نوع واحد ، لاشتراكها في قضية واحدة ، ومن حق التقادر على الشيء أن يكون قادراً على نوعه ، كما يجب ذلك في الجنس والعدد ؛ وهذا مضطرد .

وبتعد ، فقد صح عندنا أن المعارف في الآخرة ضرورة ، (*) لتعذر ١٠
الالقاء اليها ، ولفساد كونها مكتسبة (*) ، فيجب كونه قادراً على خلقها فينا . وإذا صح ذلك في وقت صح في سائر الأوقات ، (**) ووجب كونه تعالى قادراً على جميع أجناس العلوم والاعتقادات (**).

فأما السهو ، فإن ثبت أنه معنى فالقديم تعالى يختص بالقدرة عليه ،
١٥ / ٧٨ لتعذر إيجاده منا على كل وجه ، منع حصول الدواعي / اليه في بعض
الأوقات ، (***) ومع تبيين الفصيل بين جالنا ونحن ساهون عن الشيء
وحالنا ونحن معتقدون (***) ، فيجب أن يكون هو التقادر عليه فقط .
وأما الظن فقد اختلف قول (١) شيوخنا فيه : فمكن قال انه من

(*) - (١) لتعذر ... مكتسبة : ساقطة من ط

(**) - (٢) ووجب ... الاعتقادات : ساقطة من ط

(***) - (٣) ومع ... معتقدون : ساقطة من ط

٢٠

(١) قول : ساقطة من ص

جنس الاعتقاد ، فما قدمناه يدل على كونه تعالى قادراً عليه ، كان مضمونه على ما تناوله أو على خلافه ؛ ومن جعله جنماً آخر ، فإنه يحمله ضد الاعتقاد ؛ ومن حق القادر على الشيء أن يكون قادراً على ضده .

وأما الشك فالصحيح أنه ليس بمعنى أصلاً ، فلا يصح الكلام في أنه مقدور له أم لا . ومن يثبت معنى جعله ضد الاعتقاد ، ويقول إن القادر على الشيء قادر على ضده ، ويعتمد على ذلك فيه .

وأما الإرادة فهو سبحانه ^(١) قادر عليها لأمرين : أحدهما أنه مع كونه عالماً بالشيء لا بد من أن يريد إذا لم يكن ما يفعله إرادة ، ولا يصح أن يوقع أفعاله على وجه دون وجه إلا مع الإرادة ، على ما نشرحه من بعد .

والثاني لأنه قد كلف ، والتكليف لا يصح إلا بالإرادة ؛ فإذا ثبت كونه قادراً عليها فيجب كونه قادراً على الكراهة لأنها ضدها . ومن حق القادر على الشيء أن يقدر على ضده ، سيما وقد ثبت أن ما بهى عنه وزجر عن فعله ، فقد كرهه . ولا شيء من أفعاله يمكن أن يقال أنه قد كرهه ، ولا من مقدوراته ، لأن الغرض في الكراهة أن تصرف عن /

القول ، أو تصير لظفا في الامتناع من الفعل . وذلك لا يصح فيه تعالى ، لأن ما لا يختاره لا ينصرف عنه بالكراهة . ومعنى اللطف يستحيل فيه سبحانه ^(٢) ، فإذا صح كونه قادراً عليهما فيجب كونه قادراً على سائر ^(٣)

٧٨ ط

أجناسهما . لأنَّ مَنْ قدر على الشيء قدر على نوعه ، على ما قدمناه من قبل ^(١) .

- وأما النظر فيجب كونه تعالى قادراً عليه ، لأنه يولد العلم ، وقد بينا أنَّ مَنْ قدر على إيجاد ^(٢) الشيء ابتداءً ، فإنَّ يقدر على جنسه متولداً ، إذا كان مما يصح أن يقع متولداً ، أو لى . وهذا مستقيم ، إذا قلنا أنَّ الناظر هو مَنْ اختص بحال يبين بها من غيره . فأما على ما ذكره شيخنا ^(٣) أبو هاشم رحمه الله ^(٤) مِنْ أنَّ الناظر هو ^(٥) مَنْ فَعَلَ النظر على سبيل التوقف دون القطع ، فيجب أن لا يصح وصفه بالقدرة على أن يفعل فينا النظر ، ولا أن يفعل لا في محل ، لأنَّ على الوجهين جميعاً يوجب كونه تعالى ظاهراً ، وذلك يستحيل فيه ، مع كونه عالماً لنفسه .

- وعلى هذا الوجه ألزمه شيخنا أبو عبد الله رحمه الله ^(٦) أن لا يوصف بالقدرة على هذا الجنس على أصله . لكن له رحمه الله ^(٧) أن يقول : أنَّ ذلك يوجب أن لا يختار النظر ، ويحيل وجوده من جهته ، كما أنَّ الواحد منا إذا كان عالماً بالشيء لم يصح أن ينظر فيه ^(٨) ليعلمه ، ولا يحيل كونه قادراً عليه . وكما أنه تعالى لا يفعل القبيح ، وإنَّ كان قادراً عليه ، فلا يلزمه لهذا القول أن يحيل وصفه تعالى بالقدرة على هذا الجنس

(١) من قبل : ساقطة من ط (٢) إيجاد : ساقطة من ص

(٣-٢) شيخنا ، رحمه الله ساقطة من ط

(٤) هو : ساقطة من ص

(٥) رحمه الله : ساقطة من ط (٦) رحمه الله : ساقطة من ط

(٧) فيه : ساقطة من ص

(*) ومتى قيل / له : اذا كان كونه ناظرًا يستحيل ، وكان على أى وجه فعل النظر يجب كونه ناظرًا ، فيجب أن لا يصح أن يفعل ، وذلك يحيل كونه قادرًا عليه ، كان له أن يقول : ان* (*) كونه (١) ناظرًا على هذا القول ، ليس يقيّد أكثر من أنه فعل النظر ، ولا يوجب كونه على حال تستحيل عليه ، من حيث كان عالمًا . (**) فكيف يلزمني أن لا يكون قادرًا على فعل النظر فيكون ناظرًا به (***) ، واذا صح* كونه قادرًا على النظر فيجب كونه قادرًا على نوعه ، على ما قدمنا القول فيه (٢) .

فأما التمني والندم ، فالسمع يدل على أنه قادر على جنسهما ، ان* ثبتا (٣) معنى ، كما أنه يدل على أنه قادر على سائر الأجناس التى تقدم ذكرها . ولا يمتنع معرفة ذلك من جهة السمع ، لأن العلم بأنه تعالى حكيم ، قد يصح تقدمه على العلم بكون هذه الأجناس مقدورة* له .

فأما شيخنا (٤) أبو على رحمه الله (٥) فلا يمكنه أن يعول على كثير مما قدمناه ، لأنه لا يقول ان* الله سبحانه يفعل بالأسباب ، لكنه يقول : قد ثبت عندي أن* المحل لا يخلو مما يصح وجوده فيه ، أمّا منه (٥) أو من ضده ان* كان له ضد ، أو من بعض أضداده ان* كان له أضداد . فمتى أوجد تعالى المحل فلا بد من كونه قادرًا على سائر ما يصح وجوده

(*) — (١) ومتى قيل ٠٠٠٠ ان : ساقطة من ط

(١) كونه : وكونه ط

(**) — (***) فكيف ٠٠٠٠ به : ساقطة من ط

(٢) على ما قدمنا القول فيه : ساقطة من ط

(٣) تبتا : أثبتاه ط

(٤—٥) شيخنا ، رحمه الله : ساقطة من ط (٥) فيه أما منه : ساقطة من ط

فيه ، على نحو ما ذكرناه في الإكوان . وكذلك هؤل فيما يحتمله جسم
الحى .

ولا يصح أن نستدل على ذلك بأنه تعالى اذا أقدرنا على هذه
الأجناس ، فبأن يكون قادراً (*) عليها أولى ، لأن ذلك يوجب صحة
كونه (*) قادراً على نفس ما يقدر عليه ؛ / وهذا باطل .

٧٧٩ /

وهذه الجملة قد كشفت عن صحة قولنا : ان هذه الأجناس كلها
مقدورة لله تعالى . ولم تتبع ما صدرنا به الباب ، لأننا قد بينا ما نعتمد
عليه . ومن ضبط ذلك ثبتي ما يصح من ذلك وما لا يصح . وهذه
الجملة كافية في هذا الباب ^(١) .

(*) - (*) عليها أولى كونه : ساقطة من ط

(١) الباب : + ان شاء الله ط

السلام

في الدلالة على أنه سبحانه وتعالى لا يفعل القبيح

اعلم أن الذي يدل على ذلك : أنه قد ثبت كونه تعالى عالماً بقبح القبيح ، وبأنه غني عنه . ومن كان هذه حاله لا يختار القبيح على وجه . يدل على ذلك أن الواحد منا ، إذا استغنى عن الظلم والكذب وعلم غناه عنهما وتبجحهما ، لم يجتز أن يختارهما ، نحو أن نعلم أنه إن صدق وعدل توصل إلى درهم يحتاج إليه ، ومتى كذب أو ظلم توصل إليه ، فمعلوم من حاله أنه لا يختار فعلهما على وجه . واعلم أن هذه الدلالة مبنيّة على أشياء : منها أنه تعالى عالم بتبجح القبائح كلها ؛ وقد بيناه من قبل ، حيث دللنا على أنه عالم لنفسه ، فانه يجب أن يعلم كل ما يصح أن يكون معلوماً ، وكون القبائح يصح أن يعلم عنها ، فيجب كونه تعالى عالماً بها .

- ومنها أنه تعالى غني عن فعلها ، وقد دللنا على ذلك من قبل ، (*) وبيننا أن الحاجة تستحيل / عليه ، وأنها إذا استحالت عليه فيجب كونه غنياً (*).
- ومنها أنه عالم بأنه غني عنها ، وقد دللنا على ذلك بما ذكرناه (١) .
- ومنها أن الواحد منا يصح أن يستغنى عن فعل القبيح ، ويصح أن يعلم قبحه .

(*) - (٥) وبيننا ٠٠٠ غنياً : ساقطة من ط

(١) بما ذكرناه : ساقطة من ط

ومنها أنه متى كانت هذه حاله لا يختار فعل القبيح ألبتة .
ومنها أن" الذى له ومن أجله لا يختار فعله ، هو ما ذكرناه من كونه
عالماً بالقبيح ، وبأنه غنى عنه دون غيره .

وهذا الفصل مبنى" على أشياء : منها أنه قادر على فعل القبيح ، مخلى
بينه وبينه ، فلا يصح أن" يقال : انما لم يختره ، لأنه غير قادر عليه أو غير
ممكن منه لمنع أو غيره .

ومنها أن" الواحد منا يصح أن يستغنى عن فعل القبيح ، ويصح أن
لا يفعله .

ومنها أنه لا يصح أن" يقال لم يفعله ، لما يلحقه من الضرر باستعماله
محل القدرة فيه ، أو الضرر ، وكونه عالماً أو غنياً .
ومنها أنه انما لم يفعله لمجموع كلا الأمرين ، لا لأنه غنى فقط ،
ولا لأنه عالم بقبحه فقط .

وقد بينا من قبل أنه لا يصح أن" يقال انه تعالى لا يوصف بالقدرة
على ما لو وقع منه لكان قبيحاً ، وأنه لأجل ذلك لا يختار فحله ، ودلنا
على فساد ذلك القول بأنه انما لم يختره ، لأن" وقوع القبيح يستحيل
منه من حيث كان القبيح انما يقبح لحال فاعله ، وأنه تعالى لا يقتضى
بتلك الحال ، لأنه رب" مالك" ، الى ما شاكله (١) / ٥٨٠

ونحن نبين جميع ما قدمناه من الفصول ، فإن" بيانها تستقيم الدلالة .
وما عدا ما ذكرناه فهو جار مجرى المعارضة ، وهو قولهم : لو كان تعالى
لا يفعل القبيح لكونه عالماً غنياً ، كالواحد منا ، لما صح أن" يفعل الحسن

(١) شاكله : شاكل ذلك ط

أيضا ، لكونه عالما غنيا . لأنّ العالم الغنى منا ، لا يختار الحسن ، وهذه حاله ، كما لا يختار القبيح . فإنّ وَجِبَ أَنْ يكون حكمه تعالى حكمتنا في باب القبيح ، فكذلك في باب الحسن . وإنّ خالف حاله حالنا في الحسن ، فجوزوا مثله في القبيح .

هـ وهذا الكلام إنما يسقط بأن نبين أنّ ما ادعوه من أنّ الغنى منا عن الحسن ، إذا علم استغناء عنه لا يفعله ، باطل ؛ وأنه قد يفعل الفصل لحسنه ويصح ذلك فيه ؛ وأنّ القبيح لا يقع من الغنى عنه على ما بيناه ؛ وسنفرّد لذلك فصلا .

ومن ذلك قولهم : إن ما ذكرتموه من أنه تعالى لا يختار فعل القبيح ، إنما يصح إذا ثبت أنّ القبائح لم تقع منه ، فأما ونحن ندعى وقوعها منه ، فما ذكرتموه لا يصح . وهذا الكلام يسقط بما قدمناه ^(١) في الجملة من الدلالة على أنه تعالى لا يختار فعل القبيح ، لأنّ ذلك إذا صحّ وجب أنّ يعلم في الجملة أنّ جميع ما يدعونه قبيحا ، واقما على وجه يحسن عليه ، ويبين أنّ له وجهاً يحسن عليه . ويدخل في ذلك الكلام في الآلام ، وأنها قد تحسن للنفع والمؤوض ، إذا ^(٢) كان فيها اعتبار . ويدخل في ذلك الكلام على التّسوية ، والمجوس ، وأصحاب التناسخ والبكرية / ، وعَبَاد ، والمجبرة ، ومن يدعى قَبَحَ العقاب الدائم ، ويوجب انقطاعه .

ويدخل فيه الكلام في أنواع الآلام وما يحسن منها وما لا يحسن ،

(١) قمتناه : ذكرناه ط

(٢) إذا : وإذا ط

وهل يَحْتَسِنُ مِنْ أَحَدِنَا إِيلَامَ الْغَيْرِ بِغَيْرِ رِضَاهِ ^(١) أَمْ لَا ، وهل يَفْتَرِقُ فِي ذَلِكَ الْبَالِغَ وَالطُّفْلَ أَمْ لَا يَخْتَلِفَانِ ^(٢) فِيهِ .

وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الْفَصْلِ الْكَلَامُ فِي وَجْهِ الْحِكْمَةِ فِي خِلْقَةِ الْخَلْقِ ؛ وَفِي تَفْصِيلِ مَا خَلَقَهُ إِذَا سَأَلُوا عَنْهُ ؛ وَالْكَلَامُ فِي وَجْهِ الْحِكْمَةِ فِي التَّكْلِيفِ ، وَمَا يَتَّصِلُ بِهِ بِأَبَا بَابًا . وَنَحْنُ نَفْصِّلُ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنْ بَعْدِ ، وَنَأْتِي عَلَى بَيَانِهِ ؛ وَنَذْكُرُ الْآنَ مَا بَدَأْنَا بِهِ مِنْ الْفُصُولِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(١) بِغَيْرِ رِضَاهِ : بِرِضَاهِ مِنْ (٢) يَخْتَلِفَانِ : يَفْتَرِقَانِ ط

فصل

في أن الواحد منا يصح أن يستغنى عن فعل الفبيح

ويعلم قبجه أو أنه غنى عنه

اعلم أن الواحد منا ، وإن كان لابد من أن يكون محتاجاً ، لجواز
النفع والضرر عليه ، فقد يصح أن يستغنى عن شيء معين بأحد أمرين :
أما بأن يكون المعلوم من حال ذلك الشيء أنه لا ينتفع به ، ولا يؤدي
إلى نفع ، أو لا يدفع ضرراً به عاجلاً ولا آجلاً .

والثاني أن يكون له في الفعل منفعة ، لكن ذلك النفع بعينه يمكنه
الوصول إليه بغيره ، فيكون غنياً عنه لصحة توصله إلى النفع الذي فيه
بغيره . وقد علمنا أن الكذب والصدق ، إذا استويا في أنه يمكنه الوصول
إلى واحد منهما إلى قدر من النفع ، أنه غنى عن الكذب من حيث يمكنه
الوصول إلى ما فيه من النفع بالصدق / فيجوز مجرى كذب لا نفع فيه
أصلاً في أنه غنى عنه .

فإن قيل : إذا كان يصل بالكذب إلى ما ذكرتموه من النفع ، كما يصل
بالصدق إليه ، فلو جاز أن يقال أنه غنى عن الكذب لهذه العلة ، لجاز
أن يقال أنه غنى عن الصدق أيضاً ؟ لأن حالهما في صحة الوصول بكل
واحد منهما إلى ذلك النفع على سواء ، وهذا يؤدي إلى كونه غنياً عنهما
جميعاً . وفساد ذلك يوجب الحاجة إليهما ، وفي ذلك إبطال ما ذكرتموه (١) .

(١) ذكرتموه : قلتموه ط

قيل له : ان " كل فعل عليم من " حاله انه يصل به لو فعله الى ثمة معين ، وقد يصح منه الوصول اليه مع علمه ، صح " (١) ان يقال انه غنى عنه في ذلك ، لانه لو لم يحصل والحال هذه غنيا عنه ، لوجب ان لا يكون غنيا عن الفعل الذي قد ينتفع بما يريده دونه . وقد (٢) علمنا بان ما هذه حاله ، لا بد من كونه غنيا عنه ؛ فكذلك القول فيما ذكرناه .

ولا يمتنع ان " نقول : انه غنى عن الصدق اذا عيّنناه ، كما قلناه في الكذب ، لان " كل " واحد منهما قد يصح منه التوصيل به (٣) الى النفع دونه . فمتى عيّن بالقول ، لا يمتنع ان " يقال : انه غنى عنه . فاما اذا كان الكلام فيهما جميعا ، فانه لا يصح ذلك فيه ؛ لان " التوصل مع عدمهما جميعا الى النفع المراد ، لا يصح ، كما يصح ذلك في كل واحد منهما . ولا يجب متى قلنا في كل " واحد منهما انه غنى عنه ، ان " يقال بذلك فيهما جميعا . ألا ترى ان " الواحد منا لا يجوز ان " يقال انه في وقت جوعه يحتاج الى الطعام / الكثير الذي يشبع بيسيره (٤) ، وان " كان يحتاج الى قدر ما يسد به الجوع من جملته ، فافصل حال كل نقص منه لحال جميعه . (٥) وقد يقال انه يستغنى بقدر منه عما عدا كل نقص منه لحال جميعه (٦) .

وقد يقال (٥) ان " الواحد منا يستغنى باحدى يديه في حمل الشيء .

(١) صح : يصح ط (٢) وقد : وفي ص

(٣) به : ساقطة من ص (٤) بيسيره : يستغنى منه ط

(٥) - (٦) وقد يقال ... جميعه : ساقطة من ص

(٥) وقد يقال : وعلى هذا الوجه يصح ان يقال ط

الغني عن اليد الأخرى ، وباحدى عينيه في النظر الى الشيء العظيم عن الأخرى . ولولا ذلك ، لم يحصل الواحد منا غنياً بشيء من آلاته ، ولا بشيء من الأفعال . ولو لم يحصل غنياً بذلك ، لأدى الى أن لا يحصل غنياً أبداً ؛ وفي ذلك ابطال معنى الفنى . وبإبطاله يبطل معنى الحاجة .

٥ وبَعْد ، فلا قِصَل بين مَنْ قال : انه لو لم يكن محتاجاً الى الكذب ، والحال هذه ، لأبطل ذلك معنى الحاجة ، وبين مَنْ قال : انه لو لم يكن غنياً ، والحال هذه ، لأبطل ذلك معنى الفنى . وهذا يوجب (*) كونه محتاجاً اليه من حيث يصل به الى ما يصل بالصدق اليه (*) ، وكونه غنياً ، من حيث قد يصل الى النفع المراد دونه . وكونه محتاجاً الى الشيء غنياً عنه ، محال* .

١٥ (***) وقد قيل في ذلك انه قد يصح أن يستغنى عن الفعل بأن لا يكون فيه نفعٌ ألبتة ، ولا دفع ضرر كالطيب وغيره . وهذا وان صح في بيان كون الواحد منا غنياً عنه ، فانه لا يمكن أن يجعل أصلاً في هذا الباب ؛ لانه لا يمكن أن يبين أن الواحد منا انما لم يفعله لكونه غنياً عنه . لأن لقائل أن يقول : انما لم يفعله لأنه لا تقع فيه ، فحصل ضرراً من هذا الوجه . ولا يمكن أن يقال ذلك فيما قدمناه ، فنضرتُه ، وان أمكنت ، فالتعلق بما قدمناه أولى ؛ / لأن هذا الشغب زائل عنه (***) .

على أنه لو ثبت أن الواحد منا لا يستغنى عن الكذب والظلم ، اذا (١) كان حالهما ما وصفناه ، لوجب صحة الدلالة على أنه تعالى لا يفعل

(*) — (*) كونه اليه : ساقطة من ط

(**) — (*) وقد قيل عنه : ساقطة من ط (١) اذا : الا اذا ط

القيح . لأن العالم بقيح القبيح منها ، اذا لم يفعله مع كونه محتاجاً اليه ،
فالقديم تعالى ، اذا علم قبحه واستغنى عنه ، فبأن لا يفعله أولى . لكن
هذا القول ، (*) وان صح ، فموضوع الدلالة يقتضى بيان ما ذكرناه ،
لأنه الصحيح ، فلذلك تكلفناه (*) .

فصل

في أن العالم منا بفتح القبيح وبأنه غنى عنه

لا يختار فعله على وجه

الذي نعتد عليه فيما يقع من القادر ، وما لا يقع لما هو عليه من
الأحوال ، الرجوع الى اختيار حالنا في ذلك ، وحال غيرنا من القادرين ؛
كما أن على مثله نعتد فيما يمنع ^(١) من الفعل وما لا يمنع ، وما يصح
أن يدرك وما لا يصح ، وما يعلم باضطرار وما لا يعلم . ومتى أمكن
الاعتماد في الشيء على اختيار الحال ، والرجوع الى النفس ، كان ذلك
أقوى من غيره . ولذلك نقول في كثير مما حل هذا المحل ، أنه يتعلم
بإدنى تأمل ، وبأول ^(٢) فكر وروية .

فإذا صحت هذه الجملة ، وعلمنا أننا إذا علمنا أن الفعل قبيح ، وأنها
مستغنون عنه ، لا نختاره ، كما لا نختار سائر ما نعلم أنه يضرنا ، كقتل
أنفسنا وإيلامها ، فيجب القضاء بصحة ذلك في الأمرين .

وليس لأحد أن يقول : إذا كان الواحد منا قادراً على القبيح ، فكيف
يُقال أنه لا يختاره ، ولا يجوز ذلك عليه إذا كان / علماً بقبحه ، غنياً
عنه ؟ وهل ما ذكرتموه الانقضاء لوصفه بأنه قادر ، وذلك لأن القادر
قد يحصل على حال ^(٣) منها لا يختار الفعل ، كما يحصل على حال معها يختار

(١) يمنع : يقع ص (٢) وبأول : وبإدنى ط

(٣) حال : حالة ط

الفعل لا محالة . فكما أن^١ وجوب كون الملتجأ الى الفعل فاعلاً ، لا ينقض كونه قادراً ، فكذلك وجوب كونه غير^(١) فاعل للقيح ، اذا كان عالماً غنياً ، لا ينقض ذلك . وكما يصح أن^٢ نعلم أنه تعالى لابد من أن يفعل الواجب لا محالة ، فكذلك يصح أن^٣ نعلم أنه لا يختار^(٢) القبيح على وجه .

- ولا فصل بين مَن قال في العالم الغنى منا أنه يصح أن^٤ يختار القبيح ، وإن علم قبحه وغناه عنه ، وبين مَن قال : إن^٥ الملجأ الى أن لا يفعل قد يقع منه الفعل . ومن ارتكب ذلك ، وإن علم في الشاهد خلافه ، فهو بمنزلة مَن ارتكب أنه لا يعلم شيئاً أصلاً^(٣) ، وأنه لا يفصل^(٤) بين القبيح والحسن ، وبين ما يحتاج اليه ويستغنى عنه ، وبين مَن يصح الفعل منه ومَن لا يصح . وبطلان ذلك أجمع يوجب بطلان ما جرى مجراه . على أن^٥ العالم^(٥) بالفعل وأحواله^(٦) لا يفعله الا كداع ، وتعارف حاله حال السامع والنائم اللذين يتقدمان على مقدورهما من غير داع . وبذلك يتفصل بين العاقل وبين مَن لا يعرف الأفعال ولا يميزها . ولولا أن^٦ ذلك كذلك لم يصر الواحد منا ملجأ الى الفعل ، لأن^٧ ما له يحصل كذلك هو قوة دواعيه . فلو لم يكن للداعي يفعل الفعل ، لم يؤثر قوته هذا التأثير . ولذلك عند تكافؤ الدواعي ، قد تكف عن كلا الفعلين ، كما أن^٧ عند تكافؤ المقدور يستمتع الفعل على

(١) غير : على ط (٢) يختار : يفعل ط

(٣) أصلاً : البتة ط (٤) يفصل : فصل ط

(٥) العالم : العلم ط (٦) وأحواله : وأحواله أنه ط

- كلا القادرين . فكما أن ذلك / يجب أن كونه قادراً يصحح الفعل ، ٨٣ ط
إذا خلا من منع تكافؤه ^(١) ، فكذلك الداعي إذا انفرد يقتضى الفعل لا محالة .
ولذلك قوئى الله تعالى دواعى المكلف الى العبادات ، بالترغيب فى الثواب
إذا هو فعلها ، والتخويف من العقاب متى لم يفعلها . ولولا أن ذلك يقتضى
الاقدام على الفعل إذا خلا من غيره ؛ لم يكن لذلك وجه . وإنما لا يختار
بعض المكلفين ذلك ، لأن هناك دواعى تعارضها من شهوة عاجلة ، الى
ما شاكلها . ولذلك صح منه تعالى التكليف الشرعى ، من حيث كان مصلحة
ولطفاً فى العقلي ، ويختار عند فعلها العقليات ، ويدعو اليها ^(٢) .
- فقد صح بما ذكرناه أجمع ، أن العالم بالفعل ، إنما يفعله لداع ؛
فاذا انفرد الداعي اختاره لا محالة . فكذلك يجب أن لا يفعل الفعل ، ١٠
إذا دعاه الداعي الى أن لا يفعله ، وانفرد عن غيره من الدواعى للمعارضة .
ومعلوم من حال من علم قبح القبيح ، وأنه مستغن عنه ، أن داعيه الى
أن لا يفعله ، قد انفرد عن عارض . لأنه والحال هذه لا داعي له الى الفعل
على وجه ، لأن الداعي هو ما عليه الفاعل من الأحوال دون ما عليه الفعل .
ولذلك قلنا : انه يجب أن يقال فى هذه الدلالة ، انه إذا كان عالماً بقبح ١٥
القبيح ، وبأنه غنى عنه ، لم يفتقره . وعدلنا عن طريقة الشيوخ رحمهم ^(٣)
الله فى قولهم أن العالم الفنى لا يختار القبيح ، لأنه لو كان غنياً ، واعتقد
الحاجة اليه ، لم يمتنع أن يفعله مع علمه . / بقبحه . ولو حصل محتاجاً

(١) تكافؤه : من تكافؤه ص

(٢) اليها : اليه ص

(٣) رحمهم الله : ساقطة من ط

الى الشيء^(١) ، واعتقد الغنى عنه لم يفعله . فقد صح "أن" الداعى الى الفعل هو ما عليه الفاعل من كونه عالماً ، أو ظاناً ، أو مستقداً . فإذا علم قبح الفعل ، وثبت أن علمه بقبحه لا يجوز أن يدعو الى فعله ، بل هو بالضد من الحسن فى ذلك ، وعلم أنه غنى عنه ؛ وصح "أن" الحاجة هي التي تدعو الى الفعل ، وأن الغنى عنه بالضد منها ، فقد حصل والحال هذه فى حكم الملجأ الى أن لا يفعل . فيجب أن لا يجوز أن^(٢) يختار الفعل على وجه . كما أنه مع علمه بما هو عليه فى قتل نفسه من الضرر ، لا يختاره .

- فان قيل : اذا قلتم أن الدواعى الى الفعل ، متى اقررت ، وجب أن تفعل ، فقد أبطلتم القول بأن القادر يصح أن لا يختار فعل مقدوره ، وساوئتم المتجبرة فى قولها : ان الفعل يجب وجوده مع القدرة .
- قيل له : انا نقول أن الفعل يصح منه لكونه قادراً ، لا للداعى^(٣) ، لأنه فى صحته يفتقر الى اختصاصه بحال يبين بها من غيره . ولذلك يصح الفعل من السامى والنائم ، وان لم يكن لهما الى الفعل داع . وكذلك يصح أن يعلم فعل غيره كعلمه بفعله ، ولا يقدر الا على ما يصح أن يوجد . ولذلك يتعلق العلم بالشيء على ما هو به ، فكيف يحصل به محدثاً . فكل ذلك يبين أن الفاعل يصح منه الفعل لكونه قادراً . والداعى^(٤) وان اقتضى^(٥) اختيار الفعل ، فليس بموجب^(٦) لذلك ؛

(١) الى الشيء : اليه ط (٢) أن : أن لا ص (٣) للداعى : للدواعى ط

(٤) والداعى : والدواعى ط (٥) اقتضى : اقتضت ط

(٦) فليس بموجب : فليست بموجب ط

- لأنه لو أوجب^(١) ، لخرج الفعل من أن يقع منه ، لكونه قادراً عليه ، كخروج / المتحرك من كونه متحركاً بالفاعل ، لما وجب كونه كذلك لعله .
وما نقض حقيقة القادر يجب إبطاله ، لأن تعلق الفعل بالقادر أصل^(٢) ، كما أن حاجة الموصوف في للصفة إلى المعنى ، إذا استحق الصفة على وجه مخصوص ، أصل^(٣) . فإذا صح ذلك ثبت أن الداعي غير موجب ، وأنه يختار لأجله الفعل ، أو يمتنع منه . وذلك يسقط ما سأل السائل عنه .
- وليس لأحد أن يقول : إن كان الداعي يقتضي إيجاد الفعل ، فيجب أن يفعل تعالى كل شيء حسن يقدر عليه ، لأن ما^(٤) يفعله إنما يفعله لحسنه ، ولنفع غيره . فيجب أن يفعل كل ما في قدرته ، والا فأتهم ناقضون لما قد تمتوه من الأصل . وذلك لأن حسن مقدوره وكونه نفعاً لغيره ، لا يقتضي فعله ، (*) كما أن علمنا بأن لغيرنا في الاحسان إليه نفعاً لا يقتضي الفعل (*) لا محالة ، ويفارق ذلك ما يفعله لنفع ، أو دفع مضرة ، أو لا يفعله لكونه قبيحاً أو ضرراً ؛ لأن الأمر في ذلك يجري على طريقة واحدة .
- وقد بينا من قبل أن أحكام الدواعي وما يتصل بها ، يرجع فيه^(٥) إلى الاختيار . فكما أن حمل سائر الدواعي على ما يلجئ إلى الفعل لا يصح ، فكذلك حمل بعض الدواعي على بعض لا يصح .
- فإن قيل : إن الذي ذكرتموه إنما يدل على أن العالم منا بقبح القبيح ، وبأنه غني عنه ، لا يختاره في هذه الأوقات ، فهلا جرت زعم أن

(١) لأنه لو أوجب : لأنها لو أوجبه ط (٢) لأن ما : لا ط

(*) - (*) كما : الفعل : ساقطة من ط

(٣) فيه : ساقطة من ط

يختار بعض القادرين ذلك ، اذ قد كان فيهم مَنْ اختاره ، كما تجوزون بعض المادّات بخلاف ما شاهدناه ؟ .

٨٥ د /

قيل له : اذا ثبت أنّ الآن / نختار الفعل القبيح متى علمناه قبيحا ، وأنّا مستغنون عنه ، فيجب اذا علمنا أنّ ما له لم نختره ، علمنا بقبحه وبالفنى عنه ، أنّ يستمر ذلك في كل وقت (١) ، لأنّ ما له لم نفعله الآن ، قائم في كل حال . وانما جوزنا افتراق الأزمنة في بعض المادّات لأنّ ما له ينتقض (*) في زمن الألبياء يقتضى أنّ لا ينتقض (*) في غير زمنهم ؛ ولذلك فصلنا بين حكم الزمانين فيه .

وانما قلنا : إنّ الحوادث يستحيل وجودها فيما لم يزل ، ويصح ذلك فيها الآن ، لمفارقة حالها فيما لم يزل لحالها الآن في صحة وجودها ، ١٠ لما في ذلك من قلب جنسها ، وزوال ذلك عنها في وجوده الآن . وليس كذلك حكم ما لا يختاره العالم الفنى ، لأنه اذا لم يختره من حيث كان بهذه الصفة ، فيجب متى كان كذلك ، أن لا يختاره .

فقد صحّ بهذه الجملة أنّ العالم منا بقبح القبيح ، وبأنه غنى عنه ، لا يختار فعله . واذا صحّ ذلك لم يمتنع أن نحمل عليه حكم القديم ١٥ تعالى ، وهضى لأجله بأنه لا يفعل القبيح ، تعالى عن ذلك علواً كثيراً .

(١) وقت : الأوقات ط

(*) - (ج) في زمن ٠٠٠٠ ينتقض : ساقطة من ط

فصل

في أن الذي له لا يختاره^(١) العالم ببيع القبيح وبأنه غنى عنه
كونه علماً بهذين الأمرين دون غيرها^(٢)

- الذي يدل على ذلك : أن "مَنْ عَلِمَ قَبِيحَ الْكَذِبِ ، وَأَنَّهُ غَنَى
بالصدق عنه ، على ما قدمناه ، لا يختاره ؛ وإن"^(٣) جهل قَبِيحَهُ ، جاز
أن يختاره / ؛ وإن جهل أنه غنى عنه ، واعتقد الحاجة إليه ، أو علمه
صح أن يؤثره على الصدق .
فقد ثبت أن ما له لم يفعله ، هو كونه علماً بقبحه ، وبأنه غنى عنه .
ولذلك متى خرج من أن يكون كذلك ، صح أن يختاره .
وهذه طريقة معرفة العلل وما يجري مجراها . ألا ترى أن الظلم إنما
نعمله^(٤) قبيحاً بهذا الاعتبار ، من حيث علم أنه قبيح ، متى علم ظلماً ،
ولو حصل فيه نفع أو دفع ضرر أو استحقاق ، لم يعلم كذلك ، وبشله
نعم أن العالم بما عليه في قتل نفسه من الضرر ، لا يختار فعله ، لعلمه
بالضرر . لأنه لو اعتقد فيه نفعاً ، جاز أن يفعله ، كأهل الهند الذين
يستحسنون قتل أنفسهم ، لاعتقادهم أن ذلك يحسن ، وفيه نفع
في الآجل .

(١) يختاره : يختار ط (٢) غيرها : غيره ص
(٣) وإن : فإن ط (٤) نعمله : كان ط

فقد صَحَّ ما قلناه من أن الذي له لا يختاره ، كونه علما بقبجه ، وبأنه غنى عنه .

فإن قيل : كيف يصح كون ذلك علما في أن لا يفعله ، ومع ذلك يصح وقوع القبيح منه ، وهذه حاله ؟

قيل له : انما صار ذلك علما في أن لا يختاره ، لا في أنه لا يقدر عليه ، كما أن كون القادر قادرا عليه في صحة الفعل ، لا في وقوعه لا محالة . وكما أن علمه بما عليه من الضرر في قتل نفسه علما في أن لا يختاره ، لا في أن لا يصح منه ؛ ويفارق ^(١) ذلك العلل الموجبة ، على ما قدمناه في الدواعي ، ومما رقتها لغيرها .

فإن قيل : كيف يصح كون ما ذكرتموه علما في أن لا يختار القبيح ، ومتى حقق هذا القول ، أفاد أن القبيح معدوم كما كان ، ومن حق العلة أن تؤثر في الملل / . فاذا لم يصح ذلك فيما ذكرتموه ، فيجب ابطال كونه علما .

١٨٦ د /

قيل له : أن ما ذكرته ^(٢) انما يجب في العلل الموجبة ، فأما ما له نختار الفعل ، أو نختار ^(٣) ما له يقيح القبيح ، الى ما شاكره ، فلا يجب ذلك فيه . ألا ترى أن الاجراء الى أن لا يفعل القادر الفعل يقتضي أن لا يختاره ، ويصير كالعلة فيه ، وإن لم يؤثر في ذلك ؛ فكذلك ما قلناه . على أن هناك ضربا من التأثير ، لأنه لولاه لصح أن يختاره ويوجده ، ولأجله لم يختره ، فصار بمنزلة كونه قادرا في أن له يصح الفعل منه ، وإن

٢٠ (١) ويفارق : وفارق ط (٢) ذكرته : ذكرناه ص (٣) نختار الفعل أو نختار : لانختار الفعل أو نختاره أو ط

لم تكن صحة الفعل موجباً لتغير حاله عما كان عليه ، الا القدر الذى قدمناه .
 فان قيل : وكيف ^(١) يصح كون كلا هذين الأمرين علّة في أن
 لا نختار القبيح ، ومن قولكم : انّ العلة لا تصح أن تكون علّة لمقارنة
 غيرها لها ، وانها متى أثرت مع غيرها ، فيجب أن تؤثر بافرادها ؟
 قيل له : انّ الذى ذكرته ، انما يجب فى العلل الموجبة ، فأما
 ما ^(٢) يجرى مجرى الموجب من الدواعى وغيرها ، فلا يجب ذلك فيه . كما
 يصح كون الظلم ظلماً لوجوه ، والحسن حسناً لوجوه يحصل عليها ،
 وانتفاء وجوه القبح عنه . ولذلك صحّ في كثير من الدواعى أن لا تقتضى
 الإقدام أو الكف ، اذا عارضه غيره من الدواعى ، وتغير حاله بذلك ؛
 وذلك يستحيل فى العلل .

٥

١٠

فان قيل : هلا جعلتم العلة في أنه لم يختَر القبيح علمه بقبحه وغناه
 عنه ، كما أطلقه الشيوخ رحمهم الله ^(٣) فى الكتب ؟ وما / الحاجة بكم
 الى القول بأنه يجب أن يكون عالماً بأنه غنى عنه ؟

٨٦/ ط

قيل له : كما لم تقتصر فى ذلك على كون الفعل قبيحاً ، بل نطلب ^(٤) فيه
 علمه بقبحه ، فكذلك لا تقتصر على كونه غنياً عنه ، بل نطلب فيه علمه
 بذلك من حاله . يبين صحة ذلك أنه لو اعتقد فيما هو غنى عنه الحاجة
 اليه ، لصحّ أن يؤثره ، كما لو اعتقد فى القبيح أنه حسن ، لصحّ
 أن يختاره ؛ ولو اعتقد فيما يحتاج اليه أنه غنى عنه ، لم يختره . وذلك
 يبين صحة ما قيّدنا به الكلام من كونه عالماً بأنه غنى عنه . والأصل

١٥

(١) وكيف ط (٢) ما : فيما ط (٣) رحمهم الله : ساقطة من ط
 (٤) نطلب : فى النسختين « نطلب » ، وما ذكرناه أصوب (المحقق)

٢٠

- في ذلك ما قدمناه ، من أن المتراكى في هذه الباب بما عليه القادر دون ما عليه الفعل من الأحكام ، لأن الداعى الى الاقدام أو الكف يجب أن يكون ما عليه الفاعل أو الكاف عن الفعل ؛ كما أن المصحح للفعل يجب أن يكون ما هو عليه ، لا ما عليه الفعل . ولذلك قلنا أن الساهى عن الفعل لا داعى له اليه ، وأن كان الفعل قد يكون شعاعاً وضرراً ، من حيث لم يختص بكونه عالمًا . فإذا صح ذلك لم يخل ما عليه الفاعل مما له يفعل (*) الفعل أو لا يفعله (*) ، من أن يكون كونه قادراً ، أو عالمًا ، أو ظانًا ، أو معتقداً ، أو مريداً ، أو مدركاً ، أو مشتتاً ، أو نافر الطبع ، لأن كونه حياً لا تعلق له بالفعل ، فلا يصح (١) القول بأنه يدعو اليه . وقد علمنا أن كونه مدركاً لا يخل له في هذا الباب ، لأن أكثر الأفعال التى يؤثرها القادر منا ، أو لا يفعلها / ، لا تدرك ، فكيف يقال ذلك فيها ؟

- وبعد ، فإن من حق الداعى أن يتقدم حال ايجاد الفعل ، أو الكف عنه ؛ ومن حق كونه مدركاً ، أن يحصل في حال وجود الفعل ؛ فإين أحد الأمرين من الآخر ؟ ولا يصح أن يكون الداعى الى ذلك كونه مريداً ، أو كارها ، لأن من حق الارادة أن تكون تابعة للمراد ، فى أن ما تدعو اليه يدعو اليها ، وما تصرف عنه يصرف عنها ، فهى إذن تابعة للمراد . فلا قصص وهذه حالها بين أن يقال انها تدعو الى المراد ، أو يقال أن المراد يدعو اليها . وكيف يقال فيها ذلك ، ومن حقها أن تسارن المراد ؟ أو تكون فى حكم المقارن له اذا كانت قصداً ؟

(*) الفعل أو لا يفعله : أو لا يفعل ص (١) فلا : ولا ط

وايثاراً ؟ ومن حق الداعي أن يتقدم حال الفعل ؟ على أن التمييز بين ما فعله ولا فعله لا يكون بالارادة ، لأنها انما تختص ما فعله ، والداعي يحصل فيها فعله ، (*) وما لا فعله (*) . وكل ذلك يمنع من القول بأن كونه مريداً يدعو الى الفعل . وبمثله نعلم أن كونه كارهاً يدعو ^(١) الى أن لا يفعل الفعل ^(٢) . ولا يجوز أن يكون الداعي الى الفعل كونه قادراً ، لأنه المصحح له ، ومن حق المصحح للفعل أن يكون غير داع الى ايجاده . ولذلك تختلف حال الدواعي في اقتضاؤها ، تارة للفعل ، وتارة لأن لا يفعل . وكونه قادراً في كل هذه الأحوال لا يختلف . ولا يصح أن يكون كونه مشتتاً داعياً / الى الفعل ، لأنه لو اشتتت الشيء ، ^{٨٧/ ط} وجهل كونه مشتتاً له ، لم يغتره ؛ ولو اعتقد كونه مشتتاً فيما هو نافر الطبع عنه ^(٣) لدعاه ذلك الى الفعل . فقد صح أن المرائى في ذلك بكونه عالماً بأنه يشتت الشيء ، دون كونه مشتتاً ، وعلمته بذلك وإن كان يستند الى كونه مشتتاً ، فذلك لا يمنع من أن يكون هو الداعي دونه ، وإن كان كونه عالماً يقتضى كونه مشتتاً ؛ لأن العلم يتعلق بالشيء على ما هو به ، كما أن كونه عالماً يقتضى هدم كونه حياً ، وإن لم يكن لكونه حياً في ذلك مدخل .

والما نقول : أن من تدعوه الدواعي الى الفعل لابد من كونه مشتتاً ، وكونه عالماً بذلك ، ليتبين كيفية النفع وقوته ، ويعرف بنفور الطبع كيفية الضرر والتحرز منه . ومتى لم يتقدم منه ذلك ، لم يصح منه العلم بالمنافع

(*) — وما لا فعله : ساقطة من ط (١) يدعو : لا يدعو ط .

(٢) الفعل : ساقطة من ص (٣) عنه : منه ط

والمضار ؛ فوجب تقدمه لذلك ، لا لأنه الداعي في الحقيقة . فحصل من جملة ما قدمناه أن الداعي الى الفعل هو علم القادر بحال ^(١) الفعل ، أو ظنه ، أو اعتقاده بأن فيه قبحاً ، أو دفع ضرر ، أو أنه حسن . والذي يدعوه الى أن لا يفعله علمه بأنه قبيح ؛ وأنه غنى عنه ؛ أو أن عليه فيه مضرة ، أو فوت نفع . والاعتقاد في هذا الباب والظن يقومان مقام العلم ، كليهما مقامه في سائر ما يتعلق بالنافع والمضار . وذلك من حال الاعتقاد بين عند التأمل ^(٢) ، وبيناه يتخنى عن تقصى القول فيه . فإذا صح ذلك وثبت أن العلم أقوى من الظن والاعتقاد في هذا الباب ، وكان الواحد منا متى علم أو اعتقد أن الفعل قبيح ، وأنه غنى عنه ، لا يختاره ، فالقديم سبحانه ^(٣) أجدر وأولى بذلك ، إذا كان عالماً بقبح القبيح ، وبأنه غنى عنه .

٨٨٨ ط /

فان قيل : هلا قلتم ان الذي له لا يفعل العالم بالقبيح وأنه غنى عنه ذلك ، أنه لا داعي له الى فعله ، لأن كونه بهذه الصفة ، يكشف عن أنه لا داعي له اليه ، وقد ثبت أن العالم بما يقدر عليه متى انتفت دواعيه لا يختاره ؟

١٥

قيل له : انه لا فصل بين قولك انه انما يفعل الفعل وهو عالم بحالته الدواعي ، فإذا انتفت وجب أن لا يفعل اذا كانت ^(٤) هذه حاله ، وبين من قال انه لا يفعل الفعل ^(٥) لدواع ، فإذا انتفت ، فيجب أن يفعله ^(٦) .

(١) بحال : حال ط (٢) التأمل : الناس ط (٣) سبحانه : تعالى ط

(٤) كانت : كان ص (٥) الفعل : ساقطة من ط

(٦) يفعله : يفعل ط

٢٠

فإذا بطل ذلك وجب أن يُجعل لما يحصل من دواعي الكف عن الفعل
حكمٌ وتأثيرٌ^(١) ، كما يُجعل لدواعي الإقدام عليه حكم وتأثير .

وبعد ، فإن ما له ينتهي الفعل إذا حصل ، فالقول بأنه إنما لم يفعله
لعدم الدواعي لا وجه له ؛ كما أن كون العاجز عاجزاً ، لو حصل ،
لوجب انتفاء ما عجز عنه لأجله ، لا لانتفاء كونه قادراً . فيجب أن يكون
التعليل بالدواعي على هذا القول أولى من التعليل بانتفائها ، على
ما سأل عنه .

(*) وبعد ، فإن مفارقة العالم بفتح القبيح ، وبأنه غنى عنه للساهي
والنائم ، بنية ، والدواعي مفقودة / من الساهي والنائم والفعل يقع منه
١٠ معه ، فيجب أن يكون ما له لم يختار العالم هو ما ذكرناه . ومتى قيل :
أن زوال الدواعي عنه موقوف على كونه عالماً بفتح القبيح ، وأنه غنى
عنه ، فقد عاد إلى ما قلناه ، وجعل العلة ما اعتمدها ؛ لكنه غير العبارة
عنه ، ولا تأثير للمبارات إذا اتفقت المعاني .

هذا (*) ولو ثبت ما قاله لم يقدح في الدليل ، لأنه تعالى إذا حصل
١٥ عالماً بفتح القبيح^(٢) ، وبأنه غنى عنه ، كان يجب أن لا يختاره ، من حيث
كان ذلك يكشف عن حاله عن زوال الداعي^(٣) ، كما قالوه في الواحد
منا . فقد صح^(٤) بما ذكرناه أن ما اعتمدها أولى .

(١) حكم وتأثير : حكما وتأثيرا من

(٢) — (٣) وبعد هذا : ساقطة من ط

(٢) القبيح : الفعل من

(٣) الداعي : الدواعي ط

(٤) فقد صح : فصيح ط

فان قيل : هلا قلتم ان "علة في كونه غير فاعل للتبجح كونه عالما بقبحه فقط ، لأنه لو اعتقد كونه حسناً ، لصح "أن يفعله ؟

قيل له : انه لو علم قبحه ، وجهل غناه عنه ، لصح "أن يفعله . فصار حكم كل واحد من هذين الأمرين حكم صاحبه . فليس بأن نجعل هذا

هو العلة أولى من ذلك ، فيجب جعلهما جميعاً علة ؛ لأن كل واحد منهما ، لو انفرد ، لم يحصل الحكم ، فاذا اجتمعا حصل . فيجب كونهما بمجموعهما علة ، كما نقول في وجوه القبح ووجوه الحسن . وبمثل ذلك يبطل قول من جعل العلة كونه غنياً عن فعله دون علمه بقبحه . وسنذكر فساد ذلك من بُعد ، عند الدلالة على أن الحسن قد يفعل لحسنه . وانما نقول في

الحركة أنها هي العلة في كون المتحرك متحركاً دون جسم المتحرك ، لأن الحركة لا يصح وجودها ، ولا (١) يحصل / متحركاً ، وقد يحصل الجسم موجوداً ولا يحصل كذلك . وليس كذلك كونه عالماً غنياً ، لأن كل واحد

٨٩ د

منهما كصاحبه ، في أنه قد يوجد منفرداً ، ولا يتعلق هذا الحكم به ، ومتى وجد مع صاحبه تعلق بهما . فثبت أنهما لمجموعهما علة . فانكشف بهذه

الجملة أن لا يختار التبجح البتة ، (*) هذا ولو ثبت أن كل واحد منهما باقراده علة ، لصح حمل الغائب على الشاهد أيضاً . وانما بنينا علماً بفساده ، لا لأنه يخل بصحة الدليل ، لكن لأن الصحيح هو ما بنينا الكلام عليه (*).

(١) ولا : ألا ومن

(*) هذا ولو عليه : ساقطة من ط

فصل يتصل بذلك

ولا يجوز أن تكون العلة التي لها لا يختار الواحد منا القبيح أنه يفعله لذلك يلحقه ضرر من حيث يحتاج الى استعمال محل قدرته في الفعل . وذلك أن ما قاله من أنه يلحقه يسير المضرة ، لو صح ، لكان مما لا يمتد به ، ولا يحسن بحصوله ، ولا يخطر ببال أكثر القادرين . وما هذه ٥ حاله لا يصح أن يقال انه لأجله لم يختار القادر فعل الكذب ، لأنه مما لا يعلم ، ولا يعتقد . وقد بينا أن الداعي ^(١) هو كونه عالماً ، أو غافاً ، أو معتقداً ، فلا يصح اذا صرف ماله لم يفعل القبيح مما حصل عليه وعلمه ، الى ما لم يحصل عليه ولم يعلمه .

ويستد ، فإن الكلام انما ينشئ على أنه لا يفعل الكذب ، اذا استغنى ١٠ بالصدق عنه ، وحالهما سواء في أنهما يضران / ، من حيث يستعمل المحل فيهما . فلو لم يفعل الكذب لهذه العلة ، لم يفعل الصدق أيضا . (*) فثبت فيه أنه انما لم يفعل لما ذكرناه .

ولو قيل انه لا مضرة عليه في الكذب ، لأنه لا يؤثر في محل الفعل ، ولا يحصل فيه تداخل واقتراق ، ولا تعب وآلم ، فيجب أن تكون العلة ١٥ ما ذكرناه أقرب ؛ وإن كان لقائل أن يعترضه بأن يقول : لو كان ذلك فيجب أن لا يستحق الثواب على الصدق وسائر ما كلفه من الأفعال ؛ أن لم تلحق فيه المشقة . ويمكن أن يجاب عنه بأن يقال : أن الثواب قد يستحق بالأمر الشاق ، فيما يجري مجراه ، وإن لم يكن في الحقيقة ٢٠ شاقاً . ولذلك يستحق الثواب على أن لا يفعل ما يشتهيه من القبائح ،

(١) الداعي هو : الدواعي هي ط (ط) فثبت ٠٠٠٠ قلناه : ساقطة من ط

وان لم يكن هناك ألم في الحقيقة لما حصل هناك ما يجري مجرى الألم والتعب . فقد ثبت على كل حال أن ما له لم يفعله هو ما قلناه (*) . يبين ذلك (١) أن اعتقاده في الكذب أنه حسن ، أو أنه محتاج إليه بغير حاله ، ويجوز وقوعه منه ، وإن كان ما يلحقه من الضرر بفعله (٢) لا يتغير . فيجب أن تكون العلة ما لزوالها تأثير في زوال الحكم ، دون غيره مما لا تأثير له في ذلك .

ويتمد ، فإن الواحد منا إذا اعتقد أنه لا ضرر عليه في الكذب ، ولا شع له فيه — على ما قدمناه (٣) — وعلم قبجه ، فانه لا يختاره . فإذا صح ذلك ، فلو علم ذلك من حاله بدلا من الاعتقاد ، لكان بذلك أولى .

٩٠ د /

والقديم تعالى عالم بأنه / لا ضرر عليه فيه ، فيجب أن لا يختاره .

١٠

على أنه لو ثبت أن على الواحد منا في الكذب مضرة ، وأنه فعله (٤) ، لكان إذا حصل فيه ما سد مسد ما فيه من الضرر ، يصير كآله لا ضرر فيه ، ومع ذلك لا يختاره ، إذا أمكنه التوصل في الصدق الى ما يصل اليه به . ولو حصل في فعله ما لا يضره أصلا ، لكان ذلك حاله أيضا . فيجب أن يكون ذلك حال القديم في جميع ما قلناه (٥) أنه لا يختاره من القبائح .

١٥

(١) — (٢) قلناه : نهاية السقط من ط

(٣) ذلك : صحة ما قلناه ط

(٤) بفعله : بفعل ط

(٥) على ما قدمناه : ساقطة من ط

(٦) فعله : يعلمه ط

(٧) قلناه : قلنا ص

فصل آخر يتصل به

ولا يصح أن يكون ما له ولاجله ^(١) لا يختار الكذب ، هو علمه بأنه يذم أو يستحق الذم ، لأنه لو اعتقد أنه لا يذم البتة ، وهو عالم بقبحه ، وبأنه غنى عنه ، لم يختره ؛ فصيح أن العلة هي ما ذكرناه ^(٢) . ولأنه لو اعتقد حسنه ، أو أنه يذم عليه ، لكان يختاره ؛ فبطل بذلك ما قاله .

وأما قوله : « أو يستحق الذم » ^(٣) فهذا ^(٤) يؤول الى ما ذكرناه ؛ لأن معنى التقيح أن فاعله يستحق الذم عليه اذا كان يتهدد له الاحتراز منه ، اذا لم يكن هناك منع . ^(*) على أن ذلك لا يصح ، لأنه لو شك في الكذب أصغيرة هي أم كبيرة ، وهو مجتنب للكبائر ، لكان مع علمه بقبحه ، وأنه غنى عن فعله ، لا يختاره البتة ^(*) . فصيح أن العلة ما قلناه ؛ وإن كان ما قاله ^(٥) ، لو صح ، لم يقدح في حمل / الغائب على الشاهد .

فصل آخر يلحق بذلك

ولا يصح أن يكون ما له لا يفعل الكذب أنه ملجأ الى أن لا يفعله ، كما نقوله في قتل نفسه ، وما شاكله . وذلك أنه لو كان ملجأ الى أن لا يفعله ، لم يخل ما له صار كذلك من أن يكون كونه عالماً غنياً ،

(١) ولاجله : ساقطة من ص ذكرناه : ذكرناها ص

(٢) أو يستحق الذم : أنه لما لم يفعله لأنه يستحق الذم عليه ص

(٣) فهذا : فهو ط

(٤) — (٥) على البتة : ساقطة من ط

(٥) قاله : قلناه ص

أو أمر؟^(١) سواء . فان كان أمراً^(٢) سواء ، فيجب أن لا يستع أن يحصل^(٣) ، ويكون عالماً غنياً ، فلا يخلو عند ذلك من أن يختار القبيح أو أن لا يختاره . وقد بينا فساد القول بأنه يختار ذلك^(٤) . فاذا صح أنه لا يختاره ، فقد عاد القول الى أنه انما لم يختره لكونه عالماً غنياً ، وسقط ما قاله .

٥

وبعد ، فان الأمر الذي ذكره ، اذا كان مجهولاً لا يعقل ؛ لم يصح التقدير فيه^(٥) ، فيما كشفناه بالدليل ؛ وان كان ما لأجله صار ملجأ هو كونه عالماً غنياً فقط ، فذلك مما لا يقدح في الكلام ، لأنه يصح حمل الغائب على الشاهد فيه على كل حال . فكيف وذلك لا يصح ؟ لأن من هذه حاله ، اذا لم يختار الكذب والظلم ، يستحق المدح . ومن حق الملجأ الى أن لا يفعل الفعل ، أن لا يستحق المدح بأن لا يفعله ، لأن الإلجاء يمنع من ذلك . وبهذا يختص من بين سائر ما يفعل للدواعي . ولذلك يمتدح تعالى بأنه لا يظلم الناس شيئاً ، وأنه ليس بظالم للعبيد ، الى غير ذلك .

فصل آخر

ولا يصح أن يقال : ان ما له لا يفعل الكذب كونه غير قادر عليه ، ١٥
أو كونه^(٥) غير ممكن منه ، لأنا قد دللنا من قبل على أنه تعالى قادر على ما اذا فعله وقع قبيحاً . وتلك الأدلة بعينها تدل على أن الواحد منا يقدر على فعل القبيح ، ومن يخالف فيه تعالى لا يخالف فينا . ولذلك يصح

(١ ، ٢) أمراً : أمر ط (٢) يحصل : لا يحصل ط (٣) يختار ذلك :

تكليف الواحد منا بالأمر والنهي . ولذلك نعلم أننا لو رُمتنا القبيح ، وحاولناه ، لو وقع كما لو أراد أحدنا الحسن ، لوقع منه . ولا شيء أدل على صحة ما نقوله من وجداننا أنفسنا عليه ، ومخالفتنا على خلافه .

وأما ادعاء المنع في ذلك فبعيد^(١) ، لأنه لو كان ممنوعاً منه^(٢) لكان ممنوعاً من الصلح ، لأن الآلة واحدة ؛ وقد يتساوى الأكبر من حرفهما أيضاً ، فبطل ما سأل عنه . فإذا صح^(٣) بجملة ما قدمناه أن الواحد منا إنما لم يفعل الكذب لكونه علماً بقبحه ، وأنه غنى عنه ، وجب القضاء بمثله في التقديم تعالى ؛ لأن الأدلة تختص^(٤) : ألا ترى أن الفعل لما دل فينا على أننا قادرون ، دل فيه على مثله ؛ وكذلك سائر الأدلة .

فإن قال^(٥) : أليس هو تعالى لا بد من أن يفعل الفعل^(٦) الواجب لوجوبه ، ولا يوجب ذلك أن يفعل كل من وجب عليه الفعل لوجوبه ، فافترق حال الشاهد والمأثب ، فجوزوا افتراق حالهما فيما قدمناه ؟

قيل له : إن وجوب الواجب ، لا يقتضى فعله لا محالة ؛ وإنما نقول فيه : إنه لا بد من أن يختاره لعل له لوجوبه ، من / غير أن يكون ذلك واجباً ، كما أنه إذا أخبر بأنه سيفعل الشيء ، فلا بد من أن يفعله ، ليكون صادقا في وعده ؛ لأن^(٧) الخبر أوجب^(٨) ذلك . وليس كذلك ما ذكرناه ؛ لأننا قد بينا أن كونه بهاتين الصفتين اقتضى أن لا يفعل القبيح ، فيجب في كل من حصل على هاتين الصفتين أن لا يفعلهما .

(١) منه : ساقطة من ط
(٢) تختص : لا تختص من
(٣) قال : قيل ط
(٤) الفعل : ساقطة من ص
(٥) لأن : لا أن ط
(٦) أوجب : يوجب ط

وبعد ، فإن القول عندنا في الواجب ، كالقول في القبيح ، وذلك أن القديم تعالى ، انما يجب أن يفعل الواجب لأنه عالم بوجوده ، وبأنه غنى عن أن لا يفعله ، كما قلناه في القبيح ؛ فيجب في الواحد منا متى علم وجوب الواجب ، وعلم أنه غنى عن أن لا يفعله ، أن يفعل الواجب لا مخالفة . فقد سويت بين الأمرين على ما أرادته السائل .

٥

(*) فإن قيل : فيجب على هذا القول أن لا يقع من الواحد منا العبث البتة ، لأنه عالم بقبحه ، وبأنه لا تقع له فيه . ولو صح لأدى الى أن لا يقع العبث ، ولا يخرج الى الوجود البتة ، لأن ما يقع من السامى والنائم ، وإن كان لا نفع فيه ، فليس بعبث في الحقيقة . وهذا يؤدي الى القول بأن ضرباً من ضروب القبائح لا يصح أن يوجد البتة . ولو صح ذلك فيه ، لصح في غيره من ضروب القبائح . وإن أتم جوهر العبث ، كان فيه نقض دليلكم .

١٠

قيل له : إن (*) كل (١) فعل علم القادر علته ، أنه لا تقع له فيه ولا غرض ، فانه لا يجوز مع علمه بذلك من حاله أن يختاره . ولا يتمتع عندنا ما ذكرته من (٢) تعذر خروج العبث الى الوجود / ، كما أن الكذب الذى لا نفع فيه ، ولا دفع ضرر ، لا يخرج الى الوجود ، وإن علم قبحه باضطرار . وانما يجوز أن يوجد من جلسه ما لا يعلم ذلك من حاله باضطرار (٣) ، بل يعتقد فيه الحاجة . فكذلك يصح وجود ما يقوم مقام

١٥

٩٢ د /

(١) - (*) فإن قيل ٠٠٠ ان : ساقطة من ط (١) كل : وكل ط

(٢) ذكرته من : ساقطة من ط

(٣) باضطرار : + نحو العبث ط

العبث في أنه لا نفع فيه ، اذا اعتقد الفاعل أن فيه غرضاً . فقد ثبت صحة ما اعتمدناه من الدليل ، وأن ما سألت عنه لا يقدر فيه (١) .

فإن قيل : فيجب اذا فعل تعالى بعض الأفعال الحسنة (٢) ، أن يفعل كل ما قدر عليه من الحسن ، (٣) كما قلتم انه اذا لم يختار بعض القبايح لقبه ، وجب مثله في كل قبيح (٤) .

قيل له (٥) : قد بينا أن كون الواحد منا عالماً غنياً يقتضى أن لا يختار القبيح ، كما أن علمه بما عليه فيه من المصرة يقتضى أن لا يفعله ؛ وأن ذلك يجب اضطراره . وليس كذلك حال الحسن ، لأن الواحد منا اذا فعل الحسن لحسنه ، لا يجب أن يفعل كل (٦) ما شاركه في الحسن ، مما حاله كحاله (٧) . وانما يجب ذلك اذا كان ما له فعل الأول من النفع (٨) ، فانما في الثاني من غير زيادة مصرة ، فيصير مثلجاً الى فعله . وأما اذا كان فاعلاً له لأجل حسنه فقط ، فذلك غير واجب فيه ، فاذا لم يجب ذلك في الشاهد ، فكذلك في الغائب .

وبعد ، فإن علمك بحسن الفعل يجوز أن يفعله ، ولا يجب ذلك فيه . فكذلك يجب في كل حسن أنه يجوز أن يفعله ، ولا يجب (٩) ذلك . واذا ثبت ذلك لم يمتنع أن يفعل بعضه ، وأن يجب أن لا يفعل

(١) وأن ما سألت عنه لا يقدر فيه : ساقطة من ط

(٢) اذا فعل تعالى بعض الأفعال الحسنة : ساقطة من ط

(٣) — (٤) كما قلتم قبيح : ساقطة من ط

(٥) له : ساقطة من ط (٦) ساقطة من ص

(٧) مما حاله كحاله : ساقطة من ط (٨) من النفع : ساقطة من ط

(٩) يوجب : يجب ص

- ٩٢ ط / كل* ما يقدر عليه ، لأن حكم الجملة والآحاد في الجواز لا يتمتع أن يختلف / . وإنما أوجبتنا على القائلين بوجوب الأصاح القول بأنه تعالى يفعل ما لا نهاية له من اتصال النفع الى الغير ، من حيث جعلوا كونه كذلك موجباً له . فصار قولهم في ذلك بمنزلة قولنا فيه تعالى ، أنه لا بد من أن يفعل الواجبات . وكيس كذلك حال الحسن عندنا ، اذا فعله تعالى لحسنه فقط ؛ لأنه يجوز أن يفعل وأن لا يفعل ، وإن كان متى فَعَلَهُ ، فَعَمَلَهُ^(١) لحسنه . وهذه طريقتنا في التفضل ، وبها تفصل بينه وبين الواجب ، وتقول أن* مَنْ لم يقل به لا يمكنه معرفة الفصل بين التفضل والواجب ، مع كونهما ضريرين من ضروب الأفعال مختلفي الحكم . وكل قول يوجب ذلك ، فهو في الفساد بمنزلة ما أوجب الجهل بالفصل بين الحسن والقيح .

- وعلى هذا الوجه نقول أن* العالم بقبح القبيح^(٢) ، المحتاج اليه^(٣) ، يجوز أن يفعل^(٤) وأن لا يفعل^(٤) ، فلا يوجب كونه فاعلاً لكل ما هذه حاله . فقد صح* بهذه الجملة صحة حمل الغائب على الشاهد ، في أنه تعالى لا يجوز أن يختار شيئاً من^(٥) القبائح ، على وجه من الوجوه ولا يجب أن يكون كونه عالماً غنياً ، من حيث لم يجب وجود القبيح من جهته ، أن لا يدل على أنه لا يختاره ؛ لأن* الأدلة قد تختلف : ففيها ما يدل على سبيل الايجاب ، وفيها ما يدل على جهة الاختيار ، وكل واحد منهما أصل* بنفسه ، فلا وجه لحمله على غيره .

(١) فعله : ساقطة من ط (٢) القبيح : القبائح ط
(٣) اليه : إليها ط (٤ ، ٤) يفعل : يفعلها ط (٥) شيئاً من : سائر ط

وقد اعتمد شيخنا ^(١) أبو علي رحمه الله ^(٢) في أن القديم تعالى

- لا يجوز أن يفعل القبيح — ^(٣) في أول كتاب التعديل / والتجوير وغيره
من كتبه ^(٤) — على أن الواحد منا قد ثبت أنه مع العلم وكمال العقل
لا يقع منه التشويه بنفسه ، مع علمه بقبح ذلك ، واستغناؤه عنه ، من حيث
كان عالماً بذلك من حاله ؛ لأنه لو اعتقد حسن ذلك ، أو أن له فيه شهماً
صح ^(٥) أن يختاره . فيجب أن يكون حكم القديم سبحانه ^(٦) في أنه
لا يختار القبيح حكماً . وسأل نفسه فقال : ما أنكرتم أنه انما يفعل ذلك
لعلمه بأن عليه فيه ضرراً ، وأنه غنى عنه ، لا لما ذكرتم ؟ وقال في الجواب :
إن الضرر هو جهة قبحه . فكانك في التحقيق قد توافقت في أنه لعلمه
بقبحه لم يفعله ، لكنك ذكرت ما له قبيح ، وذكرنا نفس القبيح .
وقد ^(٧) اعترض هذا الدليل شيخنا ^(٨) أبو هاشم رحمه الله ^(٩) بأن قال :
إن التشويه بنفسه ، انما لا يقع من القادر لأنه ملتبس إلى أن لا يفعله ، كما
أنه ملتبس إلى أن لا يقتل نفسه . ولا يصح التعلق به في أنه تعالى لا يفعل
القبيح ، لأنه لم يثبت أنه لم يفعل ذلك لعلمه بقبحه ، ولغناه عن فعله .
وعلى هذا مدار الدليل . فما لم يثبت ذلك في الشاهد ، لا يصح . وعلى
أنه لو لم يكن ملتبساً إلى ذلك ، لم يصح أن يستدل به إلا على أن
كل قبيح على فاعله فيه ضرر ، لا يجوز أن يفعله إذا كان عالماً بقبحه .

(١ ، ٢) شيخنا ، رحمه الله : ساقطة من ط

(٣ — ٤) في أول ... كتبه : ساقطة من ط

(٥) صح : لصح ط (٦) سبحانه : ساقطة من ص

(٧) وقد : ساقطة من ط

(٨ ، ٩) شيخنا ، رحمه الله : ساقطة من ط

فأما القبيح الذى لا ضرر عليه فى قبحه ^(١) ، أو القبيح الذى يقدر عليه
 القديم تعالى ^(٢) ، الذى لا يجوز المضار عليه ، فلنأفل أن يقول : يجوز
 أن يقع منه ، وإن كان قبيحا لعدم الضرر فيه ، كان الضرر / جهة لقبحه
 أم لم يكن . أما ترى أن التشويه فيه ضرر ، كما أنه قبيح ؟ وأكثر ^(٣)
 ما فيه أن يقال لم يفعله للأميرين جميعا ^(٤) ، فكيف يصح أن نستدل
 به على ما انفرد بالقبيح دون الضرر ؟ بل لو قيل انه ^(٥) إنما لم يفعله ،
 لأنه قد علم أن فيه ضررا ، لكان أولى ؛ ولذلك صار ملجأ إلى أن
 لا يفعله ، لأن الاجزاء لا يصح إلا فى الضرر دون القبيح . وهذا يبين
 فى الاعتراض على هذا الدليل .

- ١٠ (*) وقد قيل عليه انه لو كان إنما يفعل التشويه لعلمه بقبحه ، وأنه غنى
 عنه ، لا لأن عليه فيه ضررا ، لوجب أن يفعله لو علمه حسنا ، وإن كان
 عليه فيه ضرر . فكان يجب أن يصح من أحدا أن يفعل العقاب بنفسه ،
 كما يصح أن يفعل به غيره ؛ وذلك فاسد . ولشيخنا أبى على رحمه الله
 أن يقول : إن عقاب الإنسان لنفسه قبيح ، وإنما يحسن من المستحق ،
 أو من ينوب عنه فى فعله بالمستحق . ومن قوله رحمه الله أيضا : أنه
 لا يحسن أن يريد عقاب نفسه ، وإن حَسُنَ ذلك من غيره . ويقول :
 لا يمتنع أن تختلف حاله فى ذلك وحال غيره ، كما لا يمتنع أن يكون ملجأ
 إلى أن لا يعاقب نفسه ، وإن لم يكن غيره كذلك . وقد أشار إلى ذلك

(١) فى قبحه : فيه ط (٢) تعالى : سبحانه ط

(٣) وأكثر : فأكثر ط (٤) جميعا : ساقطة من ص

(٥) انه : ساقطة من ط (٦) وقد قيل.... وإن : ساقطة من ط

شيخنا أبوهاشم رحمه الله ، وذكر أنه قوى " في نفسه ، ليس ببعيد . وفي ذلك سقوط الاعتراض ، لأنه مبنى " على أن " فِعْلَكَ العقاب بنفسه حَسَنٌ " . وقد يَبْينُ أنه رحمه الله يَأْبَى ذلك . فقد صح " أن " هذا الدليل لا يصح لما قدمناه من الاعتراض ، وأن " (*) " الواجب (١) الاعتماد على ما / قدمناه ٩٤/ • من الدلالة .

(*) وأن : نهاية السقطه من ط

(١) الواجب : والواجب ط

فصل

في أن الحسن قد يفعله القادر عليه

لحسنه فقط وإن كان غنياً عنه ^(١)

- اعلم أن هذا الفصل عظيم الموقع في باب العدل ، والحاجة الى العلم بصحته ماسة في أصول كثيرة . وانما أوردناه الآن ، لأنهم ربما قالوا : إن ^(٢) القبيح انما لا يختاره الواحد منا ، لأنه عالم بأنه غنى عنه فقط ، من غير أن يقرن به أنه عالم بقبحه . فإن هذا يوجب أن لا يختار الغنى عن الحسن ما يعلم حسنه ؛ فإن كان ما قلموه يدل على أن القديم سبحانه لا يختار القبيح ، فيجب أنه لا يختار الحسن أيضا . أو أن ^(٣) قلم انه يختاره ، وتعارض حاله حال الواحد منا فيه ، فجوزوا أن يختار القبيح ، وتعارض حاله حال الواحد منا فيه .

- وربما اعترض بذلك الملحدة ، لتتوصل به الى تفى الصانع وتقول : لو كان حكيما غنيا ، لما جاز أن يفعل الأفعال أصلا ، لأن من حق من هذه حاله أن لا يتقدم على الفعل ألبة . وانما أشكل الحال في ذلك ، لأن العلم بأن القادر يفعل الفعل للنفع ، ودفع الضرر ، قد يعلم بالاضطرار ^(٤) ، وربما بلغ به الحال الى الالقاء . وكذلك العلم بأنه لا يفعل ما يضره ، أو يفوته نفعاً . وليس كذلك العلم بأنه يفعل الفعل

(١) وإن كان غنياً عنه : ساقطة من ط

(٢) ان : ساقطة من ط

(٣) أو أن : فإن ط

(٤) بالاضطرار : باضطرار ط

لحسنه ، ولنفع الغير ، أو دفع الضرر عنه ، لأنّ طريق ذلك الاستدلال ، ولأنّ أكثر أفعال الواحد منا في الشاهد إنما يفعله لشيء يخصه / ط ٩٤
فالتبس الحال فيه لذلك ، كما التبس الحال في أنه لا يختار الفعل القبيح ^(١) لقبه ، واحتيج في الأمرين الى دليل واعتبار . وقد بيّنا في القبيح ما فيه مقتنع ، ونحن نبين الآن أنّ الحسن قد يفعل لحسنه ، ونكشف القول فيه ^(٢) .

اعلم أنّ كلّ اعتراض قدح فيما قد ثبت ثبوتاً لا يمكن دفعه ، فالواجب اطراحه . وكذلك اذا قصّد بالاعتراض الطعن في فرع لأصل قد ثبت ، وكان مستقيماً لنفس الأصل ، فيجب فسادُه اذا وجب ثبوت الفرع بثبوته .
وقد ثبت أنّ للأجسام المتحدثة ^(٣) متحدّثاً قديماً مختصّاً بالأوصاف التي ينهاها في باب الصفات ، وثبت كونه علماً غنياً ، وثبت أنه مع ذلك قد يفعل هذه الأفعال الحسنة لنفع غيره لاستحالة المنافع عليه ؛ فيجب الحكم بصحة ذلك ، وفساد سائر ما قدح فيه . وثبت أنّ العالم بقبح القبيح ، وبأنه غنى عنه ، لا يختار فعله ، فيجب صحته . فلو لم يثبت أنّ أحداً من القادرين في الشاهد يفعل الفعل لحسنه ، لم يؤثر ذلك في صحة كونه تعالى فاعلاً للأفعال لحسنها . لأنه لا يصح أنّ يقال : انه يفعلها لا لفرض أو لقبها ، لأمرين : أحدهما أنّ في أفعالها ما قد علم وجوب كونه حسناً ، نحو العلوم وما شاكلها ؛ ولأنّ الدلالة التي قدمناها قد دلت على أنّ العالم بقبح القبيح ، وبأنه

(١) القبيح : ساقطة من ط

(٢) فيه : ب ان شاء الله ط (٣) المحدث : ساقطة من ط

غنى عنه ، لا يختاره ^(١) ، فيجب أن يكون فاعلاً لها لحسنها ، وأن نجعل ذلك أصلاً لا يستتبع معرفة حكمه من الشاهد ، لأنه لا ضرورة بنا الى حمله عليه ، كما نعلم أن ما لا يمثل له في أفعالنا ، يجب أن يكون واقعاً من جهته على وجه يحسن عليه ، فهو شهوة / القبيح ، وغيرها ، ولا نلتصص معرفة حاله من الشاهد .

٩٥ د /

٥

وليس لأحد أن يقول : لم صرتم بما قلموه أولي ممن قال أن الحسن قد ثبت أنه لا يختاره العالم بأنه غنى عنه منا ، فيجب أن هضى بأن ما فعله تعالى ليس بحسن ، وأنه قبيح . وأكثر ما في ذلك أن يتساوى ^(٢) القولان ، وفيه إسقاط بما عولتم عليه ، وذلك لأن ما قدمناه من الدليل ، قد أوجب أن العالم بقتبح القبيح ^(٣) ، وأنه غنى عنه ، لا يختاره ، فوجب القضاء بذلك في القديم تعالى ^(٤) . ولم يثبت في الشاهد أن الغنى عن الحسن لا يفعله ، فأكثر ما فيه التوقف فيه . فصح القول بأنه تعالى قد فعل الأفعال على وجه يحسن ، وأنه لا سبيل الى القول بأنه فعلها لا لحسنها ، وبطل ما سأل عنه .

١٥

وبعد ، فقد بينا أن في أفعاله ما لا يصح أن يكون إلا حسناً ، نحو العقل وما شاكله ، لأن من يقول بقبح بعض العلوم ^(٥) ، إنما يصح له أن يقول به في الشاهد ، من حيث يجوز كونه استفساداً . وذلك لا يتأتى فيما يفعله تعالى من الفعل ، فيجب أن يكون فاعلاً له لحسنه . ولا شيء .

(١) يختاره : يختار فعله ط (٢) أن يتساوى : تساوى ط

(٣) وأنه : وبأنه ط (٤) تعالى : سبحانه ط

(٥) العلوم : المعلوم ط

٢٠

من أفعاله يصح أن: يقال انه لا بد من كونه قبيحا منه ^(١) ، لأن الألام وما شاكلها ، حالها في صحة وقوعها على وجه يحسن ^(٢) وعلى وجه يقبح على سواء ، فإذا ثبت بالدليل أن فاعلها لا يختار القبيح ، فيجب القضاء بوقوعها على وجه يحسن .

٥ وليس لأحد أن يقول : انكم بما ذكرتموه داخلون فيها عيبتموه على المجبرة ، من جعلها الحسن حسنًا ، والقبيح قبيحا ، لشيء يرجع الى الفاعل . وذلك لأن لم قل / ان أفعاله تعالى حسنة ، لأنه فعلها فقط ، وانما قلنا : انه اذا ثبت أن الله سبحانه ^(٣) لا يختار القبيح ، ثبت انه فعله على وجه يحسن عليه . واذا صح ذلك وجب أن يكون حسنا ، لما قلناه من كونه نفعاً لغيره ^(٤) ، أو كونه متفعلاً لغيره ، مع تربيته من وجوه القبح . وذلك بمنزلة ما قوله في الآلام الأطلال ، أنها اذا كانت من فعله تعالى ، فيجب كونها حسنة ، واذا لم تحسن لكونها مستحقة ، أو لدفع ^(٥) ضرر ، فيجب أن تكون لأجل نفع واعتبار .

١٥ ويمتد ، فلا يصح أن يقول المخالف : ان العالم بأنه غنى عن الحسن ، لا يختاره الا وقد سلم أن العالم بأنه غنى عن القبح لا يختاره . وقد ثبت صحة ذلك أيضا بالدليل المتقدم ، فلا يمكنه أن يقول انه تعالى قد فعل ما فعله ، وهو عالم بقبحه ، وبأنه غنى عنه ، من حيث الدليل والاقرار . فلا بد اذن من القول بأنه فعله لحسنه ، وان كان وجه حسنة

(١) منه ساقطة من ص (٢) يحسن : + . وعمل أن العاصي ط

(٣) سبحانه : ساقطة من ط (٤) لغيره : له ط

(٥) لدفع : دفع ص

نعم الغير ^(١) ، على ما بيناه . وذلك يَبْتَطِلُ القول بأنَّ الحسن كالقبيح في أن الغنى لا يفعله .

فإن قال : انى وإن قلت بتساويهما في هذا الباب في الشاهد ، فأقول في النائب انهما سواء ، في أن التقديم تعالى يجوز أن يفعله ، وهذا مقصدي بالسؤال .

قيل له : أن هذا المقصد لا يتم لك الا بنقض الأدلة ، لأنه أن جاز أن لا يختار الواحد منا القبيح ، من حيث كان عالماً بقبحه ، وبأنه غنى عنه ، ولا يجب ذلك في التقديم تعالى ، فكيف السبيل الى / العلم بأنه قادر ، وإن صح الفعل منه ، وعالم وإن صح الفعل المحكم منه ؟ وهذا يهدم جميع الأصول ، فيجب القول بفساده . وهذه الطريقة كان شيخنا أبو اسحاق بن عبيد الله ^(٢) سلكها ^(٣) ، وإن كنا قد أوردناها على وجه من الترتيب والتلخيص يحسم كثيراً من الشبهة في هذا الباب ^(٤) .

دليل ثان

وقد اعتمد شيخنا ^(٥) أبو هاشم رحمه الله ^(٥) في ذلك ، على أن الواحد منا لو استوى عنده حال الصدق والكذب ، فيما له يفعلهما من المنافع ، حتى علم أنه يصل الى درهم بعينه يحتاج اليه ، يفعل الكذب

(١) الغير : ساقطة من ط

(٢) رحمه الله : ساقطة من ط

(٣) سلكها : يسلكها. ط

(٤) في هذا الباب : ساقطة من ج

(٥، ٥) شيخنا ، رحمه الله : ساقطة من ط

٥

١٠

١٥

٢٠

٩٦ د /

أو الصدق ، لم يؤثر الكذب على الصدق ، بل يؤثر الصدق لا محالة ؛ ولا يكون حالهما عنده حال صدقين أو كذابين ، في جواز إثاره كل واحد منهما على صاحبه . فلو كان الحسن كالقيبح ، في أنه يقتل الحاجة إليه ، ولا يقتل لحسنه ، لاستوى حال الصدق والكذب عنده فيما له يفعل كل واحد منهما ، إذا تساوى حالهما في النفع ، فكان يجوز أن يختار الكذب على الصدق . فإذا بطل ذلك ، دل على أنه يفعل الصدق لحسنه الذي اختص به ، لا لما فيه من النفع ، ودفع الضرر . وقد سئل على هذه الدلالة أسئلة^(١) ، نحن نورد أقولها^(٢) مفصلة^(٣) ، ونجيب عنها .

مسؤول

١٠

قالوا : إن^(١) ما ادعيتموه من أن الصدق / يساوى الكذب ، فيما له يفعل^(٢) كل واحد منهما من النفع ، ودفع الضرر ، متعذر ، لأنه يستحق على الصدق المدح ، وعلى الكذب الذم ، فتزيد حال الصدق عنده لما فيه من المدح على حال الكذب ، فلا يؤثر إلا الصدق ، كما لو كان فيه زيادة نفع لم يؤثر إلا إياه ؛ إذ المدح الذي فيه يتعدّل زيادة نفع فيه ، وينقص حال الكذب عنده لما فيه من الذم ، فيصير كضرر فيه ليس هو في الصدق . وكل واحد من هذين الأمرين يوجب إثاره الصدق ، وذلك يثبت ما ينتمي الدليل عليه .

١٥

(٢) إن : ساقطة من ط

(١) نورد اقوالها : نوردها ط

(٣) يفعل : يفعل الفعل ط

٢٠

يقال ^(١) لهم : ان الذي قلموه وان: أوجب أن لا يساوى الصدق الكذب ^(٢) ، فقد يمكن تساويهما من وجهين : أحدهما أن يكون في القبيح نفع زائد على ما في الصدق ، يسد مسد المدح الذي فيه ، ويعادله ، فكان من النفع نفع ^(٣) في الصدق درهم ، ومثله من النفع نفع بما له فيه من السرور بالمدح . فإذا حصل في الكذب درهماً ^(٤) عادله وسواه . والثاني أن يحصل في الحسن فضل مشقة تكافئ ما فيه من السرور بالمدح ، فيصير كأنه لا يستحق عليه المدح ، ويحصل ما فيه من النفع مثل ما في القبيح ، ويكون لنفي القبيح ضرر من النفع يكافئ ما عليه من الضرر بالذم ، فيتساويان فيما فيهما من النفع . فإذا صح تساويهما في هذين الوجهين فيما له يفعل الأفعال ، فقد بطل ما ادعاه من أن تساويهما فيما له يفعلان يستحيل .

فإن قال ان تساويهما ، وان صح كما ذكرتم / ، فمن أين أنه يؤثر الحسن على القبيح ، كما زعمتم ؟
 قيل له : قد ^(٥) تمديت في السؤال حد النظر ، لأن سؤالك سؤال مسألتهما أنهما لو استويا لم يؤثر الا الحسن ، وانما منعت التساوى .
 فإذا قد ^(٦) أريناك التساوى وصحته ، عدلت الى أنهما وان تساويا فمن أين أنه يؤثر الحسن . ونحن نجيب عن ذلك فيما بعد ، ان شاء الله ^(٧) .

(١) يقال : قيل ط

(٢) الكذب : والكذب ط

(٣) نفع : ساقطة من ص

(٤) درهماً : درهماً ص

(٦) فإذا قد : فلما ط

(٥) قد : ساقطة من ص

(٧) ان شاء الله : ساقطة من ص

(*) وبُعد ، فإنّ الواحد منا ربما لم يحفل بالذم والمدح ، ولم يمتد بهما ، بل ربما لم يخطرا له على بال ، فكان يجب أن يؤثر القبيح على الحسن اذا كان هذا حاله ؛ وذلك يبيّن الفساد (*). على أن في الصدق ما يكون مباحا لا يستحق المدح به ، وفي الكذب ما يكون صغيرا لا يستحق الذم به ، فكان يجب والحال هذه أن يتساويا عنده ، وأن لا يكون بأن يؤثر الكذب أولى من الصدق . وفي بطلان ذلك دلالة على فساد ما سأل عنه .

سؤال ثان

قالوا : قد ادعيتُم أنهما اذا استويا عنده في النفع ، ودفع الضرر ، يختار الصدق ، ولا يجوز أن يختار الكذب ^(١) ؛ وهذه دعوى فيها ^{١٠} ينازعون .

يقال لهم : انّ الذي ادعيناه من أن العاقل لا يؤثر الا ما يعلم حسنه ، اذا ساوى حاله حال القبيح في النفع ، ودفع الضرر ، لا يصح دفعه في الشاهد ، كما لا يمكن دفع اثاره لما له فيه نفع على ما فيه عليه ضرر ، وكما لا يمكن دفع أنه لا يؤثر ما يعلم قبحه ، وأنه غنى عن فعله ، على ما بيناه من قبل ^(٢) : أن حكم الحسن والقبيح اذا كان / حالهما ما ذكرناه حكم الحسنيين ، فهو بمنزلة من قال انه يؤثر الضرر على النفع ، وأنه يؤثر القبيح على الحسن ، وان كان يستحق عليه ذمًا يضره . وقد بينا

٩٧/ ط

(*) وبعد الفساد : ساقطة من ط

(١) ولا يجوز ان يختار الكذب : ساقطة من ط

(٢) وهذه دعوى فيها : وهذا دعوى فيه ص (٣) قبل : ب من قال ط

فساد ذلك فيما تقدم ، ويثبت الكلام في الدواعي فإذا صح ذلك ، وكان الموجب إثارة الحسن منها ليس إلا حسنه ، لأنه الذي اختص به ، فقد بطل قولهم أن القادر لا يفعل الفعل إلا لحاجته إليه .

مسئـال ثالث

- ٥ قالوا : لو ثبت لكم أنه لا يؤثر إلا الصدق ، لم يتعيّن لكم أن تثبتوا أنه يؤثر لحسنه ، دون أن يقال أنه يؤثر لحسنه مع النفع الذي فيه باجماعهما ، فيكون كونه حسنًا مَرَجَعًا له على الكذب ، لا أنه لأجله يفعله . وذلك يَبْطُلُ القول بأن الواحد منا يفعل الفعل لحسنه ، من غير نفع فيه . وبطلان ذلك ^(١) يمنع من قياس حكم القديم تعالى في ذلك على حكمنا .

١٠

يقال له : قد ثبت أن الواحد منا يختار الصدق على الكذب ، إذا تساوى فيما ذكرناه ، فلا يخلو القول فيه من وجوه ثلاثة ^(٢) : أمّا أن يقال فَعَلَهُ لحسنه فقط ، أو للنفع فقط ، أو لهما . فإن فَعَلَهُ للنفع عاد الأمر إلى أن لا يكون بأن يؤثر الكذب أولى من الصدق ، وأن يكونا في حكم صِدْقَيْنِ أو كَذِبَيْنِ ؛ وقد أبطلنا ذلك . وإن فَعَلَهُ لحسنه فقط ، فهو الذي أردناه . وإن فَعَلَهُ للأمرين ، ففيه إبطال قولكم أن الفاعل لا يفعل إلا لنفع ، أو دفع ضرر ^(*) ، إذ قد ثبت أنه يفعله / للحسن أيضا ، وإن لم يفعله قط ^(*) .

١٠٩٨

- (١) وبطلان ذلك : وذلك ط .
(٢) ثلاثة : ساقطة من ط . (* — *) إذ قد قط : ساقطة من ط .

٢٠

فإن قال : قد سلمنا ^(١) أنه يفعل له الحسن ، لكنه لا يفعله له ^(٢) بافراده ، وإنما يفعله له والنفع ، فلا يصح أن يشتوا بهذا أن القديم تعالى يفعل الفعل لحسنه ، إذا ^(٣) كان لا ينتفع بفعله ، وهذا كما قلتوه للشيخ أبي على رحمه الله في استدلاله بتشويه الإنسان بنفسه على أن الغنى العالم لا يفعل القبيح ، أن ذلك إنما يصح أن يستدل به على أن كل قبيح فيه ضرر لا يفعله ، فكيف يستدل به في القبيح الغالي من الضرر ؟

فَعَن ذلك جوابان : أحدهما أنه لا فصل بين أن يكون غنيا عن الحسن أصلا ، وبين أن يستغنى بفعل القبيح عنه . وقد علمنا أنه إذا ساواه القبيح في النفع ، فقد استغنى بفعله عنه ، فالما أثره اذن لحسنه الذي اختص به ، إذ قد ^(٤) فعله مع الغنى عنه بفعل القبيح لو فعله . والثاني ، وهو أقوى عندنا ، أنه إذا ثبت أنه قد فعل الحسن لحسنه وللنفع معا ، فيجب أن تقضى أنه لو اقرده به عن النفع لاختاره أيضا ، لأن كل فاعلين تساويا ^(٥) في أمر يدعو إلى فعلهما ، ثم حصل في أحدهما أمر بأن دعاه إلى إثارة عليه ، فذلك الأمر لو اقرده دعا إلى فعله أيضا . يبين ذلك أنهما لو تساويا في النفع ، وفي أحدهما دفع ضرر ، لأثره . فكذلك لو اقرده بدفع الضرر لاختاره لأجله . ولو حصل في أحد الأمرين زيادة

٩٨/ ط

نفع ، لكان يختاره على الآخر . ولو اقرده زيادة نفع ، لصح / أن يختاره لأجله . فإذا صح ذلك ، وثبت أنه يختار الحسن لحسنه والنفع ، فيجب أن يختاره للحسن لو اقرده . وأما صح ما ذكرناه لشيخنا

(١) قد سلمنا : ساقطة من ص (٢) له : ساقطة من ص (٣) إذا : إذ ط

(٤) إذ قد : وقد ط (٥) في الأصل يتساويا (المحقق)

أبى على رحمه الله ^(١) في دليله ، لأننا قد بينّا أنه إنما لم يفعله للضرر ، بدليل أنه ملجأ إلى أن لا يفعله ، وبينّا أنه لا يمكنه أن يقول أنه لم يفعله لقبجه فقط دون الضرر ، من حيث لا يصح أن يوجدنا ما سواه في الضرر ، وخالفه في القبح ، ثم آثر أحدهما على الآخر . وكل ذلك يستقيط السؤال .

مسـؤال رابع

قالوا : إذا صح في الصدق والكذب أن يتساويا فيما له يفعلهما من المنافع والمضار ، ومع ذلك يؤثر الصدق على الكذب ، وإن استويا فيما له يفعلهما ، ويبطل بذلك ما ادعيتوه .

يقال له : إنما صح عندنا أن يؤثر الصدق على الكذب ، وإن استويا في المنافع ودفع المضار ، من حيث اختص أحدهما بكونه حسناً ، وذلك فيما له يفعل الأفعال عندنا ، فلم يتساويا إذن فيما له يفعل الفعل ، وإن استويا في النفع ودفع الضرر . وصح لنا ذلك ، من حيث كان كون الفعل حسناً عندنا أحد ما له يفعل الفعل . وأتم فقد دفعتم ذلك ، فإلزامكم أن لا يكون لا يثاره الصدق على الكذب معنى ، وأن يكونا بمنزلة الصدقين أو / الكذبتين ، فيما له يفعل الأفعال ^(٢) .

٩٩ د /

مسـؤال خامس

قالوا : وقد ثبت أن عِلمَك بما له في ضرب غيره من النفع قد ^(٣) يدعوه إلى فعله ، وعِلمَك بما له في قتل غيره من النفع كمثل . ولو استويا

(١) رحمه الله : ساقطة من ط

(٢) فيما له يفعل الأفعال : ساقطة من ص (٣) قد : ساقطة من ص

عنده في النفع أو دفع الضرر الذي له يفعل كل واحد منهما ، لم يؤثر القتل على الضرب ، بل يختار الضرب عليه . كذلك لا تنكر أن يستوى الصديق والكذب عنده فيما له يفعلهما ، ولا يؤثر مع ذلك إلا الصديق .

يقال له : إن الضرب والقتل إذا تساويا في النفع ، فالحق يؤثر

الضرب على القتل ، لأن قلة الضرر أحد ما يدعو إلى إثار الفعل على ٥

ما يكثر الضرر فيه . وإذا صح ذلك ، ولم يتساويا في هذا الباب ،

لم يمتنع أن يختار الضرب على القتل . يبين ذلك : أن زيادة الضرر في

القتل بمنزلة فِعْل آخر فيه ضرر ، فكأنه قد حصل في القتل فعلان فيهما

ضرر ، وفي الضرب فعل (١) واحد ، وله في هذا الفعل الواحد من النفع

ما في الفعلين ، فلذلك لم يؤثر إلا الضرب ، لأن إثاره القتل ينبىء عن أنه ١٠

في الحكم كأنه فعل فعلا لا لضرر . فهذه الجملة تبين أنه إنما أثر الضرب ،

لأنه لم يساو القتل فيما له يفعلهما ؛ وسقط ما ظنه السائل من أن

يلزمنا (٢) .

سؤال سادس

قالوا : لو صح بما ذكرتموه من أنه إنما يختار الصديق لحسنه ، ١٥

لوجب القول بأنه يفعل تعالى كل حسن لحسنه . وهذا يؤدي إلى / ٩٩ ط

أن يفعل ما لا يتناهى ؛ ومتى قَعَلَ بعضا دون بعض ، دل أنه لم يفعله

لحسنه . ألا ترى أنه لما لم يفعل التبيح لقبحه ، وجب أن لا يفعل كل

قبيح ، ولما فعل الواجب لوجوبه ، وجب أن يفعل كل واجب ؛ سيما

(١) فعل : ضرر من (٢) من أن يلزمنا : ساقطة من من

وقد قلتم لمن خالفكم في الأصلح : لو وجب أن يفعل الأصلح لأنه أصلح ،
لوجب أن يفعل ما لا نهاية له . وهذا لازم لكم في قولكم : انه يفعل
الحسن لحسنه .

وقد قلتم : ان الواحد منا اذا فعل فعلا للنفع الذي فيه ، فيجب أن
يفعل كل ما فيه نفع ، اذا لم يكن عليه في فعله زيادة كلفة ، فيجب مثله
في الحسن لو فعل لحسنه .

فان قلتم : ان الواحد منا قد يفعل الحسن لحسنه ، ولا يجب أن
يفعل كل حسن .

قيل لكم : في ذلك تنازعون ، وبه تتوصل الى ابطال قولكم :

ان الحسن قد يفعل لحسنه .

قالوا : ولو ثبت أنه يصح أن يفعل بعض ما يقدر عليه لحسنه دون
بعض ، لفسد من وجه آخر . وذلك أنه ليس ما فعله بأن يفعله ^(١) لحسنه
بأولى من الذي لم يفعله ، اذ الجميع قد استوى في أنه حسن ، وأنه
قادر عليه . وهذا يوجب القول بأنه تعالى ^(٢) فعل ذلك لمعني ؛ والكلام
في المعنى كالكلام فيه ؛ وهذا يؤدي الى ما لا نهاية له .

يقال له : انما لم نقل انه يجب أن يفعل الحسن لحسنه ، كما
ذكرناه في التبيح والواجب ؛ وانما قلنا انه يجوز أن يفعله لحسنه ،
وأنه متى رام الفعل ، فلا / يختار الا الحسن ، وان صح أن لا يفعله .
وذلك يستبطل السؤال ، لأن علمه بحسنه يقتضى جواز اختياره . وذلك
واجب في كل حسن ، كما أن علمه بقبحه يقتضى أن لا يفعله ، اذا كان

١٠٠/١

٢٠ واجب في كل حسن ، كما أن علمه بقبحه يقتضى أن لا يفعله ، اذا كان

غنيا عنه ، ويوجب ^(١) ذلك في كل قبيح . وكما أوجبنا على مَنْ قال
بالأصلح أن يفعل كلَّ حسن فيه نفع ، والزمناهم فِعْلَ ما لا نهاية له ،
وذلك زائل عنا لمفارقة التجويز ثلاثيات . وكذلك لو قيل لنا اذا كان علمه
بحسنه يجوز فعله ، فيجب أن يجوزوا أن يكون قد فعله قبل هذا
الوقت بوقت لم يوقت ^(٢) ، ثم كذلك الى ما لا نهاية له ، لم يلزم ذلك ؛
لأننا نجوز ذلك ما أشير الى وقت ، فاذا أدى الى وجوده لم يزل ،
لم نَجْزِئْهُ لما فيه من التصاد .

^(*) وقد بينا من قبل أن الواحد منا قد يفعل الحسن لنفع غيره
ولحسنه ، ولا يجب أن يفعل كلَّ حسن ، فانه يفارق الواجب والقيح .
وبيّنا أن الواجب حَسَنُ الغائب على الشاهد فيما تقرر في الشاهد . وبيّنا
أن الواحد منا متى لم يفعل القبيح لتبعه ، وجب أن لا يفعل قبيحا
يعلمه قبيحا ، أو يمتدّد كذلك . وبيّنا أنه اذا فعل فعلا للنفع ، لم يجب
أن يفعل كلَّ ما فيه نفع الا أن يبلغ ما فيه من النفع الى أن يكون
مُتَنَجِّها الى فعله ، وكشفنا القول فيه . وكل ذلك يسقط جميع ما أورده
في سؤاله ^(*) .

دليل ثالث

وقد استدلل شيخنا أبو علي رحمه الله ^(٣) على أن الفاعل قد يفعل
الفعل لحسنه بأن / قال : وجدت الرجل في الشاهد قد يرشد الضالَّ

١٠٠/ ط

(١) ويوجب : فوجب ط (٢) لم يوقت : ساقطة من ط

(٣) - (٤) وقد سألنا : وقد بينا من قبل ما يفنى عن تكلف رد ما قاله

المقابل ط (٣) رحمه الله : ساقطة من ط

لحسنه ، ولنفع الغير أو دفع الضرر عنه ، حسيبة من غير أن يكون له فيه نفع ولا دفع ضرر . قال : ويعلم أنه يفعل لحسنه من وجهين : أحدهما أن كل واحد منا يعلم من نفسه أنه قد يفعل ذلك لحسنه ، دون سائر الدواعي ، كما يعلم أنه قد يفعل الفعل للنفع . والثاني أننا قد اعتبرنا حال مرشد الضال ، فوجدناه قد يفعل ذلك وإن عثر من سائر ما ^(١) يفعل له من ^(٢) الأفعال ، نحو أن يعتقد أن له في ذلك ثواباً ^(٣) ، أو عليه في تركه عقاباً ^(٤) ، لأنه قد يفعل من لا يعلم ذلك ولا يؤمن بالمعاد ؛ ونحو أن يعتقد أن الذي يرشده يشكره ، أو يرجو منه فيه ذلك ، فيسره به ، لأنه قد يفعله بمن لا يعرف موضع هذه النعمة حتى يشكره عليها ، ٥
نحو الأملال والمجائين ؛ ونحو أن يعتقد أنه يمدحه على ذلك ويثمنه ، أما المرشد أو غيره ؛ أو يعتقد أن لم يفعل ذلك أن يذم ، لأنه قد يفعل ذلك من يعتقد أنه لا يعرف أحد حاله في الارشاد وتركه ، ومن يعتقد أن أحد لا يعرف ذلك حتى ^(٥) يرجو منه ذلك ، بل من لا يخطر له ذلك على بال .

١٥
فإن قيل : فلا بد من أن يكون المرشد على إحدى حالين : إما أن يكون في قلبه رقة عليه فيفتم بضلاله عن الطريق ، وبما يلحقه من الضرر بذلك ، فيفعل الارشاد / لدفع الغم ^(٦) عن نفسه ، ولأنه يسر بنفعه .

١٠١/

(١) ما : الوجوه التي ط (٢) من : ساقطة من ط

(٣) ثواباً : ثواب ص (٤) عقاباً : عقاب ص ط

(٥) حتى : من ص (٦) الغم : الضرر ط

وامّا أن يكون في قلبه غليظة عليه ، فلا يفعل به الارشاد ، لأنه يتم
بنفعه ؛ وليس لهما حالة ثالثة ، فيقال انه يفعا له حسنه .

قيل له : لو ثبت أنه لا يخلو مما ذكرته من الحالين ، لم يمنع أن
يفعل الارشاد لحسنه ، لأنه لا يجب اذا كان غليظ القلب عليه ، أن
يقتصر بوصول النفع اليه ، ودفع الضرر عنه . فكيف وقد يرشد من
لا تكون حاله معه ما ذكرته ، فلا يرق عليه قلبه ولا يغلظ ؛ بل من
لا يخطر حاله على باله أيق قلبه عليه أم يغلظ ؟ ولولا صحة ذلك لوجب
أن لا يبقى في العالم أحد الا والواحد منا رقيق القلب عليه ، أو غليظه ،
وذلك مما يعلم خلافه من أنفسنا . فاذا صح أن جميع الوجوه التي لها
تتمتع بالأفعال قد تستخدم ، ومع ذلك يرشد الضال ، فيجب القول بأنه
يرشده لحسنه ، لأنه لا يمكن أن يقال انه مع كمال عقله وعلمه بحال
الارشاد فتحكه لا لوجه ، لما بيناه من قبل ^(١) من أن العالم بالفعل انما
يفعله للداعي ، وفي ذلك صحة الدلالة .

وقد قال شيخنا أبو هاشم رحمه الله ^(٢) في مسأله : ان ذلك ، وان
كان صحيحا ، فانه لا يمكن أن يبين على الخصم ، كما يبين الكلام في
اثبات الأعراض ، وحدوث الأجسام ، ويكشف عن طريقتهما . وأن
قصارى حاله أن يرد الأمر فيه الى ما يجد ^(٣) الماقل نفسه عليه ^(٤) ، من أنه
قد يؤثر الحسن لحسنه ، ولو نازعه منازع . وقال : انما / يفعله ١٠١ ط

(١) من قبل : ساقطة من ط (٢) رحمه الله : ساقطة من ط

(٣) يجد : يجده ط (٤) نفسه عليه : من نفسه ط

لبعض الوجوه التي قدمنا ذكرها ^(١) ، لم يمكن إبطال قوله بأكثر من رده الى نفسه .

- قال رحمه الله ^(٢) : ولذلك ما كان التعلق بدليلنا أولى ، لأنه يمكن الكشف عن الوجه فيه . قال ^(٣) : وليس الذي قاله بموجب للظن في الدليل ، وإن اقتضى إثبات دليله عليه ، لأن كثيرا من الأمور لا يمكن بيانه الا بالرد الى النفس ، ولا يخرج من أن يكون صحيحا . والحجة ^(٤) لازمة ، وعلى ذلك نبني الكلام في الأخبار ، وما يوجب العلم الضروري منها وما لا يوجب ، وعليه نمول في حصول سكون النفس الى ما نعلمه ، ومفارقته لغيره . لكن ذلك وإن لم يكن قدحا فيما يمكن كشف وجهه من الأدلة مع الخصوم أولى أن يذكر عند وقوع التنازع ، وذلك يوجب ترجيح دليله على هذا الدليل ، وإن كان لا بد في دليله رحمه الله ^(٥) أيضا من الرجوع في بعض المواضع الى النفس ، وإن أمكن بيانه على جهة التقرب بوجه آخر سوى الرجوع الى النفس . وكل ذلك لا يقتضي فساد الأدلة ، بل ما ذكرناه قد أبان صحتها ، والحمد لله .

١٥ دليل رابع

^(٦) وقد استدلل شيخنا أبو عبد الله رحمه الله ^(٦) على ذلك بأن قال : قد ثبت أنه يجب في عقل كل عاقل التفرقة بين من أحسن اليه وأساء

(١) قمنا ذكرها : قمناها ط (٢) رحمه الله : ساقطة من ط

(٣) قال : + القاضى ط (٤) والحجة : + به ط (٥) رحمه الله :

ساقطة من ط (٦ - ٦) وقد . . . رحمه الله : واستدل أبو عبد الله ط

اليه بالاعتقاد / ، فلا يجوز أن^(١) يجب عليه ذلك الا ويمكنه فعله . فاذا
صح ذلك ، فانما وجب عليه أن يفعله لحسنه في عقله ، لأنه قد يفعله ،
ولا شع له فيه ، ولا دفع ضرر . ولا يمكن أن يقال انه يفعله لما يرجوه
من وقوف غيره عليه ، فيمدحه عليه أو يذمه ، أو يوصل اليه قسماً ، لأنه
لا طريق لأحد الى الوقوف عليه ، لأنه يوجد في القلب . ولا يمكن أن
يقال انه يوقف عليه لظاهره ذم المسيء ، ومدح المحسن ، لأنه قد يجوز
أن يظهر ذلك منه ، ويجوز أن لا يظهر . وفي الوقت الذي لا يظهر ، يجب
أن يفعل الاعتقاد لحسنه ، لأن^(٢) ظهور ذلك منه لا يدل على الاعتقاد
قطعاً ، ولأن الاظهار انما يجب عندما يتهم ، فيظن به أنه ممن لا يمدح على
الاحسان ، ولا يذم على الاساءة . فقد ثبت أنه قد وجب عليه هذه
التفرقة ، لا لأن يمدح عليه أو^(٣) يذم .

ولا يمكن أن يقال انه يفعل للثواب ، لأنه قد يجب على من لا يؤمن
به ، وقد يفعله من لا يقر بالمعاد ، لأن العلم بوجوده ضروري ، يحصل
لكل عاقل ، من دهرى وغيره .

ولا يصح أن يقال : انه يفعله لأن فيه شفاء غيظ من أساء اليه ،
لأنه يجب عليه ذلك ، كان متناظراً على من أساء اليه ، أو كان مجباً له^(٤)
فان قيل : ان ما ذكرته انما يفعل لوجوبه لا لحسنه .

قيل له : فقد ثبت أنه يفعله ، وان لم يجتلب به قسماً ، ولا يدفع به
ضرراً ، على وجه . فاذا صح ذلك في الواجب ، لم يتمتع مثله / في

١٠٢/ ط

(١) يجوز أن : ساقطة من ط (٢) لأن : ولأن ص
(٣) أو : ولا لأن ط (٤) له : ساقطة من ط

الحَسَنَ ، لحصولهما جميعاً على الوجه الذى له يفعل الأفعال ^(١) ؛
 (*) وبطل قول مَنْ قال أنْ" الفاعل لا يفعل الفعل الا للنفع ، أو دفع الضرر .
 وكذلك القول فى التفرقة بين فاعل الواجب وفاعل القبيح ، فلا وجه
 لاعادته (*) .

دليل خامس

٥

وقد استدلل على ذلك بأن قيل : لو فعل العاقل فعلاً ، ثم قيل له :
 لم ^(٢) فعلته ؟ فقال : لحسنه ، لكان جوابه مقنعاً ، وموجباً لاسقاط اللوم
 والذم عنه ، ويكون مستحسنًا منه ، كقوله : فعلته للنفع ، أو لدفع
 الضرر . وهذا الاستدلال لا يستقيم ، اذا خالف المخالف* ، وقال : الواحد
 منا لا يفعل الحسن أصلاً* ، فيستدل بذلك عليه ، وإن كان لا حاجة
 بنا اليه ، لأننا نعلم باضطرار أننا تفعل أشياء حسنة . وانما الكلام فى :
 هل تفعل الشيءَ لحسنه ، ولنفع ^(٣) الغير ، أم لا ؟ ويمكن أن نستدل به
 على مَنْ قال : أنْ" الواحد منا لا يفعل الفعل لحسنه ، وأنه لا تقع منه ،
 ذلك لأنه اذا خالف فى ذلك ، فلنا ^(٤) التعويل على ما قدمناه من أنه كان
 يجب خروج هذا من عمدة السؤال ، وغير مسقط للوم عن نفسه . فأما أنْ"
 وقع التنازع فى أنْ" الفعل اذا فعله لنفع غيره ، هل يحسن أم لا ؟ فالتعلق
 بذلك لا يصح ، لأنه ليس فى قوله : فعلته لحسنه ، بيان ما له حسن
 الفعل ، وانما فيه أنه يحسن .

(١) الأفعال : الفعل ط (٢) — (٣) وبطل قول ... لاعادته : ساقطة من ط

(٢) لم : ساقطة من ط (٣) ولنفع أو لنفع ط (٤) فلنا : فانما ط

- (٥) على أن التعلق بذلك يبعد على كل وجه ، لأن السامعين لهذا القول لا يخلون من وجهين : أما أن يعلموه / باضطرار مجيبا بجواب صحيح أو باستدلال ؛ فإن علموه باضطرار فيجب سقوط التعلق بكلامه ، وأن علموه باستدلال ، فيجب بيان ما به علموه من الدليل ، وأن لم يعلموه أصلا ، فقولهم انه مقنع في الجواب ساقط (*) .
- ٥ فقد صح أن الاعتماد على ما قدمناه من الأدلة هو الواجب .

دليل سادس

- ويمكن أن يستدل على ذلك بأن يقال : اذا ثبت أن علمه بقبح الفعل يدعو الى (**) أن لا يفعله ، فيجب أن يكون علمه بحسنه يدعو (**) الى فعله ، لأن كل حال تحصل للفعل تدعو الى أن لا يفعل مضرة ، متى حصل فيه تدعو الى الفعل . ألا ترى أن الضرر لما دعا (١) الى أن لا يفعل ، دعا النفع الى الفعل ؛ فكذلك القول في غيره من دواعي الأفعال والتروك .
- ١٠ فإذا صح ذلك ، وثبت بما قدمناه أن كونه قبيحا يدعو الى أن لا يفعل ، وجب أن يقال في الحسن أن كونه حسنا يدعو الى الفعل . وليس له أن يقول : أنا (٣) مخالف فيما جعلته أصلا ، ويقول : انه لا يجوز أن لا يفعل الفعل لقبحه ، وانما لا يفعله لاستغناؤه عنه ، كما يقول انه يفعل
- ١٥

(*) - (٥) على أن التعلق ساقط : ساقطة من ط

(**) - (٥) أن لا يدعو : ساقطة من ط

(١) دعا : دعاه ط (٢) أنا : انما ط

- الحسن لحاجته اليه . وذلك أن ما قدمناه من أن الصدق والكذب اذا استويا في النفع ، لا يختار الكذب ، يدل على أن للقيح تأثيرا فيما له لا يفعل . واذا ثبت ذلك وجب أن يكون للحسن تأثير فيما له يفعل .
- فان قيل : فيجب على هذا القول أن يجوز أن لا يفعل الفعل لقبحه فقط ، وان كان محتاجا اليه ، كما قلتم انه يفعل الحسن لحسنه فقط ، ٥
- وان كان مستغنيا / عنه . ١٠٣ ظ /
- قيل له : كذلك قول ، وانما لا يجب أن لا تفعله لقبحه فقط .
- فاما القول بأنه قد لا يختاره لقبحه فقط كما قد يختار الحسن لحسنه فقط ، فذلك صحيح عندنا . فاذا صح بهذه الأدلة أن التقديم تعالى (*)
- قد يفعل الفعل لحسنه ، لم يبق الا بيان الوجوه التي لها تحسن أفعالها . ١٠
- ونحن نبين القول في تفصيل ذلك من بعد ، ان شاء الله .
- واعلم أن الكلام في وجه الحكمة في سائر ما خلقه تعالى ، وما سئل في ذلك مفصلا ، وفي التكليف وما يتعلق به من وجوه المبادات ، ينفع على الكلام في الارادة ، لأن أكثر ذلك لا يتكشف وجه الحكمة فيه الا ببيان كيفية ارادته تعالى له . وذلك لا يتم الا بعد بيان كونها فعلا ١٥
- له تعالى ، وكثير منه يتعلق بكون الكلام والخطاب فعلا له . فالوجه تقديم الكلام في الارادة ، وبيان كونها من صفات الفعل ، ثم بيان ما قوله في الكلام ، وأنه من صفات الفعل ، وابطال قول المخالفين فيه .
- ونحن نبين ذلك ثم نتبعه بالكلام في أن أفعال العباد حادثة من جهتهم ، وما يتعلق به من التوليد والاستطاعة والعدل ، ثم نتكلم في وجه الحكمة ٢٠

في أفعاله وعبادته ، لأنه لا يصح أن تكلم في ذلك إلا وقد بينا ما يكون
فعلا له وما لا يكون ، إذ الكلام في حسنه ووجه حسنه فرع" عليه ،
كما أن" الكلام فيما يصح أن يكلف القادر وما لا يصح ، فرع" على الكلام
في إثبات الفعل فعلا" له . وإذا بيّن ذلك / بيّن من بعند الكلام في
النبوات والوعيد ، وما يتعلق بذلك ، على ما فصلناه من قبل .

فہرست
الجزء السادس من المعنی
مکتب التمدیل والتجویر

المصفحة

مقدمة (١)

كتاب التعديل والتجوير ١

الكلام : في العدل ؛ ذكر جملة يجب معرفتها في هذا الباب ... ٣

فصل : في حقيقة الفعل وحده ٥

فصل : في ذكر ما ينقسم إليه الفعل من الأحكام ٧

فصل : في أن من الأفعال ما لا يكون حسناً ولا قبيحاً ومفارقة لما
يجب أحد هذين فيه ٩

فصل : في ذكر القبيح وبيان حقيقته ١٨

فصل : في ذكر معنى الحسن والمباح وما يتصل بذلك .. ٣١

فصل : في بيان معنى التفضل والتدب وما يتصل بذلك ... ٣٧

فصل : في بيان حد الواجب وما يتصل به ٤٣

فصل : في بيان وصف الفعل بأنه عدل وحكمة وما يتصل بذلك ... ٤٨

فصل : في أن القبيح إنما يختص بذلك لكونه على حال وحكم غارق
به الحسن وكذلك حال مفارقة التدب للواجب ٥٢

فصل : في بيان ماله يقيح الفعل أو يحسن ويجب وما يتصل بذلك ... ٥٧

فصل : في ذكر تفصيل الوجوه التي لها يقيح القبيح ٦١

فصل : في بيان تفصيل الوجوه التي لها يحسن الحسن وما يتصل بذلك
من أقسامه ٧٠

فصل : في أن الفعل لا يحسن ولا يقيح لحسنه أو وجوده أو حلوته

٧٧	أو انشاء معنى غيره
فصل :	في أن القبيح لا يقبح للإرادة أو الكراهة ولا الحسن والواجب
٨١	يختصان بذلك لها
فصل :	في أنه لا يجوز أن يكون الموجب لقبح الفعل حال فاعله نحو
٨٧	كونه محدثاً مملوكاً مريباً مقهوراً مغلوباً
فصل :	في أن القبيح لا يجوز أن يقبح منا لأننا منبهون عنه أو تجاوزنا
١٠٢	به ما حد و رسم لنا
فصل :	في إبطال قولهم إن أفعاله تعالى تحسن لكونه رباً مالِكاً آمراً
١١٥	ناهياً ناصباً للدلالة متفضلاً
فصل :	في أن ما أوجب قبح القبيح وحسن الحسن لا يصح أن يحصل
١٢٢	ولا يوجب ذلك وأنه لا يختلف باختلاف الفاعلين
فصل :	في أن القديم سبحانه قادر على ما لو فعله لكان ظليماً قبيحاً
١٢٧	وما يتصل بذلك
١٣٥	الكلام : في ذكر أسئلتهم في هذا الباب
١٣٥	شبهة لم
١٣٧	شبهة أخرى
١٣٨	شبهة أخرى
١٤٠	شبهة أخرى
١٤٢	شبهة أخرى
١٤٣	شبهة أخرى
١٤٧	شبهة أخرى
١٤٩	شبهة أخرى
١٥٤	شبهة أخرى
١٥٤	شبهة أخرى
١٥٧	فصل : آخر يلحق بذلك

الصفحة

١٥٩	فصل : في أن كل جنس من المقلوبات يجب كونه تعالى قادراً عليه ...
١٧٧	الكلام: في الدلالة على أنه سبحانه وتعالى لا يفعل القبيح ...
١٨١	فصل : في أن الواحد منا يصح أن يستغنى عن فعل القبيح ويعلم قبحه أو أنه غنى عنه ...
١٨٥	فصل : في أن العالم منا بقبح القبيح وبأنه غنى عنه لا يختار فعله على وجه ...
١٩١	فصل : في أن الذي له لا يختاره العالم بقبح القبيح وبأنه غنى عنه كونه عالمًا بهذين الأمرين دون غيرهما ...
١٩٩	فصل : يتصل بذلك ...
٢٠١	فصل : آخر يتصل به ...
٢٠١	فصل : آخر يلحق بذلك ...
٢٠٢	فصل : آخر ..
٢١٠	فصل : في أن الحسن قد يفعله القادر عليه لحسنه فقط وإن كان غنياً عنه ...
٢١٤	: دليل ثان ...
٢١٥	: سؤال ...
٢١٧	: سؤال ثان ...
٢١٨	: سؤال ثالث ...
٢٢٠	: سؤال رابع ..
٢٢٠	: سؤال خامس ...
٢٢١	: سؤال سادس ...
٢٢٣	: دليل ثالث...
٢٢٦	: دليل رابع ...
٢٢٨	: دليل خامس ...
٢٢٩	: دليل سادس ...



OUR HERITAGE

AL-MUGHNĪ

in

Monotheism and Equity

Dictated by

AL-QĀDĪ ABU'L-HASSAN 'ABDEL-JABBĀR

who died in 415 H.

Vol. VI.

I.— Al-Ta'dīl Wal'tajwīr

I.— *Justice and Injustice*

Edited by

Dr. AHMAD FUAD EL AHWANY

Revised by

Dr. IBRAHIM MADKUR

under the supervision of

Dr. TĀHĀ HUSSEIN

Ministry of Culture and National Guidance
Egyptian General Organization
for Editing, Translating, Printing & Publishing

Bibliotheca Alexandrina



0429688